

۱۶۲۱۶ کتب خانہ آصفیہ سرکار عالی حیدرآباد دکن

————— (*) —————

نمبر داخلہ

تاریخ داخلہ .. آخر اہبان ۱۲۲۱ھ

نام کتاب بحالہ المہدین المہجروت بحالہ المہجروت

فن کتاب بر صحت حقہ ..

نمبر کتاب مرفوع مذکور ۱۱۰۴



فلهذا هو
 لا يوجد في غير التوح
 ذكركم الا فخاصا
 اذ في الاصل واحد
 في الاصل توح
 شخص في كل
 ومنه بعد التفرع
 قوله مستطرد
 مستطرد
 البسج ان
 من لا
 بالفتور
 ونرى
 قوله
 كما
 حبه
 على
 القصد
 كان
 قوله
 كان

[illegible]

هَذَا كِتَابُ الْعَالَمِ

[illegible]

القديم الذي فلا انزلني حواء الدائم السرمه فكل شئ مفضل عداه احمد بن محمد
يبرئني الى رضاه واشكوه شكره استوجب به المزيدين مواهبه وعطاياه واحسنه
من خطايي استغفرت عبيد معترف بما جاءه نادى على امرط في جيبه مولاه
اسلمه العصمه من الخطاء والخطايا والذات في القول والعمل واشهد ان لا اله الا الله

وحد لا شريك له انكم الذي يجب عليه الامانة القدوس هو لما جاء فقال
 فاب الرضا في اذالم نريد عليه صلوات
 ان هذا من محمد عبده ورسوله المبعوث اليه بعد فواعل الدين وتهدى صالكت
 الحق السامع في ربه المظهر شرع الاولين والموسل بالارشاد والهداية
 للعالمين صلى الله عليه واله الهده المهديين وعترته الكواكب الطيبين صلوة
 وتبريد على مشيهم وبلغ غايه مرادهم ونهايه سامهم وتكون الساعده ونه

بنا کجاست و نه در آن
نعل و ستار و لاله
خدا داد به یوم کس بجای

ولا يربان الشاخي شرف ثم الشاخي نعيم الى حساس وعيوره ولا شلكت
 الحساس شرف ثم الحساس نعيم الى عاقل وغير عاقل ولا ريبان العاقل
 اشرف ثم العاقل نعيم الى عالم وجاهل ولا شلكت ان العالم اشرف الى عالم
 ح اشرف العقولات **فصل** اما الكتاب الكرم فقد اشير الى لك في
 مواضع منه **الاول** قوله تعالى سورة العلم وهي اول ما نزل على نبينا
 صلى الله عليه واله في نول اكثر المقربين اقوى باسم ربك الذي خلق
 خلق الانسان من علق اقوى وربك الاكرم الذي علم بالقلم علم الانسان
 ما لم يعلم حيث فتح كلامه المجيد بذكر نعمة الابداء واتبعد بذكر نعمة
 العلم فلو كان بعد نعمة الابداء نعمة اعلى من العلم لكنت اجدر بالذكر
 وقد قيل في وجه التاسب الا الى المذكورة في صدر هذه الدعوة للعلم
 بعضها على خلق الانسان من علق وبعضها على تعليم ما لم يعلم انما تعالى
 فذكر اول حال الانسان اعنى كونه علقه وهي بمكان من الحساسة و
 حاله وهي حيرة ورتة علماً وذلك كمال الوفة والجلالة فكانه سبحانه
 قال كنت في اول امرك في تلك المنزلة الدينية الخفية ثم صرت في
 اخوه الى هذه الذوجة الشريفة الفنية **الثاني** قوله تعالى الذي علم بالقلم
 سبع سموات ومن في الارض مثلهم ينزل الانشبين لتعلموا الا
 قلنا نعم انما يعلم علمه لخلق العالم العلوي والسفلي طر او كفى بذلك

عقود و فروع
تجارت و صنایع

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible]

الشيخ شمس الدين محمد بن المؤذن الجوزي عن الشيخ ضياء الدين علي بن
 شيخنا الشهيد عن والده قدس الله سره عن الشيخ فخر الدين أبي طالب محمد
 بن الشيخ الإمام العلامة جمال الملة والدين الحسن بن يوسف بن الطهر
 عن والده رضي الله عنه عن شيخه المحقق التجد بن محمد الملة والدين أبي
 القاسم جعفر بن الحسن بن يحيى بن سعيد قدس الله نفسه عن السيد الجليل
 شمس الدين فخار بن معد الموسوي عن الشيخ الإمام أبي الفضل شاذان
 بن جبريل القمي عن الشيخ الفقيه العامد أبي جعفر محمد بن أبي القاسم
 الطبري عن الشيخ أبي علي الحسن بن الشيخ التعيد الفقيه أبي جعفر محمد
 بن الحسن الطوسي عن والده رضي الله عنه عن الشيخ الإمام التعيد
 محمد بن محمد النعمان عن الشيخ أبي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه عن الشيخ
 الجليل الكبير أبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني عن علي بن إبراهيم عن أبيه
 عن حماد بن عيسى عن عبد الله بن ميمون القداح عن حماد بن محمد بن
 يعقوب عن محمد بن الحسن وعلي بن محمد عن سهل بن زياد عن جعفر بن
 محمد الأشعري عن عبد الله بن ميمون القداح عن حماد بن محمد بن يعقوب

عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن جعفر بن محمد الأشعري عن عبد الله بن محمد

[illegible]

الحلاله والحرام والعلم امام العقل والعقل تابع لجهم التعناء ويحرمه
الاشياء **فصل** رونا بالاسناد عن محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم

هاشم عن ابيه عن الحسن بن الحسين الفارسي عن عبد الرحمن بن زيد عن
ابيه عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله ﷺ طَلِبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ
عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ وَالْإِنِّ اللَّهُ تَعَالَى يَجِبُ بِنَاءُ الْعَالَمِ وَعَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى

عن محمد بن يحيى، احمد بن محمد بن عيسى عن ابن محبوب عن هشام بن سالم
عن ابي حمزة الثمالي عن ابي اسحق السبيعي عن جده قال سمعت ابا المؤيد
يقول انها الناس اعلموا ان كمال الدين طلب العلم والعلم الاوان طلب
العلم اوجب عليكم من طلب المال ان المال مفقود مضون لكم بدمه

عادل بینکم و سبقتی کم و العلم مخزون عند اهلہ و قد امرتم بطلبہ من

اهلہ فاطمہ و عنہ عن محمد بن یحییٰ عن احمد بن محمد بن عیسیٰ عن محمد بن

خالد عن أبي الحسن البخاري عن أبي عبد الله ع قال إن العلماء ورثة الأنبياء
وذلك لأن الأنبياء لم يورثوا ديارها ولا دينارها وإنما ورثوا أحاديث

من احاديثهم فمن اخذ بشئ منها فقد اخطا وافرأ فانظروا علمكم هذا
عنناخذونه فان فينا اهل البيت في كل الايتفون عنه تحريف الغاليين
وانحلال البطالين واماويل الجاهليين وعنه عن الحسين بن محمد عن علي بن سعد
نفع عن ابي حمزة عن علي بن الحسين ع قال لو لم يعلم الناس ما في طلب العلم

[The page contains dense handwritten Persian script in Maghrebi style, likely from a manuscript related to the historical events mentioned in the caption. The text is arranged in approximately 10 horizontal lines across the page.]

[illegible]

فصل في تلويحهم وقلوب شيعتهم ولعل عابدا من شيعتنا ليست له هذه الزيادة
من انما كانا انما الناس جميعا لا مع غنى
قدوس دس الاغراض التي لا انا انما
الاعزوبة فمن لم يعلو القلب منها لم يكد فيه كلف
لاغراض ولا من العلم عارة القلب وصلة ما يبر
وكما لا مع القوة التي هي في غيرة الجوارح لا يتغير الظ
من دس الاحداث كلف لا مع تبادر
القلب وصلة ما لا بعد تبادر
عمره انما كلف

القويين الشهيرة والغضيرة وقدر رينا بالطريق السابق وغيره على محمد
 بن يعقوب ^{عن علي بن ابراهيم} رفعه الى ابي عبد الله عليه السلام
 وعن محمد بن يعقوب قال حدثني محمد بن محمود ابو عبد الله القزويني
 عن محمد بن ابي اسحق عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من احب الله ورسوله احب الله ورسوله من احب الله ورسوله احب الله ورسوله من احب الله ورسوله احب الله ورسوله

[illegible]

بن عيسى العلوي عن عباد بن صفيان البصري عن ابي عبد الله قال
 طلب العلم ثلاثة فاعرفهم باعيانهم وصفاتهم بطبيعتهم والرواء
 وصفي بطبيعتهم للاستطالة والمخمل وصفي بطبيعتهم للفقر والعقل فصا
 الجاهل والاراء مؤذنا ما رتب عن المعالي في اذنه الرجال هذا اكر العالم فضة
 العلم قد قيل بالشوع وتخلي من الورع فدي الله من هذا خشمه
 وقطع منه جزو دمه وصاحب الاستطالة والمخمل ذو خب وعلق
 يستطيل على مثل من اشباهه ويتواضع للاغنياء من دونه فهو لخلوانهم
 هاضم ولدنيهم حاطم فاعلم الله على هذا خبره وقطع من اثار العلماء اثره
 وصاحب الفقر والعقل ذو كابة وحزن وسهر قد تخمل في بره
 فام الليل في جندسه بجل وبخشي وجلاد اعياء مستقام قبل على شانه
 عار فا بهل زمانه متوشا من اوثق اخوانه فثلا الله من هذا اوكا
 واعطاء يوم القيمة لعائنه عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن
 عيسى وعن علي بن ابراهيم عن ابيه جيسا عن حماد بن عيسى عن عمار بن اذنه
 عن ابا بن ابي عيشان عن سليم بن نيس قال سمعت ابي المؤمنين عليه
 السلام يقول قال رسول الله صلى الله عليه واله منهومان لا يسبحان
 طالب دنيا وطالب علم فمن اقتصر من الدنيا على ما احل الله له لم
 ومن تناولها من غير حلالها هلك الا ان يتوب ويراجع ومن اخذ

وقد امر من اخبرهم ايا
 يدونه
 قطع من جزو دمه اقل تقطع
 صدره اى يهلكه

فانك تتركه
 فاصح ذنوبه

بن عيسى العلوي عن عباد بن صفيان البصري عن ابي عبد الله قال
 طلب العلم ثلاثة فاعرفهم باعيانهم وصفاتهم بطبيعتهم والرواء
 وصفي بطبيعتهم للاستطالة والمخمل وصفي بطبيعتهم للفقر والعقل فصا
 الجاهل والاراء مؤذنا ما رتب عن المعالي في اذنه الرجال هذا اكر العالم فضة
 العلم قد قيل بالشوع وتخلي من الورع فدي الله من هذا خشمه
 وقطع منه جزو دمه وصاحب الاستطالة والمخمل ذو خب وعلق
 يستطيل على مثل من اشباهه ويتواضع للاغنياء من دونه فهو لخلوانهم
 هاضم ولدنيهم حاطم فاعلم الله على هذا خبره وقطع من اثار العلماء اثره
 وصاحب الفقر والعقل ذو كابة وحزن وسهر قد تخمل في بره
 فام الليل في جندسه بجل وبخشي وجلاد اعياء مستقام قبل على شانه
 عار فا بهل زمانه متوشا من اوثق اخوانه فثلا الله من هذا اوكا
 واعطاء يوم القيمة لعائنه عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن
 عيسى وعن علي بن ابراهيم عن ابيه جيسا عن حماد بن عيسى عن عمار بن اذنه
 عن ابا بن ابي عيشان عن سليم بن نيس قال سمعت ابي المؤمنين عليه
 السلام يقول قال رسول الله صلى الله عليه واله منهومان لا يسبحان
 طالب دنيا وطالب علم فمن اقتصر من الدنيا على ما احل الله له لم
 ومن تناولها من غير حلالها هلك الا ان يتوب ويراجع ومن اخذ

العلم قد قيل بالشوع وتخلي من الورع فدي الله من هذا خشمه
 وقطع منه جزو دمه وصاحب الاستطالة والمخمل ذو خب وعلق
 يستطيل على مثل من اشباهه ويتواضع للاغنياء من دونه فهو لخلوانهم
 هاضم ولدنيهم حاطم فاعلم الله على هذا خبره وقطع من اثار العلماء اثره
 وصاحب الفقر والعقل ذو كابة وحزن وسهر قد تخمل في بره
 فام الليل في جندسه بجل وبخشي وجلاد اعياء مستقام قبل على شانه
 عار فا بهل زمانه متوشا من اوثق اخوانه فثلا الله من هذا اوكا
 واعطاء يوم القيمة لعائنه عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن
 عيسى وعن علي بن ابراهيم عن ابيه جيسا عن حماد بن عيسى عن عمار بن اذنه
 عن ابا بن ابي عيشان عن سليم بن نيس قال سمعت ابي المؤمنين عليه
 السلام يقول قال رسول الله صلى الله عليه واله منهومان لا يسبحان
 طالب دنيا وطالب علم فمن اقتصر من الدنيا على ما احل الله له لم
 ومن تناولها من غير حلالها هلك الا ان يتوب ويراجع ومن اخذ

فأحدثنا عبد الله بن أحمد قال حدثنا اسماعيل بن الفضل عن ثابت بن
 دينار الثمالي عن سيد العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم
 السلام قال حق سابعك بالعلم الأعظم له والتوفيق لمجلسه وحسن الاستماع
 إليه والأقبال إليه وإن لا ترفع عليه صوتك ولا تجيب أحدا يسأله
 عن شيء حتى يكون هو الذي يجيب ولا تحدث في مجلسه أحدا ولا
 تغتاب عنده أحدا وإن تدفع عنه إذا ذكر عندك بوء وإن تغزو
 عيوبه وتظهر مناقبه ولا تجالس له عدوا ولا تعادي له ولينا فإنا فعلت
 ذلك شهد لك ملائكة الله بأنك قصدته وتعلمت علمه لله جل
 اسمه لا للناس وحق رغبتك بالعلم إن تعلم أن الله عز وجل إنما
 جعلك فيما لهم فيما أتاك من العلم وفتح لك من خزائنه فإن احسنت
 في تعليم الناس ولم تخترق بهم ولم تصجر عليهم زاد الله عز وجل من
 فضله وإن أنت منعت الناس علمك وخوفت بهم عند طلبهم منك كما
 حقا على الله عز وجل أن يسلبك العلم وبهائمه ويقط من القلوب
 محلك وبإلا ساعد عن المفيد عن أحمد بن محمد بن سليمان الزراري
 قال حدثنا مؤيد بن علي بن الحسين التمدبادي أبو الحرث القتي قال حدثنا
 أحمد بن أبي عبد الله البرقي عن أبيه عن سليمان بن جعفر الجعفري
 عن رجل عن أبي عبد الله قال كان علي بن أبي طالب يقول إن من حق العالم أن لا
 يكثر

بسم الله الرحمن الرحيم
 اللهم صل على سيدنا محمد
 وآل سيدنا محمد

مخزن في المحرك الذي يشهد
 له أن النبي فأنما يله يكره
 بالكره والفرقة أنا أي
 آدم شدة والباء
 فلهية
 أي
 ولم يرضهم
 من تحذيرهم ونحوه
 صبرته ورا إذا برتم والطلاق
 من الغم وقد مضى معنى الفضيلة
 وعداه بعل ما جعل فأنه دعا في غرض الله ولهم

عليه التوال ولا اخذ ثوبه واذا دخلت عليه وعنده قوم فلم عليهم جميعا
 وخضر بالجنة ومنهم واجلس بن يديه ولا تجلس خلفه ولا تقف بينك
 ولا تترديد ولا تكثر من القول قال فلان وقال فلان خلافا لقوله ولا
 تصح بطوله مجبى فاما مثل العالم مثل النحلة فنظرها حتى ينفذ عليك
 منها شيء والعالم اعظم اجرام الصائم القائم الغازي في سبيل الله واذا

قوله ولا اخذ ثوبه ظاهره انه ما شئت ثوبه السما والارض
 كما في قوله لا اخذ ثوبه السما والارض
 ما شئت ثوبه السما والارض
 بجوده ثوبه وثابه في كل

المادة وعادة
 الله

بمعرفة ان يكون المنظر عليه ومكانه سلطان رحمة تعالى مات العالم ثم في الاسلام ثمة لا بد هاشمي الى يوم القيمة **فصل** واما

يجب على العالم العمل كما يجب على غيره لكنه في حق العالم الكد ومن ثم جعل
 الله ثواب الطاعات من نساء النبي وعقاب العاصيات منهن ضعف

بالعزيمة
 المكسور والمردوم
 وفي الكلام مستحارة
 وتجب عليه وفيه عيب
 تفسير قوله تعالى اولم ير الانا في السما
 من اهلها انما امراد ينقض ان طواف موت شرافها وكرامها
 قوله ومن ثم جعل الله ثواب الطاعات من
 نساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 اي انهن ما كن عاصيات
 بالاحكام الشرعية

ما غيرهن ولجعل له حظا وافرا من الطاعات والقربات فانها تقيد
 النفس ملكة صالحة واستعدادا تاما لقبول الكالات وقد روي
 بالاسناد السالف وغيره عن محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد

عن محمد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن عمرو بن اذينة عن ابان بن ابي
 عياش عن سليمان بن عيسى الهلالي قال سمعت امير المؤمنين عليه السلام

يحدث عن النبي صلى الله عليه واله انه قال في كلام له العلماء رجلا
 رجلا عالم اخذ بعلمه فهذا ناج وعالم تارك لعلمه فهذا اهلك وان

النجرات مجترة
 واجب واكد في جبر
 ثوابه وعقابه ضعف
 فاما ثواب واحقاق بأكمله
 ويجوز سلطان العلماء ربه الله تعالى

رجل عالم اخذ بعلمه فهذا ناج وعالم تارك لعلمه فهذا اهلك وان
 اهل النار ليتأذروا من ربح العالم التارك لعلمه وان اشد اهل النار
 ندامة وحسرة رجلا دعي عبدا الى الله فاستجاب له وقيل من فاعلم الله

ومن لم يصدق قوله فعليه نيلس بعالم عنه عن عدة من اصحابنا عن احمد بن

محمد البرقي عن اسماعيل بن مهران عن ابي سعيد القماط عن الحلبي عن ابي عبد الله

عليه السلام قال قال امير المؤمنين ع الا اخبركم بالفقيه حق الفقيه من لم

يقسط الناس من رحمة الله ولم يؤمنهم من عذاب الله ولم يرحس لهم

في معاصي الله ولم يتوك القرآن رغبة عنه الى غيره الا لا خير في علم ليس

فيه قهائم الا لا خير في قرائة ليس فيها تدبر الا لا خير في عبادة لا فقر

فيها الا لا خير في نيلك لا ورع فيه عنه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن

علي بن مهزيار عن ذكره عن معاوية بن وهب عن ابي عبد الله عليه

السلام قال كان امير المؤمنين ع يقول يا طالب العلم ان للعالم ثلاث

علامات العلم والحلم والصمت وللمتكلف ثلاث علامات يبازع

من فوقه بالعصية ويظلم من دونه بالغلبة ويظاهر الظلمة عنه عن

عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن نوح بن شعيب النشاوري عن عبد الله

بن عبد الله الدهقان عن درست بن ابي منصور عن عروة بن اخي

شعيب العفري عن شعيب عن ابي بصير قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام

يقول كان امير المؤمنين ع يقول يا طالب العلم ان العلم ذو فضائل

كثيرة في اسم التواضع وعينه البرائة من الحسد واذنه الفهم ولسانه

الصدق وحفظه الفحص وقاسمه حسن التيز وعقله معرفة الاشياء والا

قوله
حق الفقيه
لم يقسط الناس
يقال لخط تقسط اذا به
والقسط معصية شدة القسط
يقسط من رقة ربة الله تعالى ولم يؤمنهم
من عذاب الله لان ذلك يوجب حرمتهم في
المعاصي بل لا بد ان يكون العالم عكبا جامعيا مع الوعد
والوعد كما فعلت الخلفاء في حكم كتابه قاصدا لمدونة
الدين في الدنيا والآخرة لا سيما في ما يتعلق بدينهم
فانهم قد اختلفوا في ذلك فبعضهم يذهب الى ان
العلماء لا يبايعون في الدنيا والآخرة فانه لا يبعد
انهم قد اختلفوا في ذلك فبعضهم يذهب الى ان
العلماء لا يبايعون في الدنيا والآخرة فانه لا يبعد

مفسر العبارة
انهم قد اختلفوا في ذلك فبعضهم يذهب الى ان
العلماء لا يبايعون في الدنيا والآخرة فانه لا يبعد
انهم قد اختلفوا في ذلك فبعضهم يذهب الى ان
العلماء لا يبايعون في الدنيا والآخرة فانه لا يبعد

شعيب العفري
عن شعيب
عن ابي بصير
قال سمعت
ابا عبد الله
عليه السلام
يقول
كان امير المؤمنين
ع يقول
يا طالب العلم
ان العلم
ذو فضائل
كثيرة
في اسم
التواضع
وعينه
البرائة
من الحسد
واذنه
الفهم
ولسانه
الصدق
وحفظه
الفحص
وقاسمه
حسن
التيز
وعقله
معرفة
الاشياء
والا

لها وبالاسناد السالف عن الشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان عن احمد بن محمد بن سليمان الزيات عن علي بن الحسين العدبادي عن احمد بن ابي عبد الله البوي عن محمد بن عبد الحميد الطار عن عمه عبد السلام بن سالم عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام قال حديث في حلاله وحرام ما أخذه من حرام خير من الدنيا وما فيها من ذهب وفطره وبالاسناد عن احمد بن ابي الله عن محمد بن عبد الحميد عن يونس بن يعقوب عن ابيه قال قلت لابي عبد الله ان لي انثى قد احتج ان يبيحك عن حلاله وحرام ولا يبيحك غيلا لا يبيح قال نعم له وهل يبيح الناس عن شيء افضل من الحلاله وحرام ^{انما} فصل الحق عندنا ان الله تعالى فعل الاشياء المعكزة المتقنة فضي وغاية ولا ريب ان نوع الانسان اشرف ما في العالم اليفلي من الجلام فلم نملن الغرض بخلقه ولا يمكن ان يكون ذلك الغرض حصول ضرره انه هذا اتابع من الجاهل او المحتاج تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ^{الابن لم يغير الشيخ في قوله عن نظر ابيهم عليه السلام في الغرض} فحين ان يكون هو الغرض لا يجوز ان يعود اليه سبحانه الاستقامه ^{الابن لم يغير الشيخ في قوله عن نظر ابيهم عليه السلام في الغرض} كالملة فلا بد ان يكون عائدا الى العبد وجب كانت المنافع الدينية في ^{الابن لم يغير الشيخ في قوله عن نظر ابيهم عليه السلام في الغرض} التحصير ليست بمنافع وانما هي فيع الا للام فلا يكاد يطلق اسم القفع الا على ما ندر منها لم جعل ان يكون هو الغرض من ايجاد هذا المخلوق الشريف ^{الابن لم يغير الشيخ في قوله عن نظر ابيهم عليه السلام في الغرض} في جامع كونه متقطعا شوبا باللام المتصاعفة فلا يقان يكون الغرض شيئا

قوله
عن احمد بن محمد بن سليمان الزيات
عن علي بن الحسين العدبادي
عن احمد بن ابي عبد الله البوي
عن محمد بن عبد الحميد الطار
عن عمه عبد السلام بن سالم
عن رجل
عن ابي عبد الله عليه السلام
قال حديث في حلاله وحرام
ما أخذه من حرام
خير من الدنيا وما فيها من ذهب
وفطره
وبالاسناد عن احمد بن ابي الله
عن محمد بن عبد الحميد عن يونس بن يعقوب
عن ابيه قال قلت لابي عبد الله
ان لي انثى قد احتج ان يبيحك
عن حلاله وحرام ولا يبيحك
غيلا لا يبيح قال نعم له
وهل يبيح الناس عن شيء
افضل من الحلاله وحرام
فصل الحق عندنا ان الله تعالى
فعل الاشياء المعكزة المتقنة
فضي وغاية ولا ريب ان نوع
الانسان اشرف ما في العالم
اليفلي من الجلام فلم نملن
الغرض بخلقه ولا يمكن ان
يكون ذلك الغرض حصول ضرره
انه هذا اتابع من الجاهل
او المحتاج تعالى الله عن ذلك
علوا كبيرا فحين ان يكون
هو الغرض لا يجوز ان يعود
اليه سبحانه الاستقامه
كالملة فلا بد ان يكون
عائدا الى العبد وجب كانت
المنافع الدينية في التحصير
ليست بمنافع وانما هي فيع
الا للام فلا يكاد يطلق
اسم القفع الا على ما ندر
منها لم جعل ان يكون
هو الغرض من ايجاد هذا
المخلوق الشريف في جامع
كونه متقطعا شوبا باللام
المتصاعفة فلا يقان يكون
الغرض شيئا

اخبر
عن احمد بن محمد بن سليمان الزيات
عن علي بن الحسين العدبادي
عن احمد بن ابي عبد الله البوي
عن محمد بن عبد الحميد الطار
عن عمه عبد السلام بن سالم
عن رجل
عن ابي عبد الله عليه السلام
قال حديث في حلاله وحرام
ما أخذه من حرام
خير من الدنيا وما فيها من ذهب
وفطره
وبالاسناد عن احمد بن ابي الله
عن محمد بن عبد الحميد عن يونس بن يعقوب
عن ابيه قال قلت لابي عبد الله
ان لي انثى قد احتج ان يبيحك
عن حلاله وحرام ولا يبيحك
غيلا لا يبيح قال نعم له
وهل يبيح الناس عن شيء
افضل من الحلاله وحرام
فصل الحق عندنا ان الله تعالى
فعل الاشياء المعكزة المتقنة
فضي وغاية ولا ريب ان نوع
الانسان اشرف ما في العالم
اليفلي من الجلام فلم نملن
الغرض بخلقه ولا يمكن ان
يكون ذلك الغرض حصول ضرره
انه هذا اتابع من الجاهل
او المحتاج تعالى الله عن ذلك
علوا كبيرا فحين ان يكون
هو الغرض لا يجوز ان يعود
اليه سبحانه الاستقامه
كالملة فلا بد ان يكون
عائدا الى العبد وجب كانت
المنافع الدينية في التحصير
ليست بمنافع وانما هي فيع
الا للام فلا يكاد يطلق
اسم القفع الا على ما ندر
منها لم جعل ان يكون
هو الغرض من ايجاد هذا
المخلوق الشريف في جامع
كونه متقطعا شوبا باللام
المتصاعفة فلا يقان يكون
الغرض شيئا

[illegible]

و قد روي عن علي بن ابي طالب عليه السلام قال قال الله تعالى
 يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله قد اشترى منكم الانفس فاذكروا
 ما كنتم تعلمون فذكرنا ان الله قد اشترى منكم الانفس فاذكروا ما كنتم تعلمون
 فذكرنا ان الله قد اشترى منكم الانفس فاذكروا ما كنتم تعلمون فذكرنا ان الله قد اشترى منكم الانفس فاذكروا ما كنتم تعلمون

[illegible]

اخر مما يتعلق بالمنافع الاخرية ولا كان ذلك القمع من اعظم المطالب

انقر المواهب لم يكن مبدولا لكل طالب بل انما يحصل بالاشفاق و

هو لا يكون إلا بالعلم في هذه الدار المبوق بمعرفة كيفية العمل المشتمل على

هذا العلم فكانت الحاجة ماسة اليه جذ النخيل هذا النفع العظيم وقدرونا

بالإسناد السابق وغيره عن محمد بن يعقوب عن محمد بن اسماعيل بن

الفضل بن شاذان عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج عن امان بن

تغلب عن ابي عبد الله عليه السلام قال لو ددت ان اصحابي حضرت

[illegible]

عبدالاحد - محمد - مختار - عثمان - مراد - عبدالرزاق - زبیر

سید الشہداء علیہ السلام سے ملنے کے لیے یہ بھی سب سے پہلے کی ضرورت ہے۔

مَعْتَبَرٌ بِأَجْدَانِهِ ۚ يَقُولُ هَهُوَ الْحَيُّ لَدِي قَانَهُ مَنْ لَمْ يَقْعُرْ مَعَهُ الْحَيُّ لَدِي

فَوَاعْرَاجِيْ اِنَّ اللّٰهَ عَالِمُ يَوْمٍ اَنْ تَسْأَلُوْهُ فَاَنْتُمْ سَاۗءٌ فَاعْرِضُوْهُ اِلَى اللّٰهِ اِنَّ اللّٰهَ لَیْسَ بِذَیْئٍ اَعْمٰی

فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ إِذَا دُخِلَ عَلَيْهِمْ لَحْظَةُ السَّجْدِ وَهُمْ لَا يَسْجُدُونَ

عن محمد بن القاسم بن الربيع عن الفضل بن عمر قال سمعت ابا عبد الله

عليه بالنقص في دين الله ولا تكونوا أعراجا فانه من لم يتفقه في دين الله

لم ينظر الله إليه يوم القيمة ولم يرد له عملا وبالأسناد التالف عن المصنف

عن الحسن بن حمزة العلوي الطبري قال حدثنا احمد بن عبد الله بن

ببرقے قالہ ثنا جکے احمد بن محمد بن خالد البرقی عن ابیہ عن ابن ابی

الاعمال المستندة إلى

عبدالله بن عبدالمطلب

九二五

عن العلامة القلاء عن محمد بن مسلم قال قال ابو عبد الله عليه السلام لو اُتيت
بشأن من شأن التغير لا ينفقه لأذنبته قال وكان ابو جعفر عليه السلام
يقول تنقوهوا والافانتم أعراب وبالاسناد عن احمد بن محمد بن خالد عن
اصحابنا عن علي بن اسباط عن اسحق بن عمار قال سمعت با عبد الله يقول
ان الباطل على ذن اصحابي حتى ينفقوه في الحلال والحرام **فصل**
الفقر في اللغة الفهم وفي الاصطلاح هو العلم بالاحكام الشرعية الشرعية
عن ادائها التفصيلية فخرج بالتقيد بالاحكام العلم بالذوات كزيد مثلاً
وبالصفات كزيد وشجاعته وبالأفعال ككاتبه ومطاطره وخرج بالشر
بأشياء بعضها العقول والاراد بالشرع بالبين كقضية العهرط واسطة ويسمى علمه بالشر
غورها كالعقلية المحضة واللغوية وخرج بالقرينة الاصولية بقولنا
عن ادائها علم الله سبحانه وعلم الملائكة والانبيا وخرج بالتفصيلية
علم المقلد في المسائل الفقهية فانه مأخوذ من دليل اجالي مطرد في
جميع المسائل وذلك لانه اذا علم ان هذا الحكم المعين فله في المقتضى
وعلم ان كذا في المقتضى فهو حكم الله تعالى في حقه يعلم بالضرورة
ان ذلك الحكم المعين هو حكم الله سبحانه في حقه وهكذا يفعل في
في كل حكم بد عليه وقد اورد على هذا الحد ان كان المواد بالكم
البعض لم يطرده لدخوله المقلد اذ اعرف بعض الاحكام كانه لا لا اثر
به العاقل المحض بل من لم يبلغ رتبة الاجتهاد وتذ يكون عالماً فمكتلاً
بما صدر عن رتبة الاجتهاد والغير موزون
بما صدر عن رتبة الاجتهاد والغير موزون
بما صدر عن رتبة الاجتهاد والغير موزون

العلم على معناه الأعم اعني ترجيح احد الطرفين وان لم يمنع من
القيض فيقتاد العلم على معناه الأعم اعني ترجيح احد الطرفين وان لم يمنع من
وما يقال في الجواب ايضا من ان العلم في طريق الحكم لا يغير نفسه وطبقة العلم
لا تسمى عليه الحكم فضعفه ظاهر عندنا واما عند المتأخرين فان كل
الحال **اصول** اعلم ان بعض العلوم تقدم على بعض اما لتقدم
موضوعها او لتقدم غايتها او لاستقلالها على سائر العلوم المتأخرة او
لغير ذلك من الامور التي ليس هذا موضع ذكرها ومرتبته هذا العلم متأخرة
عن غيره بالأغيار الثالث لا يفقار الى سائر العلوم واستغنائها عنها
تأخره عن علم الكلام فلانه يبحث في هذا العلم عن كمثر التكليف
وذلك مبني بالبحث في معنى نفس التكليف والمكلف واما تأخره عن
علم اصول الفقه فظلت هذا العلم ليس ضروريا بل هو محتاج الى
الاستدلال وعلم اصول الفقه مضمّن لبيان كيفية الاستدلال في الاصول
هذا بظهر وجهه تأخره عن علم المبادئ وهو مضمّن في بيان كيفية
وفسادها واما تأخره عن علم اللغة والنحو والتصريف فلان من مبادي
علم هذا العلم الكتاب والسنة واجبا ح العلم بهما الى العلوم الشرعية
والتفصيل في ذلك من العلوم الشرعية

العلم على معناه الأعم اعني ترجيح احد الطرفين وان لم يمنع من
القيض فيقتاد العلم على معناه الأعم اعني ترجيح احد الطرفين وان لم يمنع من
وما يقال في الجواب ايضا من ان العلم في طريق الحكم لا يغير نفسه وطبقة العلم
لا تسمى عليه الحكم فضعفه ظاهر عندنا واما عند المتأخرين فان كل
الحال **اصول** اعلم ان بعض العلوم تقدم على بعض اما لتقدم
موضوعها او لتقدم غايتها او لاستقلالها على سائر العلوم المتأخرة او
لغير ذلك من الامور التي ليس هذا موضع ذكرها ومرتبته هذا العلم متأخرة
عن غيره بالأغيار الثالث لا يفقار الى سائر العلوم واستغنائها عنها
تأخره عن علم الكلام فلانه يبحث في هذا العلم عن كمثر التكليف
وذلك مبني بالبحث في معنى نفس التكليف والمكلف واما تأخره عن
علم اصول الفقه فظلت هذا العلم ليس ضروريا بل هو محتاج الى
الاستدلال وعلم اصول الفقه مضمّن لبيان كيفية الاستدلال في الاصول
هذا بظهر وجهه تأخره عن علم المبادئ وهو مضمّن في بيان كيفية
وفسادها واما تأخره عن علم اللغة والنحو والتصريف فلان من مبادي
علم هذا العلم الكتاب والسنة واجبا ح العلم بهما الى العلوم الشرعية
والتفصيل في ذلك من العلوم الشرعية

كذلك ان الصفة او مفصلة كالضدين وان تكون الالفاظ واحدا
المعنى فهي مترادفة وان تكون المعاني وان تكون الالفاظ من وضع واحد

فهو المترك وان اختلف الوضع باحدها ثم استعمل في الباقي غير
ان يلبس فيه فهو الحقيقة والمجاز وان غلب وكان الاستعمال للمجاز

فهو المترك اللغوي او الشرعي والعرفي وان كان بدون المناسبة
فهو المترك الاصلي لا يرب في وجود الحقيقة اللغوية والعرفية واما

الشرعية فقد اختلفوا في اثباتها وفيها ذهب الى كل فريق وقبلوا
في الاستدلال لا بد من محمول التزاع فقول لا تزاع في ان الالفاظ

المدالة على لسان اهل الشرع المستعملة في خلاف معانيها اللغوية قد
صادت حقائق في تلك المعاني كاستعمال الصلوة في الالفاظ المخصوصة

بعد وضعها في اللفظة بمعنى المدعاء واستعمال الزكاة في المقدار المخرج
من المال بعد وضعها في اللفظة للتمتع واستعمال الحج في اداء المناسك

مخصوصة بعد وضعها في اللفظة لطلق القصد واما التزاع في ان
يصور بها كل معنى في موضع الشارع ويعينه اياها ما شاء ملك

المعاني بحيث نزل عليها فيكون حقائق شرعية فيها او يوافق
غلبة هذه الالفاظ في المعاني المذكورة في لسان اهل الشرع واما

استعمالها الشارع فيها بطريق المجاز بمعنى القران فيكون حقائق عرفية
فيها كاستعمالها في قوله تعالى انما الله غفار عليم

ان الالفاظ لا تكون مترادفة الا في معنى واحد وان كان الالفاظ من وضع واحد
المعنى فهي مترادفة وان كان المعاني وان كان الالفاظ من وضع واحد

فهو المترك وان اختلف الوضع باحدها ثم استعمل في الباقي غير
ان يلبس فيه فهو الحقيقة والمجاز وان غلب وكان الاستعمال للمجاز

فهو المترك اللغوي او الشرعي والعرفي وان كان بدون المناسبة
فهو المترك الاصلي لا يرب في وجود الحقيقة اللغوية والعرفية واما

الشرعية فقد اختلفوا في اثباتها وفيها ذهب الى كل فريق وقبلوا
في الاستدلال لا بد من محمول التزاع فقول لا تزاع في ان الالفاظ

المدالة على لسان اهل الشرع المستعملة في خلاف معانيها اللغوية قد
صادت حقائق في تلك المعاني كاستعمال الصلوة في الالفاظ المخصوصة

بعد وضعها في اللفظة بمعنى المدعاء واستعمال الزكاة في المقدار المخرج
من المال بعد وضعها في اللفظة للتمتع واستعمال الحج في اداء المناسك

مخصوصة بعد وضعها في اللفظة لطلق القصد واما التزاع في ان
يصور بها كل معنى في موضع الشارع ويعينه اياها ما شاء ملك

المعاني بحيث نزل عليها فيكون حقائق شرعية فيها او يوافق
غلبة هذه الالفاظ في المعاني المذكورة في لسان اهل الشرع واما

استعمالها الشارع فيها بطريق المجاز بمعنى القران فيكون حقائق عرفية
فيها كاستعمالها في قوله تعالى انما الله غفار عليم

الصفة وان كان الالفاظ من وضع واحد والمعاني وان كان الالفاظ من وضع واحد

الصفة وان كان الالفاظ من وضع واحد والمعاني وان كان الالفاظ من وضع واحد

الصفة وان كان الالفاظ من وضع واحد والمعاني وان كان الالفاظ من وضع واحد

الصفة وان كان الالفاظ من وضع واحد والمعاني وان كان الالفاظ من وضع واحد

لاشبهة ونظيرة الخلاف فما اذا وقت سجدة عن القرائن في كلام
الشارع فانها تحمل على المعاني المذكورة بناء على الاول وعلى القولية
على الثاني وانما اذا شملت في كلام اهل الشرع فانها تحمل على الشرع
بغير خلاف اخذ الثبوت بانما قطع من الصلوة اسم الركعات المخصوصة
بما فيها من الاقوال والهيئات وان الزكوة لاداء مال مخصوص وفي ذلك
الصيام لامساك مخصوص والنجس لقصد مخصوص وتقطع ايضا بين
هذه المعاني منها الى الفهم عند اطلاقها وذلك علامة الحقيقة ثم ان
هذا لم يحصل الا بتصرف الشارع ونقلها اليها وهو معنى الحقيقة
الشرعية واورد عليه انه لا يلزم من استعمالها في غير معانيها ان
حقائق شرعية بل يجوز كونها مجازات وردت بوجهين احدهما ان
اريد مجازتها ان الشارع استعمالها في معانيها لتناسب المعنى
واللفظ لا لفظي بل اجزاء هذه المعاني والاشياء بها ان اراد بال
ولم يكن ذلك معهودا من اهل الفقه ثم اشبهوا فادعوا بغيره فذلك
الحقيقة الشرعية وقد ثبت المدعى وان اريد بالمجاز بانه اهل اللفظ
استعملوا في هذه المعاني والشارع بمعهم فغيره خلاف الظاهر انما
حدثت ولم يكن اهل اللفظ يعرفونها واستعمال اللفظ في المعنى فرع
وبانها ان هذه المعاني تفهم من الالفاظ عند اطلاق بغير قونية
لو كانت مجازات لغوية لما فهمت الا بالقرينة وفي كلا هذين الوجهين

ان الصلوة الركعات
والزكوة
والصيام
والنجس
الزكوة
والصيام
والنجس
الزكوة
والصيام
والنجس

في كل واحد من هذه المعاني
فانها تحمل على المعاني المذكورة
بناء على الاول وعلى القولية
على الثاني وانما اذا شملت
في كلام اهل الشرع فانها
تحمل على الشرع بغير خلاف
اخذ الثبوت بانما قطع من
الصلوة اسم الركعات
المخصوصة بما فيها من
الاقوال والهيئات وان
الزكوة لاداء مال
مخصوص وفي ذلك
الصيام لامساك
مخصوص والنجس
لقصد مخصوص
وتقطع ايضا بين
هذه المعاني منها
الى الفهم عند
اطلاقها وذلك
علامة الحقيقة
ثم ان هذا لم
يحصل الا
بتصرف
الشارع
ونقلها
اليها
وهو معنى
الحقيقة
الشرعية
واورد
عليه
انه
لا
يلزم
من
استعمالها
في
غير
معانيها
ان
حقائق
شرعية
بل
يجوز
كونها
مجازات
وردت
بوجهين
احدهما
ان
اريد
مجازتها
ان
الشارع
استعمالها
في
معانيها
لتناسب
المعنى
واللفظ
لا
لفظي
بل
اجزاء
هذه
المعاني
والاشياء
بها
ان
اراد
بال
ولم
يكن
ذلك
معهودا
من
اهل
الفقه
ثم
اشبهوا
فادعوا
بغيره
فذلك
الحقيقة
الشرعية
وقد
ثبت
المدعى
وان
اريد
بالمجاز
بانه
اهل
اللفظ
استعملوا
في
هذه
المعاني
والشارع
بمعهم
فغيره
خلاف
الظاهر
انما
حدثت
ولم
يكن
اهل
اللفظ
يعرفونها
واستعمال
اللفظ
في
المعنى
فرع
وبانها
ان
هذه
المعاني
تفهم
من
الالفاظ
عند
اطلاق
بغير
قونية
لو
كانت
مجازات
لغوية
لما
فهمت
الا
بالقرينة
وفي
كلا
هذين
الوجهين

1954-1955

لاستعمالها عليها وما بعض خاصة عربي لا يكون عربيا كله وقد قال الله
 سبحانه انا انزلناه فانا عربيان واجب عن الاول بان فهمها لهم ولنا بانها
 التردد بالقوانين كالاطفال يتعلمون اللغات من غير ان يصرح لهم بوضع
 اللفظ المعنى اذ هو منع بالنسبة الى من لا يعلم شيئا من الالفاظ وهذا
 طريق قطعي لا ينكر فان غنيم بالقهيم ^{الفتح} وبالقل ما يتناول هذا منعنا بطلا
 اللازم وان غنيم به التصريح بوضع اللفظ المعنى منعنا الملازمة عن
 الثاني بالمنع من كونها غير عربية كيف قد جعلها الشارع حقايق عربية
 في تلك المعاني مجازات لغوية في المعنى اللغوي فان المجازات الحادثة
 في العربية وان لم يصح العرب باحادها لدلالة الاستقراء على تجويزهم ^{فيها}
 ومع ان التردد منع كون القرآن كله عربيا والضمير في انا انزلناه للرسالة
 وقد يطلق القرآن على السورة وعلى الآية فان قيل يصدق على كل سورة
 وآية انها بعض القرآن وبعض الشيء لا يصدق عليه انه فضلك الثاني
 فلنا هذا انما يكون فيما لم يشارك البعض الكل في مفهوم الاسم كالسورة فانها
 اسم لمجموع الاحاد المخصوصة فلا يصدق على البعض بخلاف نحو الماء فان اسم
 الجسم البسيط البارد الرطب بالطبع فيصدق على الكل وعلى اى بعض فرضه
 في هذا الجواب ويراد بالماء مفهومه ^{الفتح} كالحق يقال انه بعض الماء ويراد بمجموع
 الماء الذي هو احد حيزيات ذلك المفهوم والقرآن من هذا القبيل فيصدق

على التوراة انهما قرآن وبعض من القرآن بالا اعتبارين على انما نقول ان القرآن

فند وضع يجب الاشتراك للجمع في التخصيص وضعاً آخر فيصير بهذا الاعتبار أن

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ان يقال لا ريب وضع هذا الالفاظ للمعالي للعبود ولو بها حظا

فيها القتل ولم يعلم من حال الشارع إلا أنه استعمل في المعاني المذكورة

اما كون ذلك الاستعمال بطريق النقل او انه غلب في زمانه واشتهر حتى

فأما بقية قريظة فليس بمعلوم لجواز الاستناد في فهم المراد منها إلى

الحالة او المقالة فاسف لنا و ثمة ما افراده مطو يدور ذلك لا

١٠: التَّائِبِينَ الَّذِينَ يَتُوبُونَ إِلَهًُا مُّشَارِكًا

[illegible]

في الضعف لدلائل المبين اصل الحق ان الاشتراك واقع في غير

وقد حاله شيزم وهو شاذ ضعيف لا يلتقي اليه ثم ان القائلين

بالوقوف اجتناباً في استعماله في كل موضع بمعنى اذا كان المجموع بين ما يستعمل

[illegible]

يَا أَيُّهَا الْمَدِينَةُ كُنِي هَادِيَةً لِلَّذِينَ يَذْكُرُونَ آيَاتِي فِي الْمَدِينَةِ وَكَانِ تَارَةً يُزَكَّى فِيهَا الْغَالِي

باب جمعہ فی المفرد وجوہ فی السیہ واجمع و رابع معاہ فی الالباب

وابتدأ في النفي ثم اختلف المجوزون فقال قوم منهم انه بغيري المحقق

بعض هؤلاء انظر في الجميع عند التجرد عن القرائن فيجب حله عليه

الخ وقال الباقون انه يطبق المجاز والأقوى عند جوازهم مطلقاً

فقد اطلعنا على ما بين يدينا من

وہ کہتا ہے کہ میں نے اپنے آپ کو بے اختیار اس کی طرف متوجہ کیا ہے۔

وَأَمَّا الْفِرْعَوْنُ فَأَنزَلْنَاهُ سُلَاطِنًا فِي الْأَرْضِ فَكَاذِبٌ
فَنُفِثْنَا فِي أَسَمَاءِ الْأَمْثِلِ وَالْقَوْمِ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيَمْلِكُنَا
فِي الْأَرْضِ وَأَنزَلْنَاهُم بِطَرَفِ الْمَمْدُودِ فَأَخْرَجْنَاهُم بِدَارِ
الْأُفُقِ الْأَيْمَنِ فَكَاذِبٌ

اجتنبوا ان تصوموا في ايامكم ان تصوموا في ايامكم

ہی رہنمایان فدا ہائوں مع اسکاں ان یسیراۃ دنی

افروہ تفکر و عمل اور جہنم کی باتیں نہ

یہاں سے لے کر

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

والله اعلم بالصواب

وہی ہے جس نے ان کو اپنا گھر بنا لیا۔

مستند

عَلَيْهِ السَّلَامُ

ایہ فائدہ سب سے پہلے

نشی بد و اطرحه
و من السط

ایں سہ چار احادیث میں عربیہ کے الفاظ

المجردة عن اعتبارات ما عرفت في تحقيق أثره المختلف

وَمَا كُنَّا بِمُحَرِّقِينَ إِبْرَاهِيمَ

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَشْكُرَهُ لَوْلَا رَحْمَتُ اللَّهِ عَلَيْنَا لَكُنَّا مِنَ الْخَاسِرِينَ

سید محمد علی

نہیں کہیں جیسا کہ ان کے خلاف

طلاق و حدود کا استفسار

شیرین قوسا بفرم عفات تنه

مکتوب من عودنی کہ کہہ گئی تھی صیغہ فاعل ملو جواب

1. *Chlorophyll* *a* and *b* contents were determined by spectrophotometry using a Shimadzu UV-1601 spectrophotometer. The absorbance values were converted to concentrations using the following equations: $Chl\ a\ (mg\ g^{-1}) = 12.71 \times A_{665}$ and $Chl\ b\ (mg\ g^{-1}) = 22.9 \times A_{645}$, where A_{665} and A_{645} are the absorbance values at 665 nm and 645 nm, respectively.

عالمی سطح پر

1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 26

١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١

[illegible]

هذا هو الوجه الثاني في رد البرهان المذكور
فان قيل لا بد ان يكون الوجود في ذاته
مستقلا عن الوجود في غيره
فان قيل لا بد ان يكون الوجود في ذاته
مستقلا عن الوجود في غيره

مستقلا في مفهومه فيرجع البحث الى ثبوت ذلك استعمالا في مفهومه

لا الى ابطال اصل الاستعمال وذلك قليل الجدوى واحتج من خص

بالفرد بان النسبة والجمع متعددان في الفرد ونحو ذلك تعدد مدلوليهما

بخلاف المفرد واجب عن بان النسبة والجمع انما يفيدان تعدد المعنى

في السقاة من الفرد فان افاد المفرد التعدد افاذ في الافلا وفيه نظر

مما قلناه في حجة ما اخترناه والحق ان يقال ان هذا الدليل انما يقتضي

نفي كون الاستعمال المذكور بالنسبة الى المفرد حقيقة واما نفي حجة

حيث توجب العلاقة المجوزة له فلا واحتج من خص الجواز بالنفي بان النفي

يفيد العموم فيبعد بخلاف الثبات وجواب ان النفي انما هو للمعنى

الستفاد عند الثبات فاذ لم يكن متعددا في ابن يحيى التعدد في

النفي حجة مجوزة بغير حقيقة ان ما وضع له اللفظ واستعمل فيه هو كل من

المعين لا بشرط ان يكون وحده ولا بشرط كونهم مع غيره على ما هو

المأهية لا بشرط شئ وهو متحقق في حاله الا فراد عن الاخر والاجتماع

معرفيكون حقيقة في كل منهما والجواب ان الوحدة ببناء ومن

عند طالع وذلك اية الحقيقة وروح فالمعنى الموضوع له فيه ليس هو

المهية لا بشرط شئ بل هي بشرط شئ واما فيما عداه فالمعنى حق كما ان

اسلفناه ووجه من زعم انه ظاهر في الجميع عند الجرد عن القران قوله

هذا هو الوجه الثاني في رد البرهان المذكور
فان قيل لا بد ان يكون الوجود في ذاته
مستقلا عن الوجود في غيره
فان قيل لا بد ان يكون الوجود في ذاته
مستقلا عن الوجود في غيره

كانت العلاقة
بجودة فلولها
الوضع مجزى الكسوف
بها ولا يرد على العلم
ان الوضع لا يعلم بغير
تقديره بل هو كسوف
القياس كسوفه بغيره
ليس صراحة كسوفه بغيره
الفرد التعدد اي فان افاد

التعدد ذلك بان يكون كسوف محتملا
لكثرة انا حقيقة كسوفه واما كسوفه
اطن على السبب فيجوز ان يكون شيئا
وبراد فردا وافرادا وان لم يكن المفرد
مفردة واحدة حقيقة ولا تاولا كسوفه
اذا لم يزل السبب فيجوز ان يكون شيئا
بكونه سببا وحده في المعنى ولا كسوفه
لان اللفظ واحد اما ان يكون مشتركا
مورد واما ان يكون مشتركين في المعنى
ح بغير مشتركا معنويا او على التام

لذلك فان قلت قوله وان افاد
فكذلك الفرد التعدد على الحقيقة
وبمعناه انما هو حجة

هذا هو الوجه الثاني في رد البرهان المذكور
فان قيل لا بد ان يكون الوجود في ذاته
مستقلا عن الوجود في غيره
فان قيل لا بد ان يكون الوجود في ذاته
مستقلا عن الوجود في غيره

كان دليله انما هو حجة

استعمال اللفظ في المعنى الحقيقي والمجازي كاختلافهم في استعمال المشترك
في معانيه فمعهم فهم وضعه وجوزوه اخرون هم اختلفوا في الجوزون فاعلمهم

على ان المجاز وردنا قبله يكون حقيقة ومجازا بلا اعتبارين حجة المانعين

انهم لو جاز استعمال اللفظ في المعنيين للزم الجمع بين المتناهيين اما المذلل

فلان من شرط المجاز نصب القرينة المانعة عن ارادة الحقيقة ولهذا

قال اهل البيان ان المجاز ملزوم فترتبه معاندة لارادة الحقيقة و

ملزوم معاندة التي معاندة لذلك التي والالزم صدق الملزوم بدق

اللازم وهو محال وجعلوا هذا وجه الفرق بين المجاز والكناية ورح فاذكروا

استعمل التكلم اللفظ فيما كان مراد استعماله فبا وضع له باعتبار ارا

المعنى الحقيقي غير مراد له باعتبار ارادة المعنى المجازي وهو ما ذكر من

اللازم واما بطلان فواضح وحجة المجوزين انهم ليس بين ارادة الحقيقة

وارادة المجاز مما منافاه لم يمنع اجتماع الارادتين عند التكلم واختجا

رأى ان يكون مجازا بان استعماله لما استعماله في غير ما وضع له ولا اذ لم

يكن المعنى المجازي اختلف في الموضوع له وهو الا ان داخل فكان مجازا

واختج القائل بكونه حقيقة ومجازا بان اللفظ مستعمل في كل واحد من

المعنيين والمفروض ان حقيقة في احدهما مجاز في الاخر لكل واحد من

الاستعمالين كما وجب ابا المانعين عن حجة الجواز ظاهرا بعد ما قرئ

استعمال اللفظ في المعنى الحقيقي والمجازي كاختلافهم في استعمال المشترك
في معانيه فمعهم فهم وضعه وجوزوه اخرون هم اختلفوا في الجوزون فاعلمهم
على ان المجاز وردنا قبله يكون حقيقة ومجازا بلا اعتبارين حجة المانعين
انهم لو جاز استعمال اللفظ في المعنيين للزم الجمع بين المتناهيين اما المذلل
فلان من شرط المجاز نصب القرينة المانعة عن ارادة الحقيقة ولهذا
قال اهل البيان ان المجاز ملزوم فترتبه معاندة لارادة الحقيقة و
ملزوم معاندة التي معاندة لذلك التي والالزم صدق الملزوم بدق
اللازم وهو محال وجعلوا هذا وجه الفرق بين المجاز والكناية ورح فاذكروا
استعمل التكلم اللفظ فيما كان مراد استعماله فبا وضع له باعتبار ارا
المعنى الحقيقي غير مراد له باعتبار ارادة المعنى المجازي وهو ما ذكر من
اللازم واما بطلان فواضح وحجة المجوزين انهم ليس بين ارادة الحقيقة
وارادة المجاز مما منافاه لم يمنع اجتماع الارادتين عند التكلم واختجا
رأى ان يكون مجازا بان استعماله لما استعماله في غير ما وضع له ولا اذ لم
يكن المعنى المجازي اختلف في الموضوع له وهو الا ان داخل فكان مجازا
واختج القائل بكونه حقيقة ومجازا بان اللفظ مستعمل في كل واحد من
المعنيين والمفروض ان حقيقة في احدهما مجاز في الاخر لكل واحد من
الاستعمالين كما وجب ابا المانعين عن حجة الجواز ظاهرا بعد ما قرئ

استعمال اللفظ في المعنى الحقيقي والمجازي كاختلافهم في استعمال المشترك
في معانيه فمعهم فهم وضعه وجوزوه اخرون هم اختلفوا في الجوزون فاعلمهم
على ان المجاز وردنا قبله يكون حقيقة ومجازا بلا اعتبارين حجة المانعين
انهم لو جاز استعمال اللفظ في المعنيين للزم الجمع بين المتناهيين اما المذلل
فلان من شرط المجاز نصب القرينة المانعة عن ارادة الحقيقة ولهذا
قال اهل البيان ان المجاز ملزوم فترتبه معاندة لارادة الحقيقة و
ملزوم معاندة التي معاندة لذلك التي والالزم صدق الملزوم بدق
اللازم وهو محال وجعلوا هذا وجه الفرق بين المجاز والكناية ورح فاذكروا
استعمل التكلم اللفظ فيما كان مراد استعماله فبا وضع له باعتبار ارا
المعنى الحقيقي غير مراد له باعتبار ارادة المعنى المجازي وهو ما ذكر من
اللازم واما بطلان فواضح وحجة المجوزين انهم ليس بين ارادة الحقيقة
وارادة المجاز مما منافاه لم يمنع اجتماع الارادتين عند التكلم واختجا
رأى ان يكون مجازا بان استعماله لما استعماله في غير ما وضع له ولا اذ لم
يكن المعنى المجازي اختلف في الموضوع له وهو الا ان داخل فكان مجازا
واختج القائل بكونه حقيقة ومجازا بان اللفظ مستعمل في كل واحد من
المعنيين والمفروض ان حقيقة في احدهما مجاز في الاخر لكل واحد من
الاستعمالين كما وجب ابا المانعين عن حجة الجواز ظاهرا بعد ما قرئ

المانع في الموضعين بناء على الاعتبار الآخر وكلاهما صحيح لكن قد يكون
ان القواع يهود معه لفظيا ومن هنا يظهر ضعف القول بكونه حقيقة زحاجا
فان المعنى الحقيقي لم يرد بكلمة وانما يريد منه البعض فيكون اللفظية
مجازا ايضا **المطلب الثاني** في الاوامر والنواهي وفيه مجازان
الأول في الاوامر **فصل** صفة افعال وما في معناها حقيقة في الوجوب
فقط حسب اللفظة على الاقوى واما بالجمهور الاصوليين وقال قوم
انها حقيقة في الذب فقط وقيل في الطلب وهو القدر المشترك بين
الوجوب والذب وقال علم الهدى رضي الله عنه انها مشتركة بين
الوجوب والذب اشتراكا لفظيا في اللفظة واما في العرف الشرعي فهي
حقيقة في الوجوب فقط وتوقف في ذلك قوم فلم يدر والكل وجوب هي ام
للذب وقيل هي مشتركة بين ثلثة اشياء الوجوب والذب والابا
وقيل للقدر المشترك بين هذه الثلثة وهو الاذن وزعم قوم انها
مشتركة بين اربعة امور وهي الثلثة السابقة والتمهيد وقيل
فيها اشياء اخر لكنها شديدة الشذوذ بنية الوهن فلا جدوى للبحث
لقلنا **لنا وجه الأول** انما نقطع بان التيداذ اقال لبعده اهل
كذا فلم يفعل عد عاصيا وذمة العطاء معالي حسن ذمه مجزوء
الامثال وهو معنى الوجوب لا بين القرائن على ارادة الوجوب

المانع في الموضعين بناء على الاعتبار الآخر وكلاهما صحيح لكن قد يكون
ان القواع يهود معه لفظيا ومن هنا يظهر ضعف القول بكونه حقيقة زحاجا
فان المعنى الحقيقي لم يرد بكلمة وانما يريد منه البعض فيكون اللفظية
مجازا ايضا **المطلب الثاني** في الاوامر والنواهي وفيه مجازان
الأول في الاوامر **فصل** صفة افعال وما في معناها حقيقة في الوجوب
فقط حسب اللفظة على الاقوى واما بالجمهور الاصوليين وقال قوم
انها حقيقة في الذب فقط وقيل في الطلب وهو القدر المشترك بين
الوجوب والذب وقال علم الهدى رضي الله عنه انها مشتركة بين
الوجوب والذب اشتراكا لفظيا في اللفظة واما في العرف الشرعي فهي
حقيقة في الوجوب فقط وتوقف في ذلك قوم فلم يدر والكل وجوب هي ام
للذب وقيل هي مشتركة بين ثلثة اشياء الوجوب والذب والابا
وقيل للقدر المشترك بين هذه الثلثة وهو الاذن وزعم قوم انها
مشتركة بين اربعة امور وهي الثلثة السابقة والتمهيد وقيل
فيها اشياء اخر لكنها شديدة الشذوذ بنية الوهن فلا جدوى للبحث
لقلنا **لنا وجه الأول** انما نقطع بان التيداذ اقال لبعده اهل
كذا فلم يفعل عد عاصيا وذمة العطاء معالي حسن ذمه مجزوء
الامثال وهو معنى الوجوب لا بين القرائن على ارادة الوجوب

المانع في الموضعين بناء على الاعتبار الآخر وكلاهما صحيح لكن قد يكون
ان القواع يهود معه لفظيا ومن هنا يظهر ضعف القول بكونه حقيقة زحاجا
فان المعنى الحقيقي لم يرد بكلمة وانما يريد منه البعض فيكون اللفظية
مجازا ايضا **المطلب الثاني** في الاوامر والنواهي وفيه مجازان
الأول في الاوامر **فصل** صفة افعال وما في معناها حقيقة في الوجوب
فقط حسب اللفظة على الاقوى واما بالجمهور الاصوليين وقال قوم
انها حقيقة في الذب فقط وقيل في الطلب وهو القدر المشترك بين
الوجوب والذب وقال علم الهدى رضي الله عنه انها مشتركة بين
الوجوب والذب اشتراكا لفظيا في اللفظة واما في العرف الشرعي فهي
حقيقة في الوجوب فقط وتوقف في ذلك قوم فلم يدر والكل وجوب هي ام
للذب وقيل هي مشتركة بين ثلثة اشياء الوجوب والذب والابا
وقيل للقدر المشترك بين هذه الثلثة وهو الاذن وزعم قوم انها
مشتركة بين اربعة امور وهي الثلثة السابقة والتمهيد وقيل
فيها اشياء اخر لكنها شديدة الشذوذ بنية الوهن فلا جدوى للبحث
لقلنا **لنا وجه الأول** انما نقطع بان التيداذ اقال لبعده اهل
كذا فلم يفعل عد عاصيا وذمة العطاء معالي حسن ذمه مجزوء
الامثال وهو معنى الوجوب لا بين القرائن على ارادة الوجوب

[illegible]

[illegible]

المراد بمخالفة الامر ترك المأمور به وليس كذلك بل المراد بها حمله على ما

الفهم من المخالفة هو تولد الأمثلة والأشياء بالامور به وأما المعنى

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة

بنان قيل قوله في الآية عن امره مطلق فلا يعم والمدعى افاذ به

فلضرب زيد والكل عمرو وابنه ذلك جواز الاستثناء منقضاء بانه يصح

ان الاطلاق كاف في العلم اذ لو كان حقيقته في غير الوجوب ايضا لم يكن

اذا قلنا لله الذكة الذكة: فانه سنان: فاعطى مخالفة الادب والادب

[illegible]

المستديين ويايأ بان الصيغة تفيد الوجوب عند انضمام القرينة اليها

والقوله

5. 2010. 03. 06. 09:00 09:00 09:00 09:00 09:00

[The page contains dense handwritten Arabic script, likely a manuscript or a collection of letters. The text is written in a cursive style typical of historical Islamic manuscripts. It appears to be a single sheet of paper with multiple columns of writing. The ink is dark, and the parchment shows signs of age and wear.]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الامانة فلا يختلفون في هذا الحكم الذي ذكروه وان اختلفوا في احكام
هذه الالفاظ في موضع اللغو لم يخلوا قضاها هذه الالفاظ الا
على ما يتناه ولم يوقفوا على الادلة وقد بينا في مواضع من كتبنا ان
اجماع اصحابنا حجة والجواب عن اللزوم احتجاج الاول اننا قد بينا ان
الوجوب هو المبادر من اطلاق الامر عاظم ان مجرد استعمالها في اللغة
لا يقتضي كونه حقيقة ابصالي يكون مجاز الوجود اما ان يكون خبرا
من الاشياء وقوله ان استعمال اللفظة الواحدة في الشئين والاشياء
الاشياء كاستعمالها في الشئ الواحد في الدلالة على الحقيقة انما يتبعها
فان نسبت اللفظة الى الشئين او الاشياء في الاستعمال انما مع القاطن
بالباء وروعه وما اشبه هذا من علامات الحقيقة والمجاز في اللغة
وقد بينا ثبوت القارن واما احتجاجه على انه في العرف الشرعي للوجوب
يفتح ما اتيهنا اذ الظاهر ان حكمه لم على الوجوب انما هو كونه
له لغو وان يخصه في ذلك يعرفهم يستدعي تغير اللفظ من موضع
الى موضع وهو مخالف للاصل هذا ولا ينبغي عليك ان ادعائنا في
ذلك حجة استعمال الشبهة للوجوب والتدبر في القرآن والسنة
من قرائن الوجوب باليد على الوجوب في قوله تعالى والذين
ما ذكروه من اجل النوازل مردود في القرآن او السنة على الوجوب
بما لا يثبت له في اللغة بل هو في اللغة كونه موضوعا لشي من المعاني
انما هو في اللغة كونه موضوعا لشي من المعاني

منه في موضع اللغو لم يخلوا قضاها هذه الالفاظ الا على ما يتناه ولم يوقفوا على الادلة وقد بينا في مواضع من كتبنا ان اجماع اصحابنا حجة والجواب عن اللزوم احتجاج الاول اننا قد بينا ان الوجوب هو المبادر من اطلاق الامر عاظم ان مجرد استعمالها في اللغة لا يقتضي كونه حقيقة ابصالي يكون مجاز الوجود اما ان يكون خبرا من الاشياء وقوله ان استعمال اللفظة الواحدة في الشئين والاشياء كاستعمالها في الشئ الواحد في الدلالة على الحقيقة انما يتبعها فان نسبت اللفظة الى الشئين او الاشياء في الاستعمال انما مع القاطن بالباء وروعه وما اشبه هذا من علامات الحقيقة والمجاز في اللغة وقد بينا ثبوت القارن واما احتجاجه على انه في العرف الشرعي للوجوب يفتح ما اتيهنا اذ الظاهر ان حكمه لم على الوجوب انما هو كونه له لغو وان يخصه في ذلك يعرفهم يستدعي تغير اللفظ من موضع الى موضع وهو مخالف للاصل هذا ولا ينبغي عليك ان ادعائنا في ذلك حجة استعمال الشبهة للوجوب والتدبر في القرآن والسنة من قرائن الوجوب باليد على الوجوب في قوله تعالى والذين ما ذكروه من اجل النوازل مردود في القرآن او السنة على الوجوب بما لا يثبت له في اللغة بل هو في اللغة كونه موضوعا لشي من المعاني انما هو في اللغة كونه موضوعا لشي من المعاني

[illegible]

[illegible]

[illegible]

المرة لا لأن الظاهر في المرة بخصوصها أنه لو كان كذلك لم يصدق في الامتثال
فيما بعد ما ولا ريب في شهادة العرف بما يترد في الفعل مرة ثانية وثالثة بعد
متلاها وأما بالأمور بدو وما ذاك ألا يكون موضوعا للمقدرة التي تراد بين الوجوه
والنكاد وهو طلب إيجاد الحقيقة وذلك يحصل بإتباعه واقع واحتج المتوقفون
بمثل ما تر من أنه لو ثبت ثبوت دليل والعقل لا مدخل له والأحاد لا يصدق
التواتر يمنع الخلاف والجواب على سبب ما سبق يمنع حصول الدليل فيما ذكرنا
سبق المعنى إلى الفهم من اللفظ المارة وضعه له وعدم مدلول على عدمه قد
يتنا أنه لا يتبادر من الأمر لا طلب إيجاد الفعل وذلك كاف في إثبات شبهة
أصلها الشيخ ده وجاعلة إلى أن الأمر المطلق يقتضي الفور والتعجيل ولو
أخر المكلف عصى قال لا يستد هو مشترك بين الفور والتأخر فيوقوف في
نعيين المراد منه على أنه لا يرد على ذلك وذلك ذهب جماعة منهم إلى الحق أبو القاسم
في حين سجد والعلامة رحمه الله أنه لا يرد على الفور ولا على التأخر إلى
كما مطلق الفعل وإتباعه حصل كان مجزبا وهذا هو الأقوى لنا نظرا لما تقدم في
من أن مدلول الأمر طلب حقيقة الفعل والفور والتأخر في خارجا عنها وأن
وأن الفور والتأخر في صفات الفعل فلا يلازم له عليها جهة القول بالفور
أمور ستة الأولى أن السببا فاقاله لعله أسقى فأخر العبد الشيخ عن غير
عند عدم عاصيا وذلك معلوم من العرف ولو لا أن الأمر الفور لم يعد مع العاصي

و بضا فانه نفسا في غير ما في سبب في ذلك يمكن أن يكون
فيه مسطورة عدم مخالفة فيه وعدم أنه لا بد من طلب
نفسا من أنه تعالى كونه أيا من أعمد من حسن العرفي

و بضا فانه نفسا في غير ما في سبب في ذلك يمكن أن يكون
فيه مسطورة عدم مخالفة فيه وعدم أنه لا بد من طلب
نفسا من أنه تعالى كونه أيا من أعمد من حسن العرفي

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

ماہنامہ مابین صلیبی پٹیاہ و اسلام و پیچیدہ و سنجیدہ و لطیف و نازک

[illegible]

ماہنامہ بین الاقوامی، دہلی، دسمبر ۱۹۷۸ء

[illegible]

فرض في نظام الحكم

[illegible][illegible][illegible]

(أما هو في الضد الخاص وأما العام بمعنى الترك فلا خلاف فيما ذكره لو لم يدرك
 بالشيء على أنه يخرج الواجب عن كونه واجبا وعندى في هذا نظر لأن النزاع
 ليس بخصر في إثبات الإقتضاء ونفيه ليس بفتح الضد العام باعتبار استلزام نفى
 الإقتضاء فيه خروج الواجب عن كونه واجبا بل الخلاف واضح على القول بالإقتضاء
 في أنه هل هو عندنا وبالنسبة كما تنص عليه وهذا النزاع ليس بجديد عن الضد
 العام بل هو الذي ذهب إليه أن يحصل الخلاف ههنا أنه ذهب قوم إلى أن الأمر
 عين الشيء عن ضده في المعنى وأخرون إلى أنه يستلزمه وهم من مطلق الاستلزام
 ومصرح بثبوته لفظا وفرضا بعضهم نفى الدلالة لفظا وإثبات لزوم معنى
 تخصيص محل النزاع بالضد الخاص لتأكيدهم الإقتضاء في الخاص لفظا أنه لو دل
 كانت واحدة من الثلث وكلها منفية أما الطائفة فلان مفاد الأمر لغز
 هو الوجوب على ما سبق تحفيرة حقيقة الوجوب ليست إلا رجحان الفعل مع المنع
 من الترك وليس هذا معنى الشيء عن الضد الخاص ضرورة وأما التضمن فلان
 جزءه هو المنع من الترك ولا ريب في مغايرته للأضداد الوجودية المبتر عنها
 وأما الالتزام فلا يثبت شرطا للزوم العقلي والعرفي ونحن نقطع بأن تصور
 صيغة الأمر لا يحصل منه الانتقال إلى تصور الضد الخاص فضلا عن الشيء عندنا
 على التقاء معنى ما سبقته من ضعف متمكث مثبته وعدم قيام دليل على
 سواء عليه ولنا على الإقتضاء في العام بمعنى الترك ما علم أن ماهية الوجوب
 لا يتصور له عدم الوجود بل هو مقتضى الوجود لا مقتضى العدم بل هو مقتضى الوجود

[illegible]

[illegible]

فتقبل فيهما ذلك اذ اجتماع احد المتلازمين مع الشيء يوجب اجتماع الآخر
فيلزم اجتماع كل مع ضده وهو محذور وقد يكونان ضدّين لأمر واحد كما تلزم للعلم
والغفلة فاجتماع كل مع ضده الآخر يستلزم اجتماع الضدين بحجة القاطنين
بالاستلزام وحدهما الا دلالة حجة التقيض جزء من ماهية الوجوب فاللفظ الدال
على الوجوب يدل على حصة التقيض بالتضمن واعند بعضهم عن اخذ المتعارف
واقضاء الدليل التضمن بان الكل يستلزم الجزء وهو كما ترى واجبة التام ان ارادوا
بالتقيض الذي هو جزء من ماهية الوجوب التلا فليس من محل النزاع في شيء اذ لا

لا اصرار فحقنا الاموال من الميراث
 اكره ف بين الفريسيين لاننا
 فيه عباد الله لاننا
 انما نحن انا ذكركم
 لا نقضنا اهل الحق فحقنا
 البنية و
 الفريسيين
 لا نقضنا اهل الحق فحقنا
 البنية و
 الفريسيين

[illegible]

[illegible]

وإن كان الكلام قد وقع في استعارة أو مجاز...
فإنه لا يثبت له حقيقة...
بل هو كقولهم...
فإنه لا يثبت له حقيقة...
بل هو كقولهم...
فإنه لا يثبت له حقيقة...
بل هو كقولهم...

فإنه لا يثبت له حقيقة...
بل هو كقولهم...
فإنه لا يثبت له حقيقة...
بل هو كقولهم...
فإنه لا يثبت له حقيقة...
بل هو كقولهم...

فإنه لا يثبت له حقيقة...
بل هو كقولهم...
فإنه لا يثبت له حقيقة...
بل هو كقولهم...
فإنه لا يثبت له حقيقة...
بل هو كقولهم...

فإنه لا يثبت له حقيقة...
بل هو كقولهم...
فإنه لا يثبت له حقيقة...
بل هو كقولهم...
فإنه لا يثبت له حقيقة...
بل هو كقولهم...

فإنه لا يثبت له حقيقة...
بل هو كقولهم...
فإنه لا يثبت له حقيقة...
بل هو كقولهم...
فإنه لا يثبت له حقيقة...
بل هو كقولهم...

فإنه لا يثبت له حقيقة...
بل هو كقولهم...
فإنه لا يثبت له حقيقة...
بل هو كقولهم...
فإنه لا يثبت له حقيقة...
بل هو كقولهم...

[illegible]

ولا ريب انه مع وجود الصارف عن الفعل الواجب وعدم الداعي اليه لا يمكن
التوصل فلا معنى لجوب المقدمه وقد علمت ان وجود الصارف وعدم
الاضداد مع الاضداد الحاصره وايضا الحقه القول بوجوب المقدمه على تقدير
تساويها انما ينقض دليلا على الوجوب في حال كون المكلف به الفعل المتوهم
عليها كالا لا يخفى على من اعطاها حق النظر فالا لزم عدم وجوب ذلك الضد
الحال في حال عدم ارادة الفعل المتوهم عليه من حيث كونه مقدمه له فلا يمتنع
الاستدلال في الحكم بالانقضاء اليه وعليك بامعان النظر في هذه المباحث فان
اداعه احد حاموليها اصلك اليهود بين اصحابنا ان الامر بالشئينين اولا
على وجه التخيير يقتضي ايجاب الجميع لكن تخيير بمعنى انه لا يجب الجميع ولا يجوز
الاخلال بالجميع وانما فعل كان واجبا بالاضاله وهو اختيار جمهور المعتزله
وقوله التفسير انه لو امر المرء بغير بعض المقترنه ان الواجب للجميع يقطع بغيره
وقال الاشاعره الواجب واحدا لا يمتنع وبين فعل المكلف فالاعلامه
ونعم ما قال الظاهر انه لا خلاف بين القولين في المعنى لان المراد بوجوب الكل على
البدل انه لا يجوز للمكلف الاخلال بما اجمع ولا يلزمه الجمع بينهما وله الخيار في
تعيينهما شاء والقائلون بوجوب واحد لا يمتنع عوايه هذا فلا خلاف في وجوب
بينهم نعم هي من مذهب نبوي كل واحد من المعتزله والاشاعره منه ونسب
كل منهم الى صاحبه وانفقا على فساد وهو ان الواجب واحد معين عند الله
فغير معين عندنا الا انه تعالى يعلم ان ما يجزاه المكلف هو ذلك المعين عند
كل واحد من مذهب نبوي كل واحد من المعتزله والاشاعره منه ونسب
كل منهم الى صاحبه وانفقا على فساد وهو ان الواجب واحد معين عند الله
فغير معين عندنا الا انه تعالى يعلم ان ما يجزاه المكلف هو ذلك المعين عند

فقد روي عن الصادق عليه السلام ان من لم يفرق بين الواجب والمباح فقد ضل

[illegible]

الوقت وهو سطر من السطر المنفرد في اختياره الشيخة على ملحكة الحق
انما هي ما ذكره من ان الوقت بقدر ما يقع الفعل فيه لا يبعد له فيه
عنه ويجمع السيلاب المكارم بن زهره والقاضي سعد الدين بن البراج وجما

الوقت وهو سطر من السطر المنفرد في اختياره الشيخة على ملحكة الحق
انما هي ما ذكره من ان الوقت بقدر ما يقع الفعل فيه لا يبعد له فيه
عنه ويجمع السيلاب المكارم بن زهره والقاضي سعد الدين بن البراج وجما
من المختلطة والاكثر من على عدم التوجه ومنهم الحق والعلامة وهو الاخر فيجاء
تأخيرها في القام دعوايا لنا على الاولى منها ان الوجوب مستفاد من الامر هو
مفيد لجميع الوقت لان الكلام فيها هو ذلك وليس المراد تطبيق اجزاء الفعل على اجزاء
الوقت بان يكون جزء الاول من الفعل مطبقا على الجزء الاول من الوقت وخبر
على الاخير فان ذلك باطل اجماعا ولا تكاد في اجزائه بان ياتي بالفعل في كل
بعض من اجزاء الوقت وليس في الامر تعرض لتخصيصه باقل الوقت واخره ولا يجزئ
من اجزائه العينة قطعا بل ظاهره في التخصيص ضرورة انه لا على سائر غيره
الفعل في اجزاء الوقت فيكون القول بالتخصيص بالاول والاخر محكما باطلا وتعين
القول بوجوده على التجزئ في اجزاء الوقت ففراحي جزء اداء ففلا اداء في وقت واحد
لو كان الوجوب مختصا بجزء معين فان كان من غير الوقت كان المصلي للظهر مثلا
في غير مقدم الصلاة على الوقت فلا يصح كما ارجح في الاول وان كان اتم
كان المصلي في غير ما يصح في سائر اجزائه لم يكن في غير ما يصح في سائر اجزائه
العصر وهذا خلاف الاجماع ولنا على الثاني ان الامر قد مضى بالفعل في وقت
تعرض للتجزئ بينه وبين العزم بل ظاهره في التخصيص ضرورة انه لا على سائر غيره
بغيره ولم يتم على وجوب العزم دليل غيره فيكون الاول مبراهنا في التخصيص
الوقت

الوقت وهو سطر من السطر المنفرد في اختياره الشيخة على ملحكة الحق
انما هي ما ذكره من ان الوقت بقدر ما يقع الفعل فيه لا يبعد له فيه
عنه ويجمع السيلاب المكارم بن زهره والقاضي سعد الدين بن البراج وجما

الوقت وهو سطر من السطر المنفرد في اختياره الشيخة على ملحكة الحق
انما هي ما ذكره من ان الوقت بقدر ما يقع الفعل فيه لا يبعد له فيه
عنه ويجمع السيلاب المكارم بن زهره والقاضي سعد الدين بن البراج وجما
من المختلطة والاكثر من على عدم التوجه ومنهم الحق والعلامة وهو الاخر فيجاء
تأخيرها في القام دعوايا لنا على الاولى منها ان الوجوب مستفاد من الامر هو
مفيد لجميع الوقت لان الكلام فيها هو ذلك وليس المراد تطبيق اجزاء الفعل على اجزاء
الوقت بان يكون جزء الاول من الفعل مطبقا على الجزء الاول من الوقت وخبر
على الاخير فان ذلك باطل اجماعا ولا تكاد في اجزائه بان ياتي بالفعل في كل
بعض من اجزاء الوقت وليس في الامر تعرض لتخصيصه باقل الوقت واخره ولا يجزئ
من اجزائه العينة قطعا بل ظاهره في التخصيص ضرورة انه لا على سائر غيره
الفعل في اجزاء الوقت فيكون القول بالتخصيص بالاول والاخر محكما باطلا وتعين
القول بوجوده على التجزئ في اجزاء الوقت ففراحي جزء اداء ففلا اداء في وقت واحد
لو كان الوجوب مختصا بجزء معين فان كان من غير الوقت كان المصلي للظهر مثلا
في غير مقدم الصلاة على الوقت فلا يصح كما ارجح في الاول وان كان اتم
كان المصلي في غير ما يصح في سائر اجزائه لم يكن في غير ما يصح في سائر اجزائه
العصر وهذا خلاف الاجماع ولنا على الثاني ان الامر قد مضى بالفعل في وقت
تعرض للتجزئ بينه وبين العزم بل ظاهره في التخصيص ضرورة انه لا على سائر غيره
بغيره ولم يتم على وجوب العزم دليل غيره فيكون الاول مبراهنا في التخصيص
الوقت

و اما ما تناق كان القول بانما يتبعه على باطلا ولا
فقط لو كان المقصود من التخصيص انما هو انما هو
او مقصود من التخصيص انما هو انما هو
فيكون القول بانما يتبعه على باطلا ولا
فقط لو كان المقصود من التخصيص انما هو انما هو
او مقصود من التخصيص انما هو انما هو

[illegible]

غير يدل لم يفصل عن المندوب فلا بد من إيجاب البدل ليحصل التخيير فيما وجبت
يجب فليس هو الالعزم للامتناع عما عداهم بدله شيء وبأن ثبت في الفعل للعزم
حكم خصا لا الكفارة وهو انه لو اتى بأحد ما اجزاء أو كلاً بما عصى وذلك معنى
وجوب أحدهما ثبت والواجب عن الآخر كما لا يفصل عن يوجب المندوب فالعزم
فما تراه من أجزاء الوقت في الواجب الممتنع باعتبار تعلق الأمر بكل واحد منهما على
سبيل التخيير يحوي مجرى الواجب الجزئية في الجزء اتفق إيقاع الفعل وقام مقام
إيقاعه في الأجزاء البواتي كما ان حصول الأمثال في التخيير بفعل واحدة من
لا يخرج ما عداها عن وصفه اوجوب التخييرى كما ان إيقاع الفعل في الجزء الأوسط
أو الأخير من الوقت في الممتنع لا يخرج إيقاعه في الأقل منه مثلاً عن وصف
الوجوب الممتنع وذلك ظاهر بخلاف المندوب فانه لا يقوم مقامه حيث يترك
شيئاً وهذا كاف في الانفصال وعن الثاني أنا نقطع بان الفاعل للتصويرة مثلاً
مثلاً باعتبار كونها صالحة بخصوصها لا كونها أحد الأمرين الواجبين تخيير العن
الفعل والعزم فلو كان ثمة تخيير بينهما لكان الأمثال ما من حيثها أحدهما
على ما هو مقدر في الواجب التخييري وإيضاً فالأمم الحاصل على الإخلال بالعزم على
تقدير تسليمه ليس كون المكلف مختاراً بينه وبين الصلوة حتى يكون كخصا لا الكفا
بل لأن العزم على كل فعل واجب بما لا يجب يكون الالتفات إليه بطريق الأجزاء
الواجب على كل فعل واجب بما لا يجب يكون الالتفات إليه بطريق الأجزاء

بل وجوبه على سبيل التخيير وذلك لان الله تعالى وجب عليه ايقاع الفعل في ذلك
 الوقت الموسع ومنعه من اخلاله له عنه وتسوع له الايمان به في اي جزء شاء منه
 فان اختار المكلف ايقاعه في اقله او وسطه او اخره فقد فعل الواجب وكما
 ان جميع المصالح في الواجب المختير تصيف بالوجوب على معنى انه لا يجوز الا
 الاخلال بالجميع ولا يجب الايمان بالجميع بل المكلف اختيار ما شاء منه فكلما
 هنا لا يجب عليه ايقاع الفعل في الجميع ولا يجوز له اخلاله بالجميع عه والتعبير
 مفوض اليه مادام الوقت متعاضدا فتصيق تعيين عليه الفعل ويفتح في العلم
 ان بين التخيير في الموصفين فترام من جشان متعلقة في محصل الجزئيات المتماثلة
 المتماثلين وفيها من فيه الجزئيات المتماثلة المحققة فان الصلوة المؤداة في جزء من
 جزء الوقت مثل المؤداة في كل جزء من اجزاء الباقيته والمكلف مختار بين
 لاشخاص المتخالفة بمشخصات المتماثلة بالحقيقة وقيل بل الفرقان التخيير
 ههنا بين جزئيات الفعل وههنا في اجزاء الوقت والامر فيه ينهل **حكم**
 الحق ان تعليق الامر بل مطلق الحكم على شرط يدل على انقائه عند انقائه الشرط
 وهو مختار اكثر المحققين ومنهم الفاضلان وذهب السيد المرتضى في
 انه لا يدل بل منفصل عنه وتعبير بن زهره وهو قول جماعة من العامة
 بان قول الفاعل اخطى زيدا زهرا ان اكرمك يحرم في العرف مجري قولنا
 عظماءكم عظماءكم انما هو في عظماءكم انما هو في عظماءكم انما هو في عظماءكم

بالتسليم
الأمر بما كان مستقبر
عنه عرفا ونفيا بما لا
الشروط ولا ينافيه قيام الشرط
به في الشرط لا قد لا ولا نقا ولا لا
كان سببا له لا عرفه أو نقا
بمصلحة الشئ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كل شيء دليلا على قدرته وقدرته على ما يشاء من غير حساب ولا عجز
وأنظر ذلك في قديم العباد قبل خلقهم وبعثهم في الدنيا والآخرة
والله اعلم بما لا يعلمون

الأكرام قطعاً بحيث لا يكاد ينكر عند مراجعة الوجدان فيكون الأول أيضاً
 وإذا ثبتت هذه الالة على هذا المعنى عرفنا ضمنها إلى ذلك مقدمة أخرى سبق التنبه
 عليها وهي صالة عدم الثقل فيكون كذلك لغة احتج السيد بان تأثير الشرط
 هو تعلق الحكم به وليس بمنع ان يخلفه ويؤوب منابه شرطاً آخر ويجري مجراه ولا
 يخرج عن ان يكون شرطاً لا ترى ان قوله تعالى ^{وَأَسْمُهُمُ} وَأَسْمُهُمُ وَاسْمُهُمْ مِنْ
 رِجَالِكُمْ يمنع من قبول الشاهد الواحد حتى يضم إليه آخره فضمام الثاني إلى
 الأول شرط في القبول ثم يعلم ان ضم امرأتين إلى الشاهد الأول تقوم مقام
 الثاني ثم نعلم بدليل آخر ان ضم البين إلى الواحد يقوم مقامه ايضاً فينبات
 بعض الشروط عن بعض اكثر من ان تخصي واحتج موافقة مع ذلك بانه لو
 كان انتفاء الشرط مقتضياً لانتفاء ما علق عليه لكان قوله تعالى ولا تذكروا
 قياتكم على المعاء ان اردن مختصاً بالآعلى عدم تحريم الأكرام حيث لا يرتك
 التحصن وليس كذلك بل هو حرام مطلقاً والجواب عن الأول انه اذا علم وجوب
 ما يقوم مقامه كافي المثال الذي ذكره لم يكن ذلك الشرط وحده شرطاً بل
 الشرط احدهما فيوقف انتفاء الشروط على انتفاء معالان مفهوم أحدهما
 لا يعدم الآخر مما وان لم يعلم له بدل كما هو مفروض البحث كان الحكم مختصاً
 به ولو من عدمه عدم الشروط للدليل الذي ذكرناه وعن الثاني بوجوب
 احدهما ان ظاهر الآية يقتضي عدم تحريم الأكرام اذا لم يرتد التحصن لكن

قد ساءه اخر وجوب الصوم في الليالي في نظرنا ٢٢
يجوز ان يكون ساءه ان الحكم انفسا على الجواب الصوم
الاجابة اخره في الليالي في نظرنا ٢٢

استقاء الوجوب
بجاءه اخرى ان ساءه
سواءه اخر وجوب الصوم في نظرنا

هذا الخطاب في الجواب لم يكن قولك في ذلك
مبني على وجوبه بعد جوبه لم يكن في ذلك
الثابت فيما قبله في مقتضى خطاب اخر في الجواب

والاول وسطا بنسبة الى ان لا يغير فيه وان اردت
ان ساءه اخر وجوب الصوم في نظرنا
هناك حال من الضمير لشك في الظاهر والضحية عاين في ذلك

وهناك إشارة الى التعليق بالصفة في محله
من ذلك فيكون في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك

في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك

في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك

في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك

في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك

في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك

انبات ما سواه الى ليل واما تبليهم في الحجة بالابيض والاسود فلا نسلم ان
المقتضى لاستيجانهم هو عدم اتفاق الحكم فيه عند عدم الوصف انما هو فيكون
بما نالوا فصح اصل الاصح ان القيد بالغاية يدل على مخالفة ما بعدها
لما قبلها واما قال اكثر المحققين وخالف في ذلك السيد فقلنا ان تعليق الحكم
بغاية انما يدل على ثبوته الى تلك الغاية وما بعدها يعلم اتفاقا وانما تبليهم
ووافقه على بعض العامة لنا ان قول القائل صوموا الى الليل معناه اخر وجوب
الصوم يجبي الليل فلو فرض ثبوت وجوبه بعد مجبه لم يكن الليل اخر وهو
خلاف المنطوق اخص السيد بهما سبق في الاحتجاج على نفى دلالة
التخصيص بالوصف حتى انه قال من فرق بين تعليق الحكم بصفة وتعليقه
بغاية ليس معه الا الدعوى وهو كالمناقض لفرقة بين امرين لا فرق بينهما
ون قال فاي معنى لقوله تعالى ثم اتوا الصيام الى الليل اذا كان ما بعد الليل
يجوز ان يكون فيه صوم فلنا واي معنى لقوله في سائمة الغنم زكوة والمعك
مثلهما فان قيل لا يمنع ان يكون المصلحة في ان يعلم ثبوت الزكوة في السائمة
بهذا النص يعلم ثبوتهما في المعلوق بل ليل اخر فلنا لا يمنع فيما علق بغاية حوفا
بحرف والجواب المنع من مساوئه للتعليق بالصفة فان لزوم هذا ظاهر فلا
يفلح تصور الصوم المقيد بكونه اخر الليل مثلا عن عدمه في الليل بخلافه
هناك كما علمت ومبالغة السيد في التسوية بينهما لا وجعلها بالتحقيق

ما ذكره بعض الافاضل من انه اقوى دلاله من التعليق بالشروط لهذا فالبدل لانه
 كل من قال بدلاله الشرط وبعض من لم يقل بها **اصح** قال ان كان التعليق بالشرط
 بالفعل الشرط طابا وان علم الامر انفاء شرطه وبما تعتد بعض اصحابنا
 فاجازه وان علم المامور ايضا مع نقل كثير منهم الاتفاق على منعه وشرطه
 اصحابنا في جوازه مع انفاء الشرط كون الامر جاهلا بالانفاء كان يامر السيد
 بالفعل في غير ذلك ويتفق موته قبله فان الامر هنا جائز باعتبار عدم العلم بانفاء
 الشرط ويكون مشروطا بقاء العبد الى الوقت المعين واما مع علم الامر كاسر
 الله تعالى في هذا بصوم غد وهو يعلم موته فيه فليس بجائز وهو الحق لكن لا يفتي
 الترجيح عن البحث ما ترى وان تكثرا برادها في كتب التوفيق وسيظهر لك سبله
 وانما لم اعدل هما ابتداء قصد الى مطابقة دليل الخصم لما عاون به الدعوى
 جث جعله على الوجه الذي جكناه ولقد اجاد علم الهند حيث فتح عن هذا
 المسلك واحسن التادية عن اصل المطلب فقال وفي الفقهاء والمكلمين من
 يجوز ان يامر الله تعالى بشرط ان لا يمنع المكلف من الفعل وبشرط ان يقدر
 ويؤمن ان لا يكون ما مور بذلك مع انفسه وهذا خلط لان شرط انما يحسن
 فمن لا يعلم الحوق في لا يطرق الى علمه اقاما العالم بالهواقب ويا حوا
 المكلف لا يجوز ان يامر بشرط قال والذي يبين ذلك ان الرسول لو احلنا
 ان زيد لا يتكلم من الفعل في وقت مخصوص فتح ما ان نأمر بذلك لا محالة
 لان الله تعالى لا يشرط في امره شيئا من ذلك

[illegible]

لأننا نقول نحن نفرض الوقت للمتع زمانا مازونا وفي كل جزء جزا كان مع الفعل فيه وبعد ينقطع وقبل الفعل يجوز أن لا يبقى بصفة التكليف في الجزء الآخر فلا يلزم حصول الشئ الذي هو مقتضى الجزا المازونا

حصول الشرا الذي هو بقاءه بالصفة فيه فلا يعلم التكليف وأما بطلان الأدلة
بالضرورة الثالث لولم يتصور لم يعلم بأمرهم بوجوبه بلح ولله الانقضاء شرطه
عند وقته وهو عدم النسخ وقد علمهم والآن لم يقدم على نسخ وعنده ولم يتجهج إلى فعله
ويعاقره من أن الكلام في شرطه التكليف عاجل له في مقتضى

[illegible]

الدنيا لا تزجأه عن القبيح الا ترى ان السيد قد اتصلح بعض عبده باوامر
 يخونها عليه مع عزه على نصها امتحان له والافسان قد يقول لغيره وكذلك
 في بيع عبده مثله مع علمه بانه سيعزله اذا كان غرضه استئالة الوكيل

او اتمتة نه في المعبس والجواب عن الاول ظاهر مما حققه السيد في اذلين
فراغنا في مطلق شرط الوقوع وانما هو في الشرط الذي يتوقف عليه ممكن المكنة
شعبه عارضة على امتثال الامر وليست الادارة منه قطعاً والملازمة انما هي

بمقتضى كونها منه روح فوجه المنع عليها جلى وعن الثانى المنع من جلاله
الاولى من عدم التصور فيه مكابرة وبهتان وقد ذكر السيد هذه فى مقتر
نفيها لانه لا يصح فيه صفة هذا الوجه

١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢

بأنه ما مور بال فعل الابد نفقضي الوقت وخروج فعله ان كان ما مور اليه
وليس يجب ان لم يعلم قطعا انه ما مور ان يقطع عنه وجوب الفوز لا انه اذا
جاء وقت الفعل وهو صحيح سليم وهذه اماره يغلب معها الظن ببقائه في
ان يجوز من ترك الفعل والتقصير فيه ولا يجوز من ذلك الا بالشرع في
الفعل والابتداء به وذلك مثال في العقل وهو ان الشاهد السبع من
بعد مع تجويزه ان يتختم السبع قبل ان يصل اليه يلزم الفوز منه لما ذكرناه
ولا يجب ان الزمه التجوز ان يكون عالما ببقاء السبع وتمكنه من الاضمار به
كلام جند ما عليه في توجيه السبع من مزب يد وبه يظهر الجواب عن استدلال
بعضهم على حصول العلم بالتكليف قبل الفعل بانعدام الاجماع على وجوب
الشرع فيه بنية الفرض اذ يكفي في وجوب بنية الفرض غلبة الظن بالبقاء
اجتلاب السبل الى القطع فلا دلالة له على حصول العلم وعن الثالث بالمنع من
تكليف ابراهيم بالذبح الذي هو فرض الاوداج بل يكلف بمقدمته كالاجح
وتنادي المدينه وما يحوي مجرى ذلك والدليل على هذا قوله تعالى فناديانه
ان ابراهيم قد صدقت الرؤيا واما جوعه فلا شفاقة من ان يؤمر بعد مقد
الذبح به نفسه لجحان العادة بذلك واما الفداء فيجوز ان يكون عاقل انه
سيؤمر من الذبح او عن مقدمات الذبح عاقله لم يكن قد امر بها اذ لا
يجب فداءه ان يكون من جنس المفدى وعن الرابع انه لو سلم لم يكن الطلب
على شاع كما يظهر من قوله وادامه عاتقنا ذلك من استحقاقه وقهره فخصه بغير
في هذا الشرط بتمامه لا بد ان كان قد علم نفس الشراطينه على توجهه الى الاماميين
لشرايطه ومقصود مذكور ليقول ما يحسنه من الظاهر عند تعبد العلم لغيره ايضا
لما مر

بأنه ما مور بال فعل الابد نفقضي الوقت وخروج فعله ان كان ما مور اليه
وليس يجب ان لم يعلم قطعا انه ما مور ان يقطع عنه وجوب الفوز لا انه اذا
جاء وقت الفعل وهو صحيح سليم وهذه اماره يغلب معها الظن ببقائه في
ان يجوز من ترك الفعل والتقصير فيه ولا يجوز من ذلك الا بالشرع في
الفعل والابتداء به وذلك مثال في العقل وهو ان الشاهد السبع من
بعد مع تجويزه ان يتختم السبع قبل ان يصل اليه يلزم الفوز منه لما ذكرناه
ولا يجب ان الزمه التجوز ان يكون عالما ببقاء السبع وتمكنه من الاضمار به
كلام جند ما عليه في توجيه السبع من مزب يد وبه يظهر الجواب عن استدلال
بعضهم على حصول العلم بالتكليف قبل الفعل بانعدام الاجماع على وجوب
الشرع فيه بنية الفرض اذ يكفي في وجوب بنية الفرض غلبة الظن بالبقاء
اجتلاب السبل الى القطع فلا دلالة له على حصول العلم وعن الثالث بالمنع من
تكليف ابراهيم بالذبح الذي هو فرض الاوداج بل يكلف بمقدمته كالاجح
وتنادي المدينه وما يحوي مجرى ذلك والدليل على هذا قوله تعالى فناديانه
ان ابراهيم قد صدقت الرؤيا واما جوعه فلا شفاقة من ان يؤمر بعد مقد
الذبح به نفسه لجحان العادة بذلك واما الفداء فيجوز ان يكون عاقل انه
سيؤمر من الذبح او عن مقدمات الذبح عاقله لم يكن قد امر بها اذ لا
يجب فداءه ان يكون من جنس المفدى وعن الرابع انه لو سلم لم يكن الطلب
على شاع كما يظهر من قوله وادامه عاتقنا ذلك من استحقاقه وقهره فخصه بغير
في هذا الشرط بتمامه لا بد ان كان قد علم نفس الشراطينه على توجهه الى الاماميين
لشرايطه ومقصود مذكور ليقول ما يحسنه من الظاهر عند تعبد العلم لغيره ايضا
لما مر

بأنه ما مور بال فعل الابد نفقضي الوقت وخروج فعله ان كان ما مور اليه
وليس يجب ان لم يعلم قطعا انه ما مور ان يقطع عنه وجوب الفوز لا انه اذا
جاء وقت الفعل وهو صحيح سليم وهذه اماره يغلب معها الظن ببقائه في
ان يجوز من ترك الفعل والتقصير فيه ولا يجوز من ذلك الا بالشرع في
الفعل والابتداء به وذلك مثال في العقل وهو ان الشاهد السبع من
بعد مع تجويزه ان يتختم السبع قبل ان يصل اليه يلزم الفوز منه لما ذكرناه
ولا يجب ان الزمه التجوز ان يكون عالما ببقاء السبع وتمكنه من الاضمار به
كلام جند ما عليه في توجيه السبع من مزب يد وبه يظهر الجواب عن استدلال
بعضهم على حصول العلم بالتكليف قبل الفعل بانعدام الاجماع على وجوب
الشرع فيه بنية الفرض اذ يكفي في وجوب بنية الفرض غلبة الظن بالبقاء
اجتلاب السبل الى القطع فلا دلالة له على حصول العلم وعن الثالث بالمنع من
تكليف ابراهيم بالذبح الذي هو فرض الاوداج بل يكلف بمقدمته كالاجح
وتنادي المدينه وما يحوي مجرى ذلك والدليل على هذا قوله تعالى فناديانه
ان ابراهيم قد صدقت الرؤيا واما جوعه فلا شفاقة من ان يؤمر بعد مقد
الذبح به نفسه لجحان العادة بذلك واما الفداء فيجوز ان يكون عاقل انه
سيؤمر من الذبح او عن مقدمات الذبح عاقله لم يكن قد امر بها اذ لا
يجب فداءه ان يكون من جنس المفدى وعن الرابع انه لو سلم لم يكن الطلب
على شاع كما يظهر من قوله وادامه عاتقنا ذلك من استحقاقه وقهره فخصه بغير
في هذا الشرط بتمامه لا بد ان كان قد علم نفس الشراطينه على توجهه الى الاماميين
لشرايطه ومقصود مذكور ليقول ما يحسنه من الظاهر عند تعبد العلم لغيره ايضا
لما مر

بأنه ما مور بال فعل الابد نفقضي الوقت وخروج فعله ان كان ما مور اليه
وليس يجب ان لم يعلم قطعا انه ما مور ان يقطع عنه وجوب الفوز لا انه اذا
جاء وقت الفعل وهو صحيح سليم وهذه اماره يغلب معها الظن ببقائه في
ان يجوز من ترك الفعل والتقصير فيه ولا يجوز من ذلك الا بالشرع في
الفعل والابتداء به وذلك مثال في العقل وهو ان الشاهد السبع من
بعد مع تجويزه ان يتختم السبع قبل ان يصل اليه يلزم الفوز منه لما ذكرناه
ولا يجب ان الزمه التجوز ان يكون عالما ببقاء السبع وتمكنه من الاضمار به
كلام جند ما عليه في توجيه السبع من مزب يد وبه يظهر الجواب عن استدلال
بعضهم على حصول العلم بالتكليف قبل الفعل بانعدام الاجماع على وجوب
الشرع فيه بنية الفرض اذ يكفي في وجوب بنية الفرض غلبة الظن بالبقاء
اجتلاب السبل الى القطع فلا دلالة له على حصول العلم وعن الثالث بالمنع من
تكليف ابراهيم بالذبح الذي هو فرض الاوداج بل يكلف بمقدمته كالاجح
وتنادي المدينه وما يحوي مجرى ذلك والدليل على هذا قوله تعالى فناديانه
ان ابراهيم قد صدقت الرؤيا واما جوعه فلا شفاقة من ان يؤمر بعد مقد
الذبح به نفسه لجحان العادة بذلك واما الفداء فيجوز ان يكون عاقل انه
سيؤمر من الذبح او عن مقدمات الذبح عاقله لم يكن قد امر بها اذ لا
يجب فداءه ان يكون من جنس المفدى وعن الرابع انه لو سلم لم يكن الطلب
على شاع كما يظهر من قوله وادامه عاتقنا ذلك من استحقاقه وقهره فخصه بغير
في هذا الشرط بتمامه لا بد ان كان قد علم نفس الشراطينه على توجهه الى الاماميين
لشرايطه ومقصود مذكور ليقول ما يحسنه من الظاهر عند تعبد العلم لغيره ايضا
لما مر

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

٢٥ قوة والأصل ستمائة لا يبق كما ان الأصل ستمائة البقا

فان قيل انهم مصرون بما قلنا فان قيل لما كان رفع المركب يحصل لانه يرفع مركب
فان قيل انهم مصرون بما قلنا فان قيل لما كان رفع المركب يحصل لانه يرفع مركب
فان قيل انهم مصرون بما قلنا فان قيل لما كان رفع المركب يحصل لانه يرفع مركب

بمقتضى البتة. لتحقيق مقصده أولا والأصل استمراره فلا يرفع بالانحطاط
وضيح ذلك ان التمسح انما توجه الى الوثب والمقتضى للجواز هو الامر فيستجيب

الى ان يثبت ما نوافيه وجث ان رفع الوجوه يتحقق برفع احد جنيته لم يبق
لنا سبيل الى القطع بثبوت النافي يستمر الجواز ظاهر وهذا معنى ظهورها

والجواب المنع من وجود المقتضى فان الجواز الذي هو مخير من إباحة الوجوب
قولنا ما يستلزم من الشيء كونه مباحا لا يستلزم وجوبه بل يقتضي بطلان ما كان مباحا به وجوبه
وتقدمت قوله بينهما وبين الأحكام الشاملة الآخر لا يقتضي بطلان النظم لعدم

في قوله اليه قطعوا ان لم يثبت عليه الفصل الجنس لان انحصار الاحكام
في الجنس بعد في الضرورات وما في ذلك في وجود القدر وجعل ذلك في

وجود المقضي وقد علمت أن نخ الوجوب كما يحتمل التعلق بالقياس فقط
المعنى الذي يقتضيه ثبوت نقيضه الذي هو هذا كحل يحتمل التعلق بالقياس

لجوع فلا يبقى قيد ولا مقيد فانضمام القيد مشكوك فيه ولا يتحقق معه وجود المقيد ولو تشبث الخصم في ترجيح الاحتمال الاول باصالة عدم تعلق

النسخ الجميع لكان معارضا باصالة عدم وجود القيد فتاظان وبهذا
فادقوا لرداخ الح- ال- الاله بفتح ال- الحققة مقضه والاصا

[Faint handwritten Arabic script visible through the paper from the reverse side.]

[illegible]

تفحص
 البصائر متعقبة
 هو الامور كذا لك الامور
 استمر اراهم من انك تفحص
 متعقبة ايضا فانقول بزوال الشك
 الاول كما انقول لا سمر ولا الشك

النسخ لا يكتمه عرفان زوال الشئ لا يعقوب على ما
التقدير سوا تعليل النسخ بالثبوت اجاب اول ادعاء جميعا كلف

[illegible][illegible][illegible]

فصل اول در معرفت خداوند تعالی و احوال او
و صفات او و احوال خلق و احوال عالم

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

و جود بها و افعالها بنوعیست خاصه و افعال عامه
اصد بها خاصه و عدم آنکه دشمنی اعتراف
بعدم فعله فاعله عدم الاعتراف
بعضی است

وكانت حجة قاصرة عنه في سلكها من انفسه

سید ابو سعید خدری

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible]

41

(الرسول يدل بالقرى على خروج ما انتهى الله عنه مع ما في احتمال الفصل من العبد
 هذا واستعمال انتهى في الكرامة شايخ في اخبارنا الموقرة عن الأئمة عليهم السلام
 على نحو ما قلناه في الأمر **أصل** في اختلافوا في أن المطلوب بالقرى ما هي من
 الاكثرون الى انه هو الكف عن الفعل انتهى عنه وضاهم العلامة في تمديد قبله
 في التمايز المطلوب انتهى فنسب ان لا تفعل وجعل انه قوله جماعة كثيرة وهذا
 هو الأقوى لنا ان ما ذكره انتهى كما ذكرنا مثلاً في العرف بمثلاً وبمقدرة العقل
 على انه لم يفعل من دون نظر الى تحقق الكف عنه بل لا يكاد يحيط الكف به
 اكثرهم وذلك دليل على ان متعلق التكليف ليس هو الكف والا لم يصدق
 الامتثال ولا يحسن المدح على محبة الزكوا احتجوا بان انتهى تكليف ولا تكليف
 الا بمقدور للمكلف ففي الفعل يمنع ان يكون مقدور له لكونه عندما اصلها
 والعدم الاصل سابق على القدرة وحاصل قبلها وتتميمها الى اصلها في المحذور
 المنع من انه غير مقدور لان نسبة القدرة الى طهره الوجود والعدم في
 فلو لم يكن في الفعل مقدور لم يكن كماله مقدوراً وانه في حصة القدرة في
 الوجود فقط وجوب القدرة فان قبل لا بد للقدرة من اثر عقلا والعدم
 لا يصلح اثر الا في محض وايضا فالأثر لا بد ان يستند الى المؤثر وتجب به البركة
 سابق مستمر فلا يصلح اثر للقدرة الساخرة فلنا العدم انما يجعل اثر للقدرة
 ونسب الزكوا ان الساخرة لا يمكن لزوم تقديرها من مضاف غير مطلق
 باعتبار استمراره وعدم الصلاحية بمبدأ الاعتبار في جتي النع وذلك لا

[illegible]

لعمري ما هو الا ان يكون
عنه الله انتم سمعوا
فتمردتم
فلما دهم
بالله دهم
فقد تمسكوا بعمد توضع في السم
العراق لا يصح ان يكون في سفينة بقاء
الروح ليس فيه من الاعداء لضاف الى الضعف
لقدرة سنة الله بها سنة مما بغت استمرار
ما صلا

قوله ان الشيء انه اراء المنع من ادخال ما به في الوجود
 له صفة وان اراء من ادخالها مع غيره فبطلت بالذات وام
 فقولوه هو انما يتحقق بالاشباع بطلت اذا لازم على التفتير
 كونه للشيء المشترك بينهما وجواب العلامة عنه ان لا يرد بان
 في الوجود انما يتحقق من ادخال ما به في الوجود انما يتحقق
 به لتمام ادخاله مع غيره يتحقق في الوجود انما يتحقق
 قوله ان ادخال ما به في الوجود انما يتحقق في الوجود انما يتحقق
 ادخال ما به في الوجود انما يتحقق في الوجود انما يتحقق
 ان ما به في الوجود انما يتحقق في الوجود انما يتحقق

فبطلت بالاشباع بطلت اذا لازم على التفتير
 كونه للشيء المشترك بينهما وجواب العلامة عنه ان لا يرد بان
 في الوجود انما يتحقق من ادخال ما به في الوجود انما يتحقق
 به لتمام ادخاله مع غيره يتحقق في الوجود انما يتحقق
 قوله ان ادخال ما به في الوجود انما يتحقق في الوجود انما يتحقق
 ادخال ما به في الوجود انما يتحقق في الوجود انما يتحقق
 ان ما به في الوجود انما يتحقق في الوجود انما يتحقق

فبطلت بالاشباع بطلت اذا لازم على التفتير
 كونه للشيء المشترك بينهما وجواب العلامة عنه ان لا يرد بان
 في الوجود انما يتحقق من ادخال ما به في الوجود انما يتحقق
 به لتمام ادخاله مع غيره يتحقق في الوجود انما يتحقق
 قوله ان ادخال ما به في الوجود انما يتحقق في الوجود انما يتحقق
 ادخال ما به في الوجود انما يتحقق في الوجود انما يتحقق
 ان ما به في الوجود انما يتحقق في الوجود انما يتحقق

المقادير يمكن ان لا يفعل فيتم ان يفعل فلا يتم فاشترط العدة انما هو الاستمرار
 المقادير لها وهو مستند اليها ومتجده بها **اصلا** في السيد المرتضى
 منهم العلامة في احد قوله ان الشيء كالأشياء عدم الدلالة على التكرار بل هو
 محتمل له والقرينة وقال قوم باناد تارة الدوام والتكرار وهو القول الثاني للعلامة
 اختاره في النهاية ما قلناه عن الاكثر واليه اذهب لنا ان الهمي يقتضي منع المكلف
 من ادخال ما به في الوجود انما يتحقق في الوجود انما يتحقق
 ادخال ما به في الوجود انما يتحقق في الوجود انما يتحقق
 ان ما به في الوجود انما يتحقق في الوجود انما يتحقق

فبطلت بالاشباع بطلت اذا لازم على التفتير
 كونه للشيء المشترك بينهما وجواب العلامة عنه ان لا يرد بان
 في الوجود انما يتحقق من ادخال ما به في الوجود انما يتحقق
 به لتمام ادخاله مع غيره يتحقق في الوجود انما يتحقق
 قوله ان ادخال ما به في الوجود انما يتحقق في الوجود انما يتحقق
 ادخال ما به في الوجود انما يتحقق في الوجود انما يتحقق
 ان ما به في الوجود انما يتحقق في الوجود انما يتحقق

المدة التي يمكنه ايقاع الفعل فيها وهو ان لا يكون في السيد بنسبها
 لم يقل ذلك منه وفي الذم بحاله وهذا مما يشهد به الوجدان احتجوا بان
 لو كان للذم دام لما انفك عنه وقد انفك فان الحائض غيمت عن الصلوة
 والصلوة والادوام وبانه ورد للتكرار كقوله تعالى ولا تقربوا الزنا وتحلوا
 كقول الطيب لا تشرب اللبن ولا تأكل اللحم والاشترار والمجاز خلاف
 الاصل يكون حقيقته في القيد المشترك وبانه يصح تقيده بالذم ونقيضه
 من غير تكرار ولا نفق فيكون المشترك في الجواب عن الاقلام في النهي
 فيكون المشترك في الجواب عن الاقلام في النهي فيكون المشترك في الجواب عن الاقلام في النهي

فبطلت بالاشباع بطلت اذا لازم على التفتير
 كونه للشيء المشترك بينهما وجواب العلامة عنه ان لا يرد بان
 في الوجود انما يتحقق من ادخال ما به في الوجود انما يتحقق
 به لتمام ادخاله مع غيره يتحقق في الوجود انما يتحقق
 قوله ان ادخال ما به في الوجود انما يتحقق في الوجود انما يتحقق
 ادخال ما به في الوجود انما يتحقق في الوجود انما يتحقق
 ان ما به في الوجود انما يتحقق في الوجود انما يتحقق

فبطلت بالاشباع بطلت اذا لازم على التفتير
 كونه للشيء المشترك بينهما وجواب العلامة عنه ان لا يرد بان
 في الوجود انما يتحقق من ادخال ما به في الوجود انما يتحقق
 به لتمام ادخاله مع غيره يتحقق في الوجود انما يتحقق
 قوله ان ادخال ما به في الوجود انما يتحقق في الوجود انما يتحقق
 ادخال ما به في الوجود انما يتحقق في الوجود انما يتحقق
 ان ما به في الوجود انما يتحقق في الوجود انما يتحقق

موجودہ سنی اور جہود و نصرانی اقلیتیں
باندھے بیٹھے آئندہ کیلئے

45

بقی امتناع توجہ الیہ

نظر

[illegible]

وَالْجَمْعُ الْيَوْمَ وَالْبَنَاءُ بِهَاسْمٍ وَالْفَتْحُ الْإِزْرَاسِي وَاحِدٌ مِنْ خَبَرٍ وَالْزَيْدِيَّةُ
وَالْجَمْعُ نَوْمًا عَلَيْهِ وَالْقَاسِي طَائِفَةٌ مِنَ الْمَرْبُوحِينَ وَالْمَرْبُوحَةُ الْمَرْبُوعَةُ

بمشاهدة النبي صلى الله عليه وسلم في مجلسه باحثاً للألفاظ وما كان يفرق بين الألفاظ والعقائد وبيان حقيقة الوجوب وكيفية ما كان يفتقن من مسائل كان يفتقن مسائل الأسماء والألفاظ و
 عرفوا أن ما بين يديهم من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم في هذا المقام هو ما كان يفرق بين الألفاظ والعقائد وبيان حقيقة الوجوب وكيفية ما كان يفتقن من مسائل كان يفتقن مسائل الأسماء والألفاظ و
 عرفوا أن ما بين يديهم من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم في هذا المقام هو ما كان يفرق بين الألفاظ والعقائد وبيان حقيقة الوجوب وكيفية ما كان يفتقن من مسائل كان يفتقن مسائل الأسماء والألفاظ و

لا يجوز جوعا من جوعتهما الخ ان زاد به جوعتهما عن الوصف الصلوة والغصص
 فليس له ان يجره من جوعتهما الى جوعتهما الا في احوالها من جوعتهما من جوعتهما
 فليس له ولا يجره من جوعتهما الى جوعتهما الا في احوالها من جوعتهما من جوعتهما

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

واما ما يتعلق به تحقيق الفهم الاربي في العبادة فمقتضى الرب وحيي مني محض
 على من راجح وجد انه لا يخلو من ميدان الجسد والعصبة عما كان
 كمنه من الجسد والروح في العبادة فمقتضى الرب وحيي مني محض
 على من راجح وجد انه لا يخلو من ميدان الجسد والعصبة عما كان

العاملات وتؤمّن جماعة منهنّ الحقّ والعلامة واختلف القائلون بالآلاف

عليه السلام والافور عنده انه يدل في العبادات بحسب اللغة والشرع ودونها

[illegible]

عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا يؤمن بالله ولا باليوم الآخر من لم ينفذ ما أمر به ولا يمتنع مما نهى عنه ولا يؤمن بالله ولا باليوم الآخر من لم ينفذ ما أمر به ولا يمتنع مما نهى عنه ولا يؤمن بالله ولا باليوم الآخر من لم ينفذ ما أمر به ولا يمتنع مما نهى عنه

(ثالث) وكلها متضمنة اما الاولى والثانية فظاهرهما ان الاموال لا تملك
 بالزوم انقلد العرف كما هو معلوم وخلافها موقوفان بدليل على ان
 ما لا يملك بالزوم انقلد العرف كما هو معلوم وخلافها موقوفان بدليل على ان

عند لعل وفي عرفان يصتح بالهي عما وانما انفسد الخالفة من دوا

[illegible]

قوله وهو وقت قطعها مشاة
 الى ان يفر واحد من المقاتلة
 ويطلاق النار من غير رمية
 نظرون الى حقول الخضرة في
 بطلان النار وهو بالضرورة
 في حيز من روع وحيث يهدم
 الاستمع الى صياح الكسفا وفيما
 انا ذات القرية في حيز من روع
 صورة العمود في روع في
 الحمازة في حيز من روع في
 فوجت الاطراف الى الصعد والضفاف بغير العمود
 والبريق في
 فلو انه دويج في
 لتعا بالتمتع من سدا وق
 اولاد مسو والرد والبريق
 في الحمازة في حيز من روع في

هو الذي ثبت لنا عدم تبادر العوم منه الى الفهم فانه لو
 كان من محمد بن يحيى ان الفرق العرفي حقيقته واد
 بطرنا وهو منفطحا احتجوا به حين احدهما جازوا
 البعض من قولهم اهلك الناس الذرهم البيض والذينا

[illegible]

قيام القرنية على ذلك امتناع ارادة الماهية والتحقيقة اذ الاحكام الشرعية

انما تجوز على الحكيمات باعتبار وجودها كما علم الفاضل فاما ان يراد الوجوه

الحاصل لجميع الافراد لبعض غير معين لكن ارادة البعض ياتي بالحكمة اذ لا

معنى تحليل بيع من البوع ونحوه من الربو وعدم تجسس مقدار الكرم

بعض الماء الى غير ذلك من موارد استعماله في الكتاب والسنة فحين في

هذا كونه ارادة الجميع وهو معنى العموم ولم ار احدا نسبته لذلك من متقدم

الاصحاب سوى المحقق فان قال في اخر هذا البحث ولو قيل انه لم يكن ثم معي

ومعد ومن حكيم فان ذلك قرينة حالية تدل على الاستغراق لم يذكر ذلك اصلا

اكثر العلماء على ان الجمع المنكر لا يفيد العموم بل يحل على اقل مراتبه وذهب

الى افادة تدل على ذلك وجهه المحقق عن الشيخ بالنظر الى الحكمة والاصح الاول

لنا القطع بان رجلا مثلا بين المجموع في صلوحه لكل عدد بدلا لرجل بين

الأحاد في صلوحه لكل واحد فكما ان رجلا ليس للعموم فيما يتناول من الأحاد

كل رجلا ليس للعموم فيما يتناول من مراتب العدد نعم اقل المراتب واجبة

قطعا فعلم كونه ارادة وبقي ما سواها على حكم الشك حجة الشيخ على ان هذه

اللفظة اذا دلت على الفلانة والكثرة وصدرت من حكيم فلو اراد بالبيان

لقرنية وجب حملها على الكل وزاد من واقعة من السامنة انه ثبت اطلاق اللفظ

على كل مرتبة من مراتب المجموع فاذا حملناه على الجميع فقد حملناه على جميع حقا

بعض الماء الى غير ذلك من موارد استعماله في الكتاب والسنة فحين في هذا كونه ارادة الجميع وهو معنى العموم ولم ار احدا نسبته لذلك من متقدم الاصحاب سوى المحقق فان قال في اخر هذا البحث ولو قيل انه لم يكن ثم معي ومعد ومن حكيم فان ذلك قرينة حالية تدل على الاستغراق لم يذكر ذلك اصلا اكثر العلماء على ان الجمع المنكر لا يفيد العموم بل يحل على اقل مراتبه وذهب الى افادة تدل على ذلك وجهه المحقق عن الشيخ بالنظر الى الحكمة والاصح الاول لنا القطع بان رجلا مثلا بين المجموع في صلوحه لكل عدد بدلا لرجل بين الأحاد في صلوحه لكل واحد فكما ان رجلا ليس للعموم فيما يتناول من الأحاد كل رجلا ليس للعموم فيما يتناول من مراتب العدد نعم اقل المراتب واجبة قطعا فعلم كونه ارادة وبقي ما سواها على حكم الشك حجة الشيخ على ان هذه اللفظة اذا دلت على الفلانة والكثرة وصدرت من حكيم فلو اراد بالبيان لقرنية وجب حملها على الكل وزاد من واقعة من السامنة انه ثبت اطلاق اللفظ على كل مرتبة من مراتب المجموع فاذا حملناه على الجميع فقد حملناه على جميع حقا

بعض الماء الى غير ذلك من موارد استعماله في الكتاب والسنة فحين في هذا كونه ارادة الجميع وهو معنى العموم ولم ار احدا نسبته لذلك من متقدم الاصحاب سوى المحقق فان قال في اخر هذا البحث ولو قيل انه لم يكن ثم معي ومعد ومن حكيم فان ذلك قرينة حالية تدل على الاستغراق لم يذكر ذلك اصلا اكثر العلماء على ان الجمع المنكر لا يفيد العموم بل يحل على اقل مراتبه وذهب الى افادة تدل على ذلك وجهه المحقق عن الشيخ بالنظر الى الحكمة والاصح الاول لنا القطع بان رجلا مثلا بين المجموع في صلوحه لكل عدد بدلا لرجل بين الأحاد في صلوحه لكل واحد فكما ان رجلا ليس للعموم فيما يتناول من الأحاد كل رجلا ليس للعموم فيما يتناول من مراتب العدد نعم اقل المراتب واجبة قطعا فعلم كونه ارادة وبقي ما سواها على حكم الشك حجة الشيخ على ان هذه اللفظة اذا دلت على الفلانة والكثرة وصدرت من حكيم فلو اراد بالبيان لقرنية وجب حملها على الكل وزاد من واقعة من السامنة انه ثبت اطلاق اللفظ على كل مرتبة من مراتب المجموع فاذا حملناه على الجميع فقد حملناه على جميع حقا

استاذ

مجلس

يَسْتَعِينُ النَّاسُ أَهْلَ الْمَعْرِفَةِ وَيَصْبِرُ الَّذِينَ لَا مُخْرَجَ لَهُمْ مِنَ الدِّينِ لَوْلَا الَّذِي دَعَاكُمْ إِلَى دِينِهِ كُنْتُمْ مِنَ الْغَافِلِينَ

٩٥ قوله لا تخف جمع فان المركب من هاء و ف يطلو على الشين

انفاقا
 لمناصرة الحق
 منهم لاداعي وابر كاجاني
 المختصر الكبير والسنن في الكفاية
 في القلة من شى الاشياء وهو تحقيق مع ان شيعه
 فصاعدا وقد اجمع الاسماء على بان محمد بن محمد
 على بيان انفاقا من باب الاشياء وحصول فضلها بها في القلة
 او في الصف على اختلاف القسوس من سادس في التزكية والفا
 في كلامه من كلامه في
 انفاقا من القلة من باب الاشياء وحصول فضلها بها في القلة
 مع الموجودين في القلة من باب الاشياء وحصول فضلها بها في القلة
 مع الموجودين في القلة من باب الاشياء وحصول فضلها بها في القلة

جوہر علی شاہ

على الأئمة الثالث قوله: الإنسان وما فوقه جماعة والجواب عن الأول أن
الاتفاق انما وقع على ثبوت الحجب مع الأخوين لا على استفادته من الأئمة فلا
دلالة فيه وعن الثاني بالمنع من ارادتها فقط بل فرعون لم يراد معها ما كنا
لكن الاستعمال انما يدل على الحقيقة حيث لا يعارضه دليل المجاز وقد دللنا
على كونه مجازا فيما دون الثلثة وعن الثالث انه ليس من محل النزاع في شيء
انما الخلاف في صيغة الجمع لا في جمع **أصل** ما وضع لخطاب الشائخ
نحو ما يتما الناس يا أيها الذين آمنوا لا يعصم بصيغته من تأخر عن من الخطاب
وانما يشبه حكمه لهم بدليل آخر هو قول اصحابنا واكثر اهل الخلاف في ذهب
قوم منهم الى تناوله بصيغته لمن بعدهم لنا انه لا يقال للمعدومين يا أيها
الناس ونحوه وانكاره مكابرة وايضا فان الصبر المجنون اخرج الى الخطاب
من المعدوم لوجودهما واتصافهما بالانسانية مع ان خطابهما بخلاف ذلك
منع لخطا فاعلم عدم اجدر ان يمنع احقوا بوجهين احدهما انه لو لم يكن
الرسول لم يخاطب اهل من بعده لم يكن مرسل اليه واللازم منه تفهيم ان المرسل
ان لا معنى لارساله الا ان يقال له بلغ احكامي ولا تبلغ اليهم هذه النعمان
وقد فرض اتقاء عمومها بالنسبة اليه واما اتقاء اللازم فالاجماع والتمسك
ان العلماء لم ينزلوا المجنون على اهل الأعصار ممن بعد الصحابة في المسائل
الشريعة بالآيات والأخبار المنقولة عن النبي ص وذلك اجماع منهم على

[illegible]

[The page contains dense handwritten Persian script in Maghrebi style, likely from a manuscript related to the subject of the preceding pages.]

45

وليس بعض الأفراد أولى من البعض فوجب جواز استعماله في جميع الأقسام إلى أن
ينتهي إلى الواحد الثاني أنه لو امتنع ذلك لكان تخصيصه وإخراج اللفظ عن
موضوعه إلى غيره وهذا يقتضي امتناع كل تخصيص ثالث قوله تعالى وإنا
لنُحَافِظُونَهُ والمراد هو الله تعالى وحده الرابع قوله تعالى الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ
النَّاسُ وَالْمُرَادُ نَعِيمٌ مَسْعُودٌ باتفاق المفسرين ولم يعده أهل اللسان متبجعا
لوجود القرينة فوجب جواز التخصيص إلى الواحد هما وجدت القرينة و
هو المسمى الخامس أنه علم بالضرورة من اللغة صحة قولنا أكلت الخبز وبش
الماء، وباد به أقل القليل مما تناوله الماء والخبز والجواب عن الأقل المنع من علم
الأولوية فإن الأكثر أقرب إلى الجمع من الأقل هكذا أجاب العلامة في النهاية وفيه
نظر لأن قرينة الأكثر إلى الجمع يفضي رجيحة إرادته على إرادة الأقل لاقتناع
إرادة الأقل كما هو المسمى فالتحقيق في الجواب أن يقال لما كان مبنى الدليل على
أن استعمال العام في الخصوص مجاز كما هو الحق وستمعه ولا بد في جوده مثله
من وجود العلاقة الصحيحة للجنوز لا جرم كان الحكم مختصا باستعماله في أكثر
لانتفاء العلاقة في غيره فإن قلت كل واحد من الأفراد بعض مدلول العام فهو
جزؤه وعلاقة الكل والجزء حيث يكون استعمال اللفظ الموضوع للكل في الجزء
غير مشروطة بشئ كما نص عليه المحققون وإنما الشرط في عكسه استعمال اللفظ
الموضوع للجزء في الكل على ما مر من تحقيقه وحيث فادوجه تخصيص وجوده فلا

[illegible]

الاعتبار في قوله «والمؤمنون» هو فيكون مستند من كلامه
الافعال في حوز مع قرينة محضه «والمؤمنون» فانه على ما
ما في عدم عدم في قوله «والمؤمنون» فانه على ما

باللائحة قلت لا يبيح ان كل واحد من افراد العام بعد من له لوله لكنه المثلث اجزاء
 له كيف قد عرفنا ان مدلول العام كل فرد لا مجموع الافراد وانما يتصور في محله
 تحقق الجزء والكل لو كان بالمعنى الثاني وليس كذلك فظهر انه ليس المصحح للجزء
 علامة الكل والجزء كما توهم وانما هو علاقة المشابهة اعني الاشتراك في
 وهي هيئتنا الكثرة فلا بد في استعمال اللفظ العام في الخصوص من تحقق كثرته
 فرب من مدلول العام ليحقق المشابهة المتبعة لتصحح الاستعمال فذلك
 هو المعنى بقولهم لا بد من بقاء جمع يقهرك وعن الثاني بالمتع من كون الا
 الاستماع للتخصيص مطا بل لتخصيص خاص وهو ما يعتد في اللغة لغوا ونيكنا
 وعن الثالث انه غير محل النزاع فانه للتعظيم وليس من التعيم والتخصيص
 في شيء ذلك لما جرت العادة به من ان العظماء يتكلمون عنهم وابناهم
 فيقولون التكلم فصار ذلك استعانة للفظ ولم يبق معنى العموم لفظا
 ملحوظا فيه اصلا وعن الرابع انه على تقدير ثبوته كالثالث في وجوده
 محل النزاع لان البحث في تخصيص العام والناس على هذا التقدير ليس بعام
 بل المعمود والمعمود غير عام وقد يتوقف في هذا لعدم ثبوت حصا خلا
 الناس المعمود على واحد الامر عندنا سهل وعن الخامس انه غير محل النزاع
 ايضا فان كل واحد من الماء والنجس في المثالين ليس بعام بل هو للبعض
 المطا على المعمود الذي اعني الماء والنجس المقرب في الذهن انه في كل واحد
 من هذه المعاني

باللائحة قلت لا يبيح ان كل واحد من افراد العام بعد من له لوله لكنه المثلث اجزاء
 له كيف قد عرفنا ان مدلول العام كل فرد لا مجموع الافراد وانما يتصور في محله
 تحقق الجزء والكل لو كان بالمعنى الثاني وليس كذلك فظهر انه ليس المصحح للجزء
 علامة الكل والجزء كما توهم وانما هو علاقة المشابهة اعني الاشتراك في
 وهي هيئتنا الكثرة فلا بد في استعمال اللفظ العام في الخصوص من تحقق كثرته
 فرب من مدلول العام ليحقق المشابهة المتبعة لتصحح الاستعمال فذلك
 هو المعنى بقولهم لا بد من بقاء جمع يقهرك وعن الثاني بالمتع من كون الا
 الاستماع للتخصيص مطا بل لتخصيص خاص وهو ما يعتد في اللغة لغوا ونيكنا
 وعن الثالث انه غير محل النزاع فانه للتعظيم وليس من التعيم والتخصيص
 في شيء ذلك لما جرت العادة به من ان العظماء يتكلمون عنهم وابناهم
 فيقولون التكلم فصار ذلك استعانة للفظ ولم يبق معنى العموم لفظا
 ملحوظا فيه اصلا وعن الرابع انه على تقدير ثبوته كالثالث في وجوده
 محل النزاع لان البحث في تخصيص العام والناس على هذا التقدير ليس بعام
 بل المعمود والمعمود غير عام وقد يتوقف في هذا لعدم ثبوت حصا خلا
 الناس المعمود على واحد الامر عندنا سهل وعن الخامس انه غير محل النزاع
 ايضا فان كل واحد من الماء والنجس في المثالين ليس بعام بل هو للبعض
 المطا على المعمود الذي اعني الماء والنجس المقرب في الذهن انه في كل واحد
 من هذه المعاني

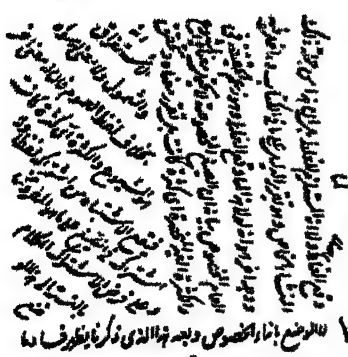
موقوف

في هذا المعنى
 في هذا المعنى
 في هذا المعنى

[illegible][illegible]

وهو مقدارها معلوم وحاصل الأمر أنه أطلق العرف بلام العمل الذي هو التعميم
فإنه من تعريف الجنس على وجود معين يتجمله وغيره اللفظ واللفظ لا يخص
من تلك الاحتمالات بدلالة القرينة وهذا مثل إطلاق العرف بلام العمل
على وجود معين من بين معهودات خارجية كقولك لمخالطك داخل الوقي
من يداه واحدا من اسواق معهودة بملك وبينه عمدا خارجيا مقبلا لذين
ينبأ بالقرينة ولوبا العادة فكما أن ذلك ليس من تخصيص العموم في شيء فكذلك
هذا جملة مجوزة في الثلثة والأثنين ما قبل في الجمع وإن قلته ثلثة أو اثنا
كانا جمعهما فلا يكون الجمع حقيقة في الثلثة وفي الاثنين والجواب أن
الكلام في أقل مرتبة يخص إليها العام لأن أقل مرتبة يطلق عليها الجمع
فإن الجمع من حيث هو ليس بعام ولم يتم دليل على لازم حكمه بما فلا يطلق
لأحدهما بالآخر فلا يكون المثلث لأحدهما شيئا للأخر **صل** والثاني
العام وأريد به الباقي فهو مجاز مط على الأقوى وفاقا للشيخ والمحقق والعلامة
في أحد قوليه وكثير من أهل الخلاف وقال قوم أنه حقيقة مط وأقبلوه
حقيقة كان الباقي غير مخصص بمعنى أنه كثرة بعصر العلم بعددها والآخر
فجاء في هذا خرون إلى كون حقيقة ان خص بمخصص لا يستقل بنفسه من
شرط أو صفة أو استثناء أو غاية وان خص بمستقل من سمع أو عقل فجاز
وهو القول الثاني للعلامة رحمه الله اختاره في التمهيد ونقله عنه الناس هذا

[illegible]



۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

انما المحتاج الى الفريضة عدم ارادة الخبيج وضعفه ظاهرا لان العلم بارادة

الباقى قبل القرينة انما هو باعتبار دخوله تحت المراد وكونه بعضا منه و
المقتضى لكون اللفظ حقيقة فيه هو العلم بآرائه على انه نفس المراد وهذا
لم يحصل الا بمعونة القرينة وهو معنى المجاز حجة من قال بانه حقيقة ان بقى
غير مختصرا في معنى العموم حقيقة هو كون اللفظ والاعلى امر غير منحصري
عده وانما كان الباقي غير مختصرا كان عاما والجواب منع كون معناه ذلك
بل معناه تناوله بالجمع وكان الجميع ادلا وقد صار لغيره فذلك كان مجازا ولا بد
عليك ان منشأ الغلط في هذه الحجة اشتباه كون النزاع في لفظ العادة
في الصيغ وقد وقع مثله لكثير من الأصوليين في مواضع متعددة ككون
الأمر للوجوب والجمع للأشياء والاستثناء مجازا في المنقطع وهو من باب
اشتباه العارض بالعموم حجة القائل بانه حقيقة ان خص بغير مستقل آله
كان المقيّد بما لا يستقل بوجبه نحو ذاني نحو الرجال المسلمون من المقيّد
بالصفة واكرم بنحو ذم ان دخلوا من المقيّد بالشرط واعتزل الناس الاعمال
من المقيّد بالاستثناء لكان نحو مسلمون الجماعة مجازا ولكان نحو المسلم
الحسن والعلم مجازا ولكان نحو الف سنة الا خمسين عاما مجازا واللازم للثبوت

[illegible][illegible]

المستحق

قوله الملائكة من كل واحد من المذكورات بقيد بيقيد هو كالجزء له وقصاره
بواسطة معنى غير لما وضع له اولاً وهي بدوئيه لما نقلت عنه ومعها
البر ولا يتحمل غيره وقد جعلتم ذلك موجبا للتميز فالفرق حكمه والجواب ان
وجه الفرق ظاهر فان الواو في مسلمون كالف ضايف واو مضروب على
المجموع لفظ واحد والالف واللام في نحو المسلم وان كانت كلمة الان
يعتد في العرف كلمة واحدة وفيهم منه معنى واحد من غير تجوز ونقل من
الخاص فلا يقال ان مسلم الجن والالف واللام للبعد والحكم بكون الف
الآخين عاماً حقيقة على تقدير تسليمه مبنى على ان المراد به تمام مدلوله
وان الخارج منه وقع قبل الاسناد والحكم وانت جيبو بانه لاشئ مما ذكرنا
في هذه الصود الثالث بمحقق في العام المخصوص لظهور الامتنان بين لفظ
العام وبين المخصص كون كل منهما كلمة واسما ولان للفرض اعادة اللفظ
من لفظ العام لتمام المدلول مقدم على الاسناد وح كيف يلزم من
كونه مجازاً كون هذه مجازات اصل الاقرب عندي ان تخصص العام
لا يجوز عن محجة في غير محل التخصيص ان لم يكن المخصص محلاً مطلقاً ولا
في ذلك من الاحصاء بخالفنا نعم يوجد في كلام بعض الناحون ما يشعر بان
عنه ومن الناس من ينكر تحيته مط ومهم من فصل واختلاف في التخصيص
على اقول اني من الفرق بين التصل والمفصل فالاول حجة لا الثاني ولا

الملائكة من كل واحد من المذكورات بقيد بيقيد هو كالجزء له وقصاره
بواسطة معنى غير لما وضع له اولاً وهي بدوئيه لما نقلت عنه ومعها
البر ولا يتحمل غيره وقد جعلتم ذلك موجبا للتميز فالفرق حكمه والجواب ان
وجه الفرق ظاهر فان الواو في مسلمون كالف ضايف واو مضروب على
المجموع لفظ واحد والالف واللام في نحو المسلم وان كانت كلمة الان
يعتد في العرف كلمة واحدة وفيهم منه معنى واحد من غير تجوز ونقل من
الخاص فلا يقال ان مسلم الجن والالف واللام للبعد والحكم بكون الف
الآخين عاماً حقيقة على تقدير تسليمه مبنى على ان المراد به تمام مدلوله
وان الخارج منه وقع قبل الاسناد والحكم وانت جيبو بانه لاشئ مما ذكرنا
في هذه الصود الثالث بمحقق في العام المخصوص لظهور الامتنان بين لفظ
العام وبين المخصص كون كل منهما كلمة واسما ولان للفرض اعادة اللفظ
من لفظ العام لتمام المدلول مقدم على الاسناد وح كيف يلزم من
كونه مجازاً كون هذه مجازات اصل الاقرب عندي ان تخصص العام
لا يجوز عن محجة في غير محل التخصيص ان لم يكن المخصص محلاً مطلقاً ولا
في ذلك من الاحصاء بخالفنا نعم يوجد في كلام بعض الناحون ما يشعر بان
عنه ومن الناس من ينكر تحيته مط ومهم من فصل واختلاف في التخصيص
على اقول اني من الفرق بين التصل والمفصل فالاول حجة لا الثاني ولا

من تصور العلة كقوله من كونه هو والاولى له هاترت رة فوج
فقد علمت ان مراد من قوله من كونه هو والاولى له هاترت رة فوج
ما قيل من كونه هو والاولى له هاترت رة فوج
عنه من كونه هو والاولى له هاترت رة فوج
لولا مودة ما جرة به كسرة يده فاعلمت ان مراد من قوله من كونه هو والاولى له هاترت رة فوج

قوله الملائكة من كل واحد من المذكورات بقيد بيقيد هو كالجزء له وقصاره
بواسطة معنى غير لما وضع له اولاً وهي بدوئيه لما نقلت عنه ومعها
البر ولا يتحمل غيره وقد جعلتم ذلك موجبا للتميز فالفرق حكمه والجواب ان
وجه الفرق ظاهر فان الواو في مسلمون كالف ضايف واو مضروب على
المجموع لفظ واحد والالف واللام في نحو المسلم وان كانت كلمة الان
يعتد في العرف كلمة واحدة وفيهم منه معنى واحد من غير تجوز ونقل من
الخاص فلا يقال ان مسلم الجن والالف واللام للبعد والحكم بكون الف
الآخين عاماً حقيقة على تقدير تسليمه مبنى على ان المراد به تمام مدلوله
وان الخارج منه وقع قبل الاسناد والحكم وانت جيبو بانه لاشئ مما ذكرنا
في هذه الصود الثالث بمحقق في العام المخصوص لظهور الامتنان بين لفظ
العام وبين المخصص كون كل منهما كلمة واسما ولان للفرض اعادة اللفظ
من لفظ العام لتمام المدلول مقدم على الاسناد وح كيف يلزم من
كونه مجازاً كون هذه مجازات اصل الاقرب عندي ان تخصص العام
لا يجوز عن محجة في غير محل التخصيص ان لم يكن المخصص محلاً مطلقاً ولا
في ذلك من الاحصاء بخالفنا نعم يوجد في كلام بعض الناحون ما يشعر بان
عنه ومن الناس من ينكر تحيته مط ومهم من فصل واختلاف في التخصيص
على اقول اني من الفرق بين التصل والمفصل فالاول حجة لا الثاني ولا

الملائكة من كل واحد من المذكورات بقيد بيقيد هو كالجزء له وقصاره
بواسطة معنى غير لما وضع له اولاً وهي بدوئيه لما نقلت عنه ومعها
البر ولا يتحمل غيره وقد جعلتم ذلك موجبا للتميز فالفرق حكمه والجواب ان
وجه الفرق ظاهر فان الواو في مسلمون كالف ضايف واو مضروب على
المجموع لفظ واحد والالف واللام في نحو المسلم وان كانت كلمة الان
يعتد في العرف كلمة واحدة وفيهم منه معنى واحد من غير تجوز ونقل من
الخاص فلا يقال ان مسلم الجن والالف واللام للبعد والحكم بكون الف
الآخين عاماً حقيقة على تقدير تسليمه مبنى على ان المراد به تمام مدلوله
وان الخارج منه وقع قبل الاسناد والحكم وانت جيبو بانه لاشئ مما ذكرنا
في هذه الصود الثالث بمحقق في العام المخصوص لظهور الامتنان بين لفظ
العام وبين المخصص كون كل منهما كلمة واسما ولان للفرض اعادة اللفظ
من لفظ العام لتمام المدلول مقدم على الاسناد وح كيف يلزم من
كونه مجازاً كون هذه مجازات اصل الاقرب عندي ان تخصص العام
لا يجوز عن محجة في غير محل التخصيص ان لم يكن المخصص محلاً مطلقاً ولا
في ذلك من الاحصاء بخالفنا نعم يوجد في كلام بعض الناحون ما يشعر بان
عنه ومن الناس من ينكر تحيته مط ومهم من فصل واختلاف في التخصيص
على اقول اني من الفرق بين التصل والمفصل فالاول حجة لا الثاني ولا

من تصور العلة كقوله من كونه هو والاولى له هاترت رة فوج
فقد علمت ان مراد من قوله من كونه هو والاولى له هاترت رة فوج
ما قيل من كونه هو والاولى له هاترت رة فوج
عنه من كونه هو والاولى له هاترت رة فوج
لولا مودة ما جرة به كسرة يده فاعلمت ان مراد من قوله من كونه هو والاولى له هاترت رة فوج

[illegible]

حاجتنا الى التعرض لبقاها فانه تطويل بلا طائل اذ هي في غاية الضعف والخطو
 وذهب بعض النورثي حجة في اقل الجمع من اثنين وثلاثة على الرايين لنا
 القطع بان السند اذا قلنا بعينه كل من دخل دارى فاكرمه ثم قل بعد ذلك
 فلانا وقال في الحال الا فلا فانه ترك الراء غير من وقع النص على احوال غير
 في العرف عاصيا ودمه العناء على المخالفة وذلك دليل ظهوره في اداة
 الباقي وهو الماخج منكر المحجة من وجهين الاقلان حقيقة اللفظ
 العموم ولم يرد وسار ما نحن من المرات مجازاته واذ اتمت المحققة و
 تعدت المجازات كان اللفظ مجمولا فيها فلا يحمل على شئ منها وتام البها
 احد المجازات فلا يحمل عليه بل يبقى مودة دابين جميع مراتب الخصوص فلا
 يكون حجة في شئ منها ومن هذا يظهر حجة المفضل فان المجازية عنده انما
 تحقق في المفضل لنا على الخلاف في الاصل السابق الثاني انه انما يتخص
 خرج عن كونه ظاهرا لا يكون حجة والجواب عن الاقلان ما ذكره من صحيح
 ان كانت المجازات متساوية الدليل على تعيين احدها اما اذا كان بعضها
 اقرب الى الحقيقة ودخل الدليل على تعيينه كما في موضع النزاع فان الباقي
 اقرب الى الاستغناء وما ذكرناه من الدليل بعينه ايضا لا فائدة كون

التخصيص في رتبة ظاهرة في ابدانه البعض مضافا الى مسافة علمه ارادته
 الحكمة حيث يقع في كلام الحكيم بقرب ما من في ان افاده المظهر المتفرع للعلوم
 التي لا ينفصل عن العلم بل هي العلم نفسه في رتبة الظاهر في ابدانه البعض مضافا الى مسافة علمه ارادته
 الحكمة حيث يقع في كلام الحكيم بقرب ما من في ان افاده المظهر المتفرع للعلوم

[illegible]

قد وانه انجمن را بر سر می برد
این را هم می بیند

والله اعلم

[illegible]

1000

[illegible][illegible][illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

بقيته موجود في الجار لكن لا لادرم حتى يخلص الجار وصفه ليس لو اجبت لها
والعرف فاض ايضا بحمل الالفاظ على ظواهرها من غير بحث عن وجود ما يفسر
اللفظ عن حقيقته وبهذا الخلق العلامة على مختار الهندب وهو كالصريح
في موافقة هذا الفاظ قائل فالجواب الفرق بين العام والحقيقة فان العام
الكل ما مخصوصه كما عرفت فصار حمل اللفظ على العموم من وجوه في الظاهر
البحث عن التخصيص لا كان الحقيقة فان كثر الالفاظ محمول على احتجاب ذلك
ثم تروى القطع بان ان كانت المسئلة فما كثر فيه الخلاف والبحث ولم يطلع على ما
تخصيص العادة فاضية بالقطع بانقائه ان لو كان لوجد مع كثرة البحث في ان ذلك
قطعا وان لم يكن فما كثر فيه البحث فبحث الهندب فيما يوجب القطع بانقائه
ايضا لانه ان اريد بالعام الخاص ليجب لذلك دليل يطلع عليه فانه الموزع ما
بحث الهندب ولم يعلق بدليل التخصيص قطع بعدمه واجب عن الهندب
العلم عاده عند كثرة البحث والعلم بالدليل عند بحث الهندب فانه
كثيرا ما يكون المسئلة مما ذكر فيه البحث او بحث فيه الهندب فيحكم ثم يلج
بر من حكمه وهو ظاهرا **الفصل الثالث** فيما يتعلق بالتخصيص

كان الآخر مخصوصاً قطعاً وهل يخص معه الباقي أو يخص هو به أو لا وقد
جاءت عادة تهم بغير الخلاف والاحتجاج في عقب الاستثناء ثم يشير في مقام

الخواص خصوصاً أن حالهما في الاستثناء، وكذا يجري على ما فهم
 كبرية العزم وكسورهما من ذلك فذهب بعض اللفظ المشترك بقرينة ما ذهبوا إليه من
 جحد من ثواب بعض الخصوصيات بالخرج عند الاحتياج إلى غيره
 الاحتجاجات فنقول: ذهب قوم إلى أن الاستثناء المنقلب لاجل المناظرة
 ظاهره رجوعه إلى الجميع وقصر بعضهم بكل واحدة وبجمل هذا القول عن
 الشبهة وقال آخرون أنظر في العود إلى الآخر وقبل بالوقف معني لا نفي
 انه حقيقة في الألبين وقال السيد المرتضى انه مشترك بينهما فيوقفه
 ظهوره في هذا القولان موافقان للقول الثاني في الحكم لأن الشبهة
 مخصوصة على كل حال نعم يظهر من خلاف في استعمال الاستثناء في الخرج
 من الجميع فانه محاذ على ذلك القول محتمل عندنا قل هذين حقيقة عندنا في هذا
 الفصل بعضهم تفصيلاً لا بوجه حاصله إلى اعتماد الفريضة على الألبين و
 اخذاه العلامة في باب وليس بجيد لأن فرض وجود القرينة يخرج عن محل
 النزاع اذ هو فيما عري عنها والذي يبقى في نفيها من اللفظ محتمل لكل من
 لا يبين لاحدهما إلا بالفريضة وليس ذلك لعدم العلم بما هو حقيقة خبر كذب
 الوقف ولا كون مشترك بينهما مع ما كما يقول المرتضى وان كنا في المعنى
 مشتركين لا يوجب بلفظ الاشتراك في إشاره الاحتجاج لم ياب كالمرة المحل على
 اختاره فانه قال والله اذهب اليه ان الاستثناء انا نقب جلا وصح دعوى
 إلى كل واحد منهما لو انفردت فالواجب جري رجوعه إلى جميع الجمل كما في المثال
 قوله لا قال والذي ذهب إليه ان الاستثناء انا نقب جلا وصح دعوى
 أنه ان الاستثناء انا نقب جلا وصح دعوى
 أنه ان الاستثناء انا نقب جلا وصح دعوى

[illegible][illegible]

فنی

[illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

واصح اذا تمهد هذا قلنا ان ادوات الاستثناء كلها موضوعات بالوضع العام
لخصوصيات الخارج اما الحرف منها فظ واما الفعل فلان الخارج به انما هو
باعتبار النسبة وقد علمت ان الوضع بالاضافة اليها عام واما الاسم فلا يرد
قبيل المشتق والوضع فيه عام كما عرفت ثم ان فرض امكان عود الاستثناء
الى كل واحد بقضى صلاحية المستثنى لذلك وهي تحصل بامور منها كونه
موضوعا وضع الادوات اعنى بالوضع العام وهو الاغلب كان يكون مشتقا
او اسما بهما او نحوهما هو موضوع كنه وعلى هذا فاقى الذين ينادون
بالاستثناء كان استعماله فيه حقيقة واجتيج في فهم المراد من اللفظة كما في
نظائره فان فادة المعنى المراد من الموضوع له بالوضع العام انما هي اللفظة دون
ليس ذلك من الاستثناء في اللفظة والوضع فيه وتعد في المشتق لكنه في
حكمه باعتبار الاحتياج الى اللفظة على ان بينهما فرقا من هذا الوجه ايضا فان
احتياج اللفظة المشتق الى اللفظة انما هو لتعيين المراد منها كونه موضوعا
لسميات متناهية بحيث يطلق يد على ذلك السميات اذا كان العلم بالوضع
حاصلا وبما يجتبع المراد منها الى اللفظة بخلاف الموضوع بالوضع العام
فان تسمياته غير متناهية فلا يمكن حصول جميعها في الذهن ولا البعض من
البعض لاسواء نسبة الوضع اليها فان احتياج اللفظة انما هو لافضل

[illegible]

الأخيرة باعتبار معنى والى الجميع باعتبار اخر وخرج حكمه حكم المشترك وقد انضح بهذا
 بطلان القول بالاشتراك مطافاً لا لتعدي في وضع المفردات غالياً كما عرف فيها
 سبق ولاديل على كون الهيئة التركيبية موضوعاً وضامناً عند الكل من الال
 كما ظهر في القولين بالعود الى الجميع مطافاً الى الأخيرة مطافاً مع كون الوضع في الال
 للأعم وعدم ثبوت خلافه احتج المرتضى به بوجه الاقل ان القائل انما قال لا غير
 اخبر غلماً في الذي اصدق في الواحد يجوز ان يستفهم الخطاب هل انت
 استثناء الواحد من الجملتين او جملة واحدة والاستفهام لا يحسن الا مع احكام
 اللفظ واشتركة الثاني ان الظاهر من استعمال اللفظة في معنيين مختلفين
 من غير ان تقوم دلالة على انهما متجاوز بهما في احدهما انهما حقيقتاً بهما ولا خلاف
 في انه وجد في القرآن واستعمال اهل اللغة استثناء يعقب جملتين عاد اليهما
 ناده وعاد الى احدهما الاخرى وانما يدعى من خصه باحدهما انما اذا عاد اليهما
 فلذلك دلل ومن ارجمعه اليهما انما اذا اختص بالجملة التي ليسه فلذلك دلل هذا
 من الجماعة اعترافاً بأنه مستعمل في الامرين وانما كان الامر على هذا فيجب ان
 يكون تعقب الاستثناء الجملتين محتملاً لرجوعه الى الاقرب كما انه محتمل لعمومه
 الامرين وحقيقة في كل واحدة منهما فلا يجوز القطع على احد الامرين لا بدلالة
 منفصلة الثالثة لا بد في الاستثناء المتعقب بجملتين من ان يكون اما رجعا
 اليهما معا او الى واحدة منهما لا من المحال ان لا يكون رجعا الى شيء منهما وقد

وقد انضح بهذا
 بطلان القول بالاشتراك
 مطافاً لا لتعدي في وضع المفردات
 غالياً كما عرف فيها
 سبق ولاديل على كون الهيئة التركيبية
 موضوعاً وضامناً عند الكل من الال
 كما ظهر في القولين بالعود الى الجميع
 مطافاً الى الأخيرة مطافاً مع كون الوضع
 في الال للأعم وعدم ثبوت خلافه
 احتج المرتضى به بوجه الاقل ان القائل
 انما قال لا غير اخبر غلماً في الذي
 اصدق في الواحد يجوز ان يستفهم
 الخطاب هل انت استثناء الواحد من
 الجملتين او جملة واحدة والاستفهام
 لا يحسن الا مع احكام اللفظ واشتركة
 الثاني ان الظاهر من استعمال اللفظة
 في معنيين مختلفين من غير ان تقوم
 دلالة على انهما متجاوز بهما في
 احدهما انهما حقيقتاً بهما ولا خلاف
 في انه وجد في القرآن واستعمال
 اهل اللغة استثناء يعقب جملتين عاد
 اليهما ناده وعاد الى احدهما الاخرى
 وانما يدعى من خصه باحدهما انما اذا
 عاد اليهما فلذلك دلل ومن ارجمعه
 اليهما انما اذا اختص بالجملة التي ليسه
 فلذلك دلل هذا من الجماعة اعترافاً
 بأنه مستعمل في الامرين وانما كان
 الامر على هذا فيجب ان يكون تعقب
 الاستثناء الجملتين محتملاً لرجوعه
 الى الاقرب كما انه محتمل لعمومه
 الامرين وحقيقة في كل واحدة منهما
 فلا يجوز القطع على احد الامرين
 لا بدلالة منفصلة الثالثة لا بد في
 الاستثناء المتعقب بجملتين من ان
 يكون اما رجعا اليهما معا او الى
 واحدة منهما لا من المحال ان لا يكون
 رجعا الى شيء منهما وقد

[illegible][illegible][illegible][illegible]

حسن

حسن الاستفهام بالأشتركة بل المقصود بحسنه هو الاحتمال سواء كان بواسطة
 الاشتراك أو لكونه موضوعا بالوضع العام أو لعدم معرفته ما هو حقيقة فيه كما
 يقول أهل الوقف أو لغير ذلك من الأسباب المقضية له وأما عن الثاني فبأنه
 على تقدير تسليمه إنما يدل على كونه اللفظ حقيقة في الأمرين على الاشتراك الجواز
 كونه بوضع واحد كقلناه ولا بد في الاشتراك من وضعين وأما عن الثالث
 فإن عدم الدليل القوي على نفي عوده إلى الجميع أو اختصاصه بالآخر لا يقتضي
 المصير إلى الاشتراك بل يتوعد الأمر بينهما وبين ما قلناه وبين الوقف وأما عن
 الرابع فبأنه قياس في اللغة مع أنه لا يدل على الاشتراك بل على الأعم منه وعما
 قلناه حجة القول بالرجوع إلى الجميع أمور ستة أحدها أن الشرط المتعقب للرجوع
 يعود إلى الجميع فكذلك الاستثناء بالجامع عدم استقلال كل منهما بنفسه وانحيازها
 فان قوله تعالى في آية القذف أن من تاب جاز مجرى قوله ان لم يتوبوا وبأنهما
 ان حرف العطف يجران جعل المتعدي في حكم الواحدة انه لا فرق بين قولنا
 زيد بن جسدائه ورايت زيد بن عمرو وبين قولنا رايت الزبير ورايت ابا
 سنننا الذي افع عقب الجملة الواحدة زيدا لهما لا محالة فكذلك ما هو محكمها
 وثالثهما ان الاستثناء بمسئلة الله ما تعقب جملا يعود إلى جميعها بلا خلاف فكذلك
 الاستثناء بغيره فالجامع بينهما ان كلامهما استثناء وغير مستقل ورايعهما
 ان الاستثناء صالح للرجوع إلى كل واحدة من الجملتين بالحكم بأولوية البعض فحكمه

سبب الاستثناء لكونه مقصودا بالرجوع إلى الجميع
 فلو كان مقصودا بالرجوع إلى الواحد لكان مقصودا بالرجوع إلى الواحد

فإن قوله تعالى في آية القذف أن من تاب جاز مجرى قوله ان لم يتوبوا وبأنهما

الاول ان لا يتصور ان يكون اللفظ في الجملة
 مستغنيا عن اللفظ في الجملة
 والاول ان لا يتصور ان يكون اللفظ في الجملة
 مستغنيا عن اللفظ في الجملة
 والاول ان لا يتصور ان يكون اللفظ في الجملة
 مستغنيا عن اللفظ في الجملة

الاول ان لا يتصور ان يكون اللفظ في الجملة
 مستغنيا عن اللفظ في الجملة
 والاول ان لا يتصور ان يكون اللفظ في الجملة
 مستغنيا عن اللفظ في الجملة
 والاول ان لا يتصور ان يكون اللفظ في الجملة
 مستغنيا عن اللفظ في الجملة

العلق بالاخيرة فقط فلما لا تقامهم الاجماع على ذلك لكان القول باحتماله ممكنا
 لكنه لم تقموا اجماع الامة على ان حكم الجميع يقف عن الرابع ان صلاحية الجميع
 لا توجد لهم فيه وإنما يقتضي العجز لذلك والثالث فيه فرباين ما يصح
 عوده اليه وبين ما لا يصح وتناول الفاظ العوم بالجميع ليس باعتبار صلاح
 ذلك بل لانها موضوعة للشمول والاستغراق وجوبا فلا وجه للتشبيه بها

الاول ان لا يتصور ان يكون اللفظ في الجملة
 مستغنيا عن اللفظ في الجملة
 والاول ان لا يتصور ان يكون اللفظ في الجملة
 مستغنيا عن اللفظ في الجملة
 والاول ان لا يتصور ان يكون اللفظ في الجملة
 مستغنيا عن اللفظ في الجملة

في هذا المقام وانما يحسن ان يشبه بالجميع المنكر فانه صالح للجمع ومع ذلك
 فليس بظاهر فيه ولا ينبغي مما يصلح له من مراتب الجمع الاتحان الفاعل انما
 رايت رجلا كان كلامه صالحا لارادة البصر والتود والطوال والقضا
 ولا يظهر منه مع ذلك انه قد ادا ذلك من يصلح هذا اللفظ له وعن الخاضع
 كلوريد والاستثناء من كل جملة مخصوصة بذكر ما يدل على مرادهم في
 الجمل من التويل بذكره عقب كل جملة كريدون الاستثناء من الجملة
 الاخيرة فقط فلا بد من التفسير في الحكم بالاختصار وعدمه وعن الاول
 ان اعتبار الاتصال في الكلام وعدم الفراغ منه بالتسبة الى الواو الخ لثا
 والاستثناء والمشتبه انما هو لصفة الحقوق التاثير فيه ليقين حكم ما يصح
 لحوقه بالكلام فما لا يصح لا يصح ودما ظاهرة في العلق بجمعه وان كان
 بعضه منفصلا وبعبارة عن محل المؤثر واجتبه من خصه بالاخيرة بوجوه

الاول ان لا يتصور ان يكون اللفظ في الجملة
 مستغنيا عن اللفظ في الجملة
 والاول ان لا يتصور ان يكون اللفظ في الجملة
 مستغنيا عن اللفظ في الجملة
 والاول ان لا يتصور ان يكون اللفظ في الجملة
 مستغنيا عن اللفظ في الجملة

الاول ان لا يتصور ان يكون اللفظ في الجملة
 مستغنيا عن اللفظ في الجملة
 والاول ان لا يتصور ان يكون اللفظ في الجملة
 مستغنيا عن اللفظ في الجملة
 والاول ان لا يتصور ان يكون اللفظ في الجملة
 مستغنيا عن اللفظ في الجملة

الاول ان لا يتصور ان يكون اللفظ في الجملة
 مستغنيا عن اللفظ في الجملة
 والاول ان لا يتصور ان يكون اللفظ في الجملة
 مستغنيا عن اللفظ في الجملة
 والاول ان لا يتصور ان يكون اللفظ في الجملة
 مستغنيا عن اللفظ في الجملة

يقتضي عدمه تركنا العمل به في الجملة الواحدة لمنع محذور المذبذبة فيبقى الدليل في
 باقي الجمل الماعن النارض وإنما خصصنا الأخيرة لكونها اقرب ولا تتركها
 بالعود إلى الأخيرة خاتمة الثاني ان المفتضى لوجوع الاستثناء الى ما تقدمه
 عدم استقلاله بنفسه ولو استقل لما علق بغيره ومتى علقناه بما يليه استقل
 واذا فلا معنى لتعليقه بما بعده اذ لو جاز مع افادته واستقلاله ان يعلق
 بغيره لوجب فيه لو كان مستقلا بنفسه ان يعلقه بغيره الثالث ان من حوت
 العموم المطلق ان يحمل على عموم وظاهر الضرورة تقتضي خلاف ذلك
 لما خصصنا الجملة التي يليها الاستثناء الى الجميع فان ضم مع كل جملة استثناء
 لزوم مخالفة الأصل وان لم يضم كان العامل فيما بعد الاستثناء أكثر من واحد
 لا يجوز تعدد العامل على ممول واحد في اعراب احد النص سبويه عليه
 قوله حجة ولذا يجتمع المؤثران المستقلان على الأثر الواحد الخامس انه لا غلا
 في ان الاستثناء من الاستثناء يرجع الى ما يليه دون ما تقدمه فاذا قال القائل
 ضربت فلانا في الألفية الا واحد كان الواحد المستثنى راجعا الى الجملة التي يليه
 دون ما تقدمه قلنا في غيره د فعلا لا شراك السادس ان الظاهر من حال الكلام
 انه لم ينتقل من الجملة الأولى الى الثانية الأبعد استيفاء غرضه منها كما لو كانت
 فانه يكون دليلا على استكمال الغرض من الكلام وكما ان التوكيد يحول بين
 الكلام وبين لواحقه فمتنع من تعلقها به فكل جملة ثانية حايلة بين الاستثناء

بالضرورة انما يرجع الى تخصيصها بالضرورة

هذا هو الأصل في اللغة العربية وهو ما لا يخفى على من عاينها
 من أن الأصل في اللفظ العادة والاعتاد وهو ما لا يخفى على من عاينها
 من أن الأصل في اللفظ العادة والاعتاد وهو ما لا يخفى على من عاينها
 من أن الأصل في اللفظ العادة والاعتاد وهو ما لا يخفى على من عاينها

هذا هو الأصل في اللغة العربية وهو ما لا يخفى على من عاينها
 من أن الأصل في اللفظ العادة والاعتاد وهو ما لا يخفى على من عاينها
 من أن الأصل في اللفظ العادة والاعتاد وهو ما لا يخفى على من عاينها
 من أن الأصل في اللفظ العادة والاعتاد وهو ما لا يخفى على من عاينها

وبين الأدلة يمكن ملاحظة من تعلقه بها والجواب عن الأولى أن كان المراد لفظة
 الاستثناء للأصل التي توجب التجوز في لفظ العام والأصل الحقيقة فليس تجزئة
 لكن تحليل مخالفة الحكم الأول فسادا لا مخالفة فيه الحكم بحال ما على القول
 بأن الاستثناء آخر من اللفظ بعد إرادة تمام معناه وقيل الحكم والأصل كما
 أن كان المراد الاستثناء في الجملة فيكون مستغنياً عما سبق في قوله من نصابه ذلك ما لا خلاف فيه
 هو أنه محقق لما خرج من لفظه وكذا على القول بأن المجموع من المستثنى منه المستثنى
 مع الأدلة عبارة عن الباقي فله اسمان مفرد ومركب وأما على القول بأن المراد
 المستثنى منه ما بقي بعد الاستثناء مجازاً والاستثناء قرينة وهو محتمل
 المتضمنين فلا يحكم لم يتعلق بالأصل إلا بالباقي فلا مخالفة بحسب الحقيقة
 وقوله إن زلزل العمل بالدليل يعني الأصل في الجملة الواحدة لدفع محذور المنة
 هذا فان الخروج عن أصالة الحقيقة والصور إلى المجاز عند قيام القرينة مما
 لا بد منه مذهب الرب ولا يعتبر شبهة الشك وتعلق الاستثناء بالأخوة
 في الجملة مقطوع به فعمل زلزل العمل بالأصل لدفع محذور المنة فصول
 بل غفلة وهذا لأن دفع المنة لوصح بحجده سبب الخروج عن الأول
 لقبول الاستثناء وإن فصل في النطق عنها والقطع عن المستثنى من حساب غيره
 من الواضح والبدية تنادي بفساده وإن كان المراد أن الظاهر من
 باللفظ العام أداة العموم والاستثناء مخالف لهذا الأصل يعني القاعدة
 أو استثناء هذه الأدلة فتوجب المنع اليه لأن الاتفاق واقع على التحكم

هذا هو الأصل في اللغة العربية وهو ما لا يخفى على من عاينها
 من أن الأصل في اللفظ العادة والاعتاد وهو ما لا يخفى على من عاينها
 من أن الأصل في اللفظ العادة والاعتاد وهو ما لا يخفى على من عاينها
 من أن الأصل في اللفظ العادة والاعتاد وهو ما لا يخفى على من عاينها

بعد نقل دلل سكونها وأما القدر الذي عليها فأنه لا بد من أن
 استمراداً وقد بعد ففصل الكلام وترجيحاً من مذهب
 من أن الأصل في اللفظ العادة والاعتاد وهو ما لا يخفى على من عاينها
 من أن الأصل في اللفظ العادة والاعتاد وهو ما لا يخفى على من عاينها

ما دام منشأ غلا بالكلام ان يكون ما شاء من اللواتق وهذا يقتضي وجوب
 نوقته السامع عن الحكم بآراءه الشكلم ظاهر اللفظ حتى يتحقق الفراغ ويتبين
 ارادة غيره ولو كان صدور اللفظ بوجه مقتضا العمل على الحقيقة كالتي
 بخلافه قبل فوات وقته من ابله ووجب رده وتبين ذلك الى الخيرة
 ايضا ولا يجرى معه دفع محذور الهدية لما عرفت فعلم ان المقصود لصحة
 اللواتق وقبولها مع الاتصال انما هو نص الواضع على انه يريد العدول
 عن الظاهر ان ياتي بدليله في حالاتها غلبه بالكلام حيث شاء منه فالتبع
 منه لانه لا يتجوز للسامع الحكم بآراءه الحقيقة لبقاء مجال الاحتمال نعم لما كان الغرض
 قد يتعلق بتخصيص الاجرة فقط كما يتعلق بتخصيص الجميع بطريق الاختصار و
 اللفظ صالح بحسب وضعه لكل من الاخيرين لم يحصل الجزم بالعود الى الكل
 الا بالقرينة وكان تعلقه بالاخيرة منصفقا للزمومه على التقديرين وضح التمسك
 في انتفاء التعلق بالباقي بالأصل الى ان يعلم الناظر عنه وليس هذا من القول
 بالاختصاص بالاخيرة في شيء وان قد عرّض اشياء فيه عليك فاستحو
 بالتدبر في صيغة الامر فاتها على القول باشتراكها بين الوجوب والتدبر
 وردت مجرمة عن القرائن تدل على التدبر وذلك لان اقتضاها كون
 راجحا امرين فيقضي وما زاد عليه مشكوك فيه فيقتل في نفسه بالأصل لكونه
 زيادة في التكليف غير انه اذا قامت القرينة على ارادته كان استعمال اللفظ

ما دام منشأ غلا بالكلام ان يكون ما شاء من اللواتق وهذا يقتضي وجوب
 نوقته السامع عن الحكم بآراءه الشكلم ظاهر اللفظ حتى يتحقق الفراغ ويتبين
 ارادة غيره ولو كان صدور اللفظ بوجه مقتضا العمل على الحقيقة كالتي
 بخلافه قبل فوات وقته من ابله ووجب رده وتبين ذلك الى الخيرة
 ايضا ولا يجرى معه دفع محذور الهدية لما عرفت فعلم ان المقصود لصحة
 اللواتق وقبولها مع الاتصال انما هو نص الواضع على انه يريد العدول
 عن الظاهر ان ياتي بدليله في حالاتها غلبه بالكلام حيث شاء منه فالتبع
 منه لانه لا يتجوز للسامع الحكم بآراءه الحقيقة لبقاء مجال الاحتمال نعم لما كان الغرض
 قد يتعلق بتخصيص الاجرة فقط كما يتعلق بتخصيص الجميع بطريق الاختصار و
 اللفظ صالح بحسب وضعه لكل من الاخيرين لم يحصل الجزم بالعود الى الكل
 الا بالقرينة وكان تعلقه بالاخيرة منصفقا للزمومه على التقديرين وضح التمسك
 في انتفاء التعلق بالباقي بالأصل الى ان يعلم الناظر عنه وليس هذا من القول
 بالاختصاص بالاخيرة في شيء وان قد عرّض اشياء فيه عليك فاستحو
 بالتدبر في صيغة الامر فاتها على القول باشتراكها بين الوجوب والتدبر
 وردت مجرمة عن القرائن تدل على التدبر وذلك لان اقتضاها كون
 راجحا امرين فيقضي وما زاد عليه مشكوك فيه فيقتل في نفسه بالأصل لكونه
 زيادة في التكليف غير انه اذا قامت القرينة على ارادته كان استعمال اللفظ

فقد انما في محله غير متقابل عنه الى غيره كما يقولون في حقه الى غيره كونه حقيقة في
 التنبه بقطر وهذا مما يفرق بين القولين حيث ان الاحتياج الى القرينة يجب
 الحقيقة على القول بالاشتراك انما هو في المحل على الوجه وهكذا الحال عند
 من يقول بانها حقيقة في التنبه وعند بعض الاصوليين القول في فرق الوصف
 انما هو بالنظر الى نفس اللفظ حيث لا يقطعون على ارادة التنبه بخصوصه
 وذلك لانها في الدلالة عليه بالاعتبار الذي ذكرناه وحالنا فيما نحن فيه هكذا
 فاننا لا نعلم قصد المتكلم الكل او الاخرى وحدها لكننا نعلم ان الاخرى مقصود
 على كل حال فالتكلم في قصد غيرها ولو فرض ان المتكلم نصب قرينة على ارادة
 الكل لم يكن خارجا عندنا من موضوع اللفظ ولا عار لاعتنا حقيقة بل كان
 له فيها هو موضوع له عموما ويلزم من قال باختصاص الاخرى ان يكون المتكلم
 بارادتهما مع الباقى متجاوزا ومتعديا عن موضوع اللفظ الى غيره وهذا
 جدا بعد ما علمت من عموم الوضع في المفردات وانتفاء الدليل في كلامه
 في الواقع على كون الهيئة التركيبية موضوعا للتعليل بالاخرى فقط على
 انه لو ثبت لك لاشكل جواز التجوز بها في الاخراج من الجميع لتوقفه على
 العلاقة وفي تحقيقها نظروا قد مر غير مرة ان علاقة الكل والجزء بالنسبة الى
 استعمال اللفظ الموضوع للجزء في الكل ليست على اطلاقها بل لها شرايط وهي
 هنا مفقودة والجواب عن الثاني ان حصول الاستقلال بتعلقه بالاخرى

فقد انما في محله غير متقابل عنه الى غيره كما يقولون في حقه الى غيره كونه حقيقة في
 التنبه بقطر وهذا مما يفرق بين القولين حيث ان الاحتياج الى القرينة يجب
 الحقيقة على القول بالاشتراك انما هو في المحل على الوجه وهكذا الحال عند
 من يقول بانها حقيقة في التنبه وعند بعض الاصوليين القول في فرق الوصف
 انما هو بالنظر الى نفس اللفظ حيث لا يقطعون على ارادة التنبه بخصوصه
 وذلك لانها في الدلالة عليه بالاعتبار الذي ذكرناه وحالنا فيما نحن فيه هكذا
 فاننا لا نعلم قصد المتكلم الكل او الاخرى وحدها لكننا نعلم ان الاخرى مقصود
 على كل حال فالتكلم في قصد غيرها ولو فرض ان المتكلم نصب قرينة على ارادة
 الكل لم يكن خارجا عندنا من موضوع اللفظ ولا عار لاعتنا حقيقة بل كان
 له فيها هو موضوع له عموما ويلزم من قال باختصاص الاخرى ان يكون المتكلم
 بارادتهما مع الباقى متجاوزا ومتعديا عن موضوع اللفظ الى غيره وهذا
 جدا بعد ما علمت من عموم الوضع في المفردات وانتفاء الدليل في كلامه
 في الواقع على كون الهيئة التركيبية موضوعا للتعليل بالاخرى فقط على
 انه لو ثبت لك لاشكل جواز التجوز بها في الاخراج من الجميع لتوقفه على
 العلاقة وفي تحقيقها نظروا قد مر غير مرة ان علاقة الكل والجزء بالنسبة الى
 استعمال اللفظ الموضوع للجزء في الكل ليست على اطلاقها بل لها شرايط وهي
 هنا مفقودة والجواب عن الثاني ان حصول الاستقلال بتعلقه بالاخرى

فقد انما في محله غير متقابل عنه الى غيره كما يقولون في حقه الى غيره كونه حقيقة في
 التنبه بقطر وهذا مما يفرق بين القولين حيث ان الاحتياج الى القرينة يجب
 الحقيقة على القول بالاشتراك انما هو في المحل على الوجه وهكذا الحال عند
 من يقول بانها حقيقة في التنبه وعند بعض الاصوليين القول في فرق الوصف
 انما هو بالنظر الى نفس اللفظ حيث لا يقطعون على ارادة التنبه بخصوصه
 وذلك لانها في الدلالة عليه بالاعتبار الذي ذكرناه وحالنا فيما نحن فيه هكذا
 فاننا لا نعلم قصد المتكلم الكل او الاخرى وحدها لكننا نعلم ان الاخرى مقصود
 على كل حال فالتكلم في قصد غيرها ولو فرض ان المتكلم نصب قرينة على ارادة
 الكل لم يكن خارجا عندنا من موضوع اللفظ ولا عار لاعتنا حقيقة بل كان
 له فيها هو موضوع له عموما ويلزم من قال باختصاص الاخرى ان يكون المتكلم
 بارادتهما مع الباقى متجاوزا ومتعديا عن موضوع اللفظ الى غيره وهذا
 جدا بعد ما علمت من عموم الوضع في المفردات وانتفاء الدليل في كلامه
 في الواقع على كون الهيئة التركيبية موضوعا للتعليل بالاخرى فقط على
 انه لو ثبت لك لاشكل جواز التجوز بها في الاخراج من الجميع لتوقفه على
 العلاقة وفي تحقيقها نظروا قد مر غير مرة ان علاقة الكل والجزء بالنسبة الى
 استعمال اللفظ الموضوع للجزء في الكل ليست على اطلاقها بل لها شرايط وهي
 هنا مفقودة والجواب عن الثاني ان حصول الاستقلال بتعلقه بالاخرى

انما يستقضى عدم القطع بالعلق بغيرها ونحن نقول بمراد العود الى الجميع
عندنا وعند السيد وتحرر محتمل لا واجب واما قوله لوجاز مع افادته والاستقلال
الفتح فظ البطلان لأن ما يتعلق بنفسه ولا يتعلق بغيره وجوبا ولا جواز
لا يجوز ان يتعلق بغيره قطعا بخلاف ما نحن فيه فانه من الجازم مع حصول
الاستقلال بالعلق بالاخيرة ان يتعلق بالجميع وان لم يكن الا لما قاله
المستدرك في هذه الحجة في جوابه عنها وهذه الطريقة توجب على
المستدرك بان لا يقطع بالظاهر من غيره دليل على ان الاستثناء ما يتعلق بما
نقدم ويقضى ان يتوقف في ذلك كما ذهب نحن اليه لأن بني دليله على ان
الاستقلال يقتضي ان لا يجب تعليقه بغيره وهذا صحيح غير انه وان لم
فموجاز من اين قطع على ان هذا الذي ليس بواجب لم يرد المشكك وليس في
اقتصر عليه لانه على ذلك وعن الثالث بنحو الجواب عن الثاني فان غاية ما
يدل عليه انه لا يجوز القطع على تخصيص غير الاخيرة بحجج اللفظ ونحن نقول
به لكن مع ذلك محتمل ولا يسيل الى منعه وعن الرابع ان افتضا عدم الاضمار
قوله يلزم ان يكون العامل فيها بعد الاستثناء اكثر من واحد قلنا نعم وانما يلزم
ذلك ان لو كان العامل في المستثنى هو العامل في المستثنى منه وهو في موضع
يضاعف ليله ومذهب جماعة من النجاة ان العامل في المستثنى هو الا
يقام معنى الاستثناء بما كتمام الفعل بالذلة والعامل ما به يتقوم المعنى

والله اعلم

[illegible]

ولكوننا ثابتة عن استثنى كان حروف التثنية ناسبا عن نادى وهو التثنية لئلا
لكن تمنع عدم جواز اجتماع العاملين على المفعول الواحد فانهم لم ينقلوا اليه

يعتد بها وانما ذكر ضم الامة رخص انهم حملوها على المؤثرات الحقيقية وتضعفه
ظاهر وقد جرد في العلل الشرعية الاجتماع اكونها معوقات والعلل الشرعية
كذلك فانها هي علامات وما نقل عن سبويه من النص عليه لاجتهاد فيه مع انه

قد عارضه بعض الكافي على الجواز وقد افترأ في باب التنازع مشهور ولاحكم فيه
بالتشريك بين العاملين في العمل اذا كان مفعلا واحدا كعطائي واكرمني

الامين واعطيت واكرمت الامير فالفعلان في المثالين مشروران في دفع الفعل
ونصب المفعول من غير تنازع ووافقه على ذلك بعض محققى المتأخرين مستدلا

عليه باصالة الجواز وانتفاء المانع سوى توهم نواد المؤثرين على ايراد واحد
هو مدفوع بان العامل عندهم كالعامة ويجوز تعدد العلامات فالذي يبدل

على جوازه من حيث اللغة انهم يجزون عن الشئ الواحد بامر من متضادين نحو
هذا حلوه امض ولا يجوز خلوهما عن التضمين اتفاقا فهو اما في كل واحد منهما

نحو انما ذكر ضم الامة رخص انهم حملوها على المؤثرات الحقيقية وتضعفه
ظاهر وقد جرد في العلل الشرعية الاجتماع اكونها معوقات والعلل الشرعية
كذلك فانها هي علامات وما نقل عن سبويه من النص عليه لاجتهاد فيه مع انه
قد عارضه بعض الكافي على الجواز وقد افترأ في باب التنازع مشهور ولاحكم فيه
بالتشريك بين العاملين في العمل اذا كان مفعلا واحدا كعطائي واكرمني
الامين واعطيت واكرمت الامير فالفعلان في المثالين مشروران في دفع الفعل
ونصب المفعول من غير تنازع ووافقه على ذلك بعض محققى المتأخرين مستدلا
عليه باصالة الجواز وانتفاء المانع سوى توهم نواد المؤثرين على ايراد واحد
هو مدفوع بان العامل عندهم كالعامة ويجوز تعدد العلامات فالذي يبدل
على جوازه من حيث اللغة انهم يجزون عن الشئ الواحد بامر من متضادين نحو
هذا حلوه امض ولا يجوز خلوهما عن التضمين اتفاقا فهو اما في كل واحد منهما

هذا حلوه امض ولا يجوز خلوهما عن التضمين اتفاقا فهو اما في كل واحد منهما
بخصوصه وفي احدهما بعينه دون الاخر وفيهما ضمير واحد بالاشتراك والى
باطل لا يترقبضى كون واحد منهما محكوما على التثنية وهو جمع بين الصدين
والثاني يستلزم انتفاء التثنية عن الخالي عن الضمير واستقلال ما في الضمير
بما هو خلاف المفعول الثالث هو المظنم ايده بنحو سبويه فام زيد وبن

بما لا نقصه لئلا تؤول وتكون معنا في حقيقة فاصلا ما

عن الظرفان والعامل في الصفة هو العامل في الموصوف ولا يذهب عليك
 أن هذا الحكم المنقول عن سبويه هنا يحالف ما نقل عنه ثمة من الذي على عدم
 الجواز ومن نقل هذا الحكم أيضا نجم الأئمة عن الخليل وسبويه ونقل عن سبويه
 القول بأن العامل في الصفة هو العامل في الموصوف وارتضاءه والجواب عن
 الخامس أن الاستثناء من الاستثناء إنما وجب رجوعه إلى ما يليه دون ما
 تقدمه لأن تعليقها بالأمير يقتضي الغناء وانتفاء ما بعده فإن القائل إذا
 قال كعدى عشرة داهم الأدهمين كان المفهوم من اللفظ الأقرب بالثبوت
 فإذا قال عقيب ذلك الأدهم يرجع الأفراد إلى تبعه لكونه مخرجاً من الداهمين
 الذين وقع استثناءهما من العشرة فلو عاد الداهم المستثنى مع ذلك إلى العشرة
 لكان وجوده كعدمه لأخراجه منها مثل ما دخل ولم يفد ناغي ومما يفتقده
 بقوله على عشرة الأدهمين وهو الأفراد بالثمانية من غير زيادة عليها
 أو نقصان بخلاف ما جعلناه راجعاً إلى ما يليه فقط فأي فرد الأفراد
 إلى التسعة فيفيد ذلك ظاهر وعن السادس بالمنع من أن له ينقل عن الأولى
 الأبعد استيفاء غرضه منها وهل هو الآعين المتنازع فيه ومنه يعلم فساد
 القول بحيلولة الجملة الثانية بين الاستثناء وبين الأولى فإنه مصادرة
 إذ عرفت ذلك كله فاعلم أن حكم غيب الاستثناء من الخصائص المتفق
 للمتعدد بحيث يصلح لكل واحد منه حكم الاستثناء خلافاً وتوجيهاً وحجة

قوله
 وقد نظرت في
 الحكم أيضاً لا يفتقر
 لأنه حكم مجاز فام زيد
 به غير ما نقله عن الخليل وسبويه
 المنقول عن سبويه ونقل عن سبويه
 الصواب في الصفة هو العامل في الموصوف وارتضاءه
 سبويه قال إن قام به سبويه في نظريه في هذا القول
 المعروف من الشعر عدم كونه في هذا الكلام تأييداً له وأنه
 التعميم عدم كونه في ذلك القول في غير ذلك من الكلام فإنه في
 قوله كعدى عشرة داهم الأدهمين فاعلم أن ما يليه
 من قوله عقيب ذلك الأدهم يرجع الأفراد إلى تبعه لكونه مخرجاً من الداهمين
 الذين وقع استثناءهما من العشرة فلو عاد الداهم المستثنى مع ذلك إلى العشرة
 لكان وجوده كعدمه لأخراجه منها مثل ما دخل ولم يفد ناغي ومما يفتقده
 بقوله على عشرة الأدهمين وهو الأفراد بالثمانية من غير زيادة عليها
 أو نقصان بخلاف ما جعلناه راجعاً إلى ما يليه فقط فأي فرد الأفراد
 إلى التسعة فيفيد ذلك ظاهر وعن السادس بالمنع من أن له ينقل عن الأولى
 الأبعد استيفاء غرضه منها وهل هو الآعين المتنازع فيه ومنه يعلم فساد
 القول بحيلولة الجملة الثانية بين الاستثناء وبين الأولى فإنه مصادرة
 إذ عرفت ذلك كله فاعلم أن حكم غيب الاستثناء من الخصائص المتفق
 للمتعدد بحيث يصلح لكل واحد منه حكم الاستثناء خلافاً وتوجيهاً وحجة

وجوابا غير ان بعض من قال بعود الأخيرة الى الاستثناء حكم بعود الشرط الى
 الجميع بخيال فاسد والأمر فيه هين وأستاذ المعنى النظر في الحجج السابقة
 لم يشبهه عليك طريقه وقها الى هنا وتبنا المختار منها عن المرتضى **أصل**
 ذهب جمع من الناس الى ان العام اذا انعقبه ضمير يرجع الى بعض ما يتناول
 كان ذلك تخصيصا له واختاره العلامة في النهاية وحكي المحقق عن
 الشيخ انكار ذلك وهو قول جماعة من العامة واختاره هو التوقف
 وافقه العلامة في التهذيب وهو مذهب المرتضى **وه** ايضا ولم امثلها
 قوله تعالى والمطلقات يتوبعن بانفسهن ثم قال وبعلوهن من احق برودة
 والضمير في برودهن للرجعتن فعلى الاول يختص الحكم بالترتيبين وعلى الثاني
 لا يختص بل يبقى على عموم الرجعتين والباينات وعلى الثالث يتوقف
 هذا هو الاقرب لنا ان في كل من احتمال التخصيص وعدمه ارتكاب للجهل اما
 الاول فلان لفظ العام حقيقة في العموم فاستعماله في الخصوص مجاز كما عرفت
 وهو ظاهر اما الثاني فلان تخصيص الضمير مع بقاء المرجع على عمومته محيل
 مجاز اذا وضع على المطابقة للمرجع فاذا خالف لم يكن جازيا على مقتضى الضمير
 وكان مسلوكا به سبيل الاستخدام فان من انواعه ان يرد بلفظه معناه
 الحقيقي وبضميره معناه المجازي وما نحن فيه منه اذ قد فرض ارداء العموم
 من المطلقات وهو معنى الحقيقي لو ارد بد من ضميره المعنى المجازي اعني **جمله**

شعره على ما ثبت تعلقه بطلت الفاعل فقدمه اورد في قوله فاعلها بالضمير في قوله فاعلها

செய்து கொடுத்திருக்கிறார்.

-1

[illegible][illegible][illegible]

۱- در این کتاب که در این کتابخانه است
 ۲- در این کتاب که در این کتابخانه است
 ۳- در این کتاب که در این کتابخانه است
 ۴- در این کتاب که در این کتابخانه است
 ۵- در این کتاب که در این کتابخانه است
 ۶- در این کتاب که در این کتابخانه است
 ۷- در این کتاب که در این کتابخانه است
 ۸- در این کتاب که در این کتابخانه است
 ۹- در این کتاب که در این کتابخانه است
 ۱۰- در این کتاب که در این کتابخانه است

[illegible]

۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱
 ۴۸۲
 ۴۸۳
 ۴۸۴
 ۴۸۵
 ۴۸۶
 ۴۸۷
 ۴۸۸
 ۴۸۹
 ۴۹۰
 ۴۹۱
 ۴۹۲
 ۴۹۳
 ۴۹۴
 ۴۹۵
 ۴۹۶
 ۴۹۷
 ۴۹۸
 ۴۹۹

[illegible][illegible][illegible]

فبناء العام على الخاص إذا ورد عام وخاص متتابعاً الظاهر فاما العلم
تاريخهما واولا والا فاما متتابعان قلا والثاني اما ان يتقدم العام او الخاص
فهذه اقسام اربعة الاول ان يعلم الاقتران ويجتمع بناء العام على الخاص بالاول
يعا، بر الثاني ان يتقدم العام فان كان ورد الخاص بعد حضور وقت
العلم بالعام كان نكاحه وان كان قبله نكح على جواز تاخير بيان العلم
من جوزه جعله مخصوصا وبينا له كالاقل وهو الحق وغيره يجوز بين
قال بائنه يكون ناسخا وهو من لا يشرط في جواز التمسك بحضور وقت العلم
وبين راد له وهم المانعون من التمسك قبل حضور وقت العلم وسباني
تحقيق ذلك الثالث ان يتقدم الخاص والا فحين ان العام لا يبنى عليه
للمحقق والعلامة واكثر الجمهور وقال قوم انه يكون ناسخا للخاص
المحقق الى الشيخ وهو الظاهر كلام علم الهند وصريح ابي الكاظم بن زهره لما
انما يدلان تعاضدا والعمل بالعام يقتضي الغاء الخاص ووروده قبل حضور
وقت العمل به ونسخه ان كان بعده ولا كل العمل بالخاص فانه يقتضي نفع
دلالة العام على بعض جزئياته وجهله مجاز ايضا عليه وهو عين عند
فذلك المحدثين فكان اولى بالترجيح وما يقال من ان العمل بالعام على
تقديره تاخير عن وقت العمل بالخاص يقتضي نسخه والتسخن تخصيصه بغيره
الانسان فلهذا التخصيص فاعاد العام او الخاص التسخن فلو كان في ذلك

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

وقد العمل وذلك غير معلوم حيث يجعل الحال تقتضي في نفسه بالانحطاط
وبلزم منه في الشرط الذي هو التخصيص لا نقول قد علم مما قدمناه من
التخصيص على النسخ وأنه اذا تردد الأمر بينهما يكون التخصيص هو المقدم ولا يصح

الى التمتع الاجبت يمنع التخصيص كافي صورة تاخير الخاص عن وقت العرفان
التخصيص يمنع لا التزامه تاخير البيان عن وقت الحاجة وهو غير واجب
وهذا يقتضي الصير الى التخصيص حيث لا يدل على خلافه دليل الاشارة

[illegible][illegible]

فان قيل ان مقتضى كونها احدى الامور الاخرى سواء اتحدت بموجبها واختلفت لا
في مثل ان ظهرت فاعتق رقبته ونفوذ لا تملك رقبته كافر فانه يقتل
بني الكفر وان كان الظاهر والملك حكيمين مختلفين لتوقف الاعتناق على الملك
واما ان لا يختلف نحو اكرمها شيئا اكرمها شيئا عام فاح فاما ان يتحد
والملك حكيم لان الحكم هو الذي لا يملكه غيره ولا يملكه غيره فاما ان يتحد
موجبها او يختلف فان اتحد فاما ان يكونا متبئين او متبئين فانه اقسام
ثلاثة الاطلاق يتحد موجبها متبئين مثل ان ظهرت فاعتق رقبته وان ظاهرا
فاعتق رقبته مؤمنة فجعل المطلق على القيد اجماعا نقله في النهاية ويكون القيد

ام لا كان يكون احدها امرا والاخرى سواء اتحدت بموجبها واختلفت لا
في مثل ان ظهرت فاعتق رقبته ونفوذ لا تملك رقبته كافر فانه يقتل
بني الكفر وان كان الظاهر والملك حكيمين مختلفين لتوقف الاعتناق على الملك
واما ان لا يختلف نحو اكرمها شيئا اكرمها شيئا عام فاح فاما ان يتحد
والملك حكيم لان الحكم هو الذي لا يملكه غيره ولا يملكه غيره فاما ان يتحد
موجبها او يختلف فان اتحد فاما ان يكونا متبئين او متبئين فانه اقسام
ثلاثة الاطلاق يتحد موجبها متبئين مثل ان ظهرت فاعتق رقبته وان ظاهرا
فاعتق رقبته مؤمنة فجعل المطلق على القيد اجماعا نقله في النهاية ويكون القيد

على المقيد فلا تخرج جميع بين التاميين لان العمل بالمقيد يلزم منه العمل بالمطلق
والعمل بالمطلق يلزم منه العمل بالمقيد لصدم مع غير ذلك المقيد وهذا
استلزام القوم وهو جيد حيث ينبغي منه احتمال الجوز في المقيد باعادة التند
اعني كونه افضل الاخر او باعادة الوجوب التغيير وكذا لو لم يكن احتمال التغير
اما ذكرناه متبقيا لكنه كان مرجحا بالنسبة الى الجوز في لفظ المطلق باعادة القيد
مع اننا لا نطلق على الاطلاق غير محراز ولا المطلق بل لا يقل بل لا يتغير وهو العمل بالمقيد مع نقا راد على الجوز
منه اما مع تساوي الاحتمالين فيشكل الحكم بترجيح احد المجازين بل يحصل
التعارض لفتقنا لتساوي التوقف وبقي المطلق سلبا من المعارض وقد
اشار الى بعض هذا الاشكال في النهاية واجاب عنه بما ترجح على ان حكمه

ام لا كان يكون احدها امرا والاخرى سواء اتحدت بموجبها واختلفت لا
في مثل ان ظهرت فاعتق رقبته ونفوذ لا تملك رقبته كافر فانه يقتل
بني الكفر وان كان الظاهر والملك حكيمين مختلفين لتوقف الاعتناق على الملك
واما ان لا يختلف نحو اكرمها شيئا اكرمها شيئا عام فاح فاما ان يتحد
والملك حكيم لان الحكم هو الذي لا يملكه غيره ولا يملكه غيره فاما ان يتحد
موجبها او يختلف فان اتحد فاما ان يكونا متبئين او متبئين فانه اقسام
ثلاثة الاطلاق يتحد موجبها متبئين مثل ان ظهرت فاعتق رقبته وان ظاهرا
فاعتق رقبته مؤمنة فجعل المطلق على القيد اجماعا نقله في النهاية ويكون القيد

فان قيل ان مقتضى كونها احدى الامور الاخرى سواء اتحدت بموجبها واختلفت لا
في مثل ان ظهرت فاعتق رقبته ونفوذ لا تملك رقبته كافر فانه يقتل
بني الكفر وان كان الظاهر والملك حكيمين مختلفين لتوقف الاعتناق على الملك
واما ان لا يختلف نحو اكرمها شيئا اكرمها شيئا عام فاح فاما ان يتحد
والملك حكيم لان الحكم هو الذي لا يملكه غيره ولا يملكه غيره فاما ان يتحد
موجبها او يختلف فان اتحد فاما ان يكونا متبئين او متبئين فانه اقسام
ثلاثة الاطلاق يتحد موجبها متبئين مثل ان ظهرت فاعتق رقبته وان ظاهرا
فاعتق رقبته مؤمنة فجعل المطلق على القيد اجماعا نقله في النهاية ويكون القيد

ام لا كان يكون احدها امرا والاخرى سواء اتحدت بموجبها واختلفت لا
في مثل ان ظهرت فاعتق رقبته ونفوذ لا تملك رقبته كافر فانه يقتل
بني الكفر وان كان الظاهر والملك حكيمين مختلفين لتوقف الاعتناق على الملك
واما ان لا يختلف نحو اكرمها شيئا اكرمها شيئا عام فاح فاما ان يتحد
والملك حكيم لان الحكم هو الذي لا يملكه غيره ولا يملكه غيره فاما ان يتحد
موجبها او يختلف فان اتحد فاما ان يكونا متبئين او متبئين فانه اقسام
ثلاثة الاطلاق يتحد موجبها متبئين مثل ان ظهرت فاعتق رقبته وان ظاهرا
فاعتق رقبته مؤمنة فجعل المطلق على القيد اجماعا نقله في النهاية ويكون القيد

وبقا نقل عن بعضهم الحمل عليه مطر وكلاهما باطل لا سيما الاخير **اصل**
 هو ما لم ينص دلالة ويكون فعلا ولفظا مفردا او مركبا اما الفعل فحيث لا ينفو
 به ما يدل على وجه وقوعه واما اللفظ المفرد فكذلك لانه لا يبين معانيه اما
 بالاصالة كالعين والفرق واما بالاعلال كالتحريك للترقة وبين الفاعل والمفعول
 اذ لولا الاعلال لكان مخيرة اكسريا للفاعل وبالفعل للمفعول فيبقى الاجمال
 واما اللفظ المركب فبقوله تعالى **اذ ينفو الهدي بيده عقدة الينكاح** لانه لا يبين
 الزوج والولي وكذا في مرج الضمير حيث تقدم امر ان يصلح لكل واحد على
 نحو **زيب زيد عمر** فافضونه لانه لا يبين زيد وعمر وكذا نحو **رجل** لم يخو
 قوله تعالى **دا حل لكم ما ذاء ذلكم ان تبغوا بابا موالكم تحيين فان قيسد الحلبا**
 لافحصان مع الجمال لوجبالجمال فيما احل وقوله تعالى **اجللكم بيمة لانفلا**
 الا ما يلى عليكم اذ اعرفت هذا فبهيما فاولا الدلالة هي التبتد المرفوعة
 وجاعة من العامة الى ان اية الترفه وهي قوله تعالى **والشاذف فافكا**
 ايدها بجملة باعتبار البد وقيل باعتبار القطع ايضا والاكثرون على خلاف ذلك
 وهو الاظهر لسانا للبداد ومن لفظه البد عند الاطلاق وهو كل العضو الذي
 فيكون خفيقة فيه وظاهر منه حال الاستعمال فلا اجمال ويتبادر ايضا لفظ
 القطع ابانة التي عما كان متصلا وهو ظاهرا فان الاجمال اخج التبتد بان البد
 يقع على العضو بأكمله وعلى ابعاضه وان كان لها اسما يختصها فيقولون **خوت**

١٣٥
 في قوله تعالى **واذا حل لكم ما ذاء ذلكم ان تبغوا بابا موالكم تحيين فان قيسد الحلبا**
 فافحصان مع الجمال لوجبالجمال فيما احل وقوله تعالى **اجللكم بيمة لانفلا**
 الا ما يلى عليكم اذ اعرفت هذا فبهيما فاولا الدلالة هي التبتد المرفوعة
 وجاعة من العامة الى ان اية الترفه وهي قوله تعالى **والشاذف فافكا**
 ايدها بجملة باعتبار البد وقيل باعتبار القطع ايضا والاكثرون على خلاف ذلك
 وهو الاظهر لسانا للبداد ومن لفظه البد عند الاطلاق وهو كل العضو الذي
 فيكون خفيقة فيه وظاهر منه حال الاستعمال فلا اجمال ويتبادر ايضا لفظ
 القطع ابانة التي عما كان متصلا وهو ظاهرا فان الاجمال اخج التبتد بان البد
 يقع على العضو بأكمله وعلى ابعاضه وان كان لها اسما يختصها فيقولون **خوت**

خطه للمع
 به لفظه قوله تعالى
 في قوله تعالى **واذا حل لكم ما ذاء ذلكم ان تبغوا بابا موالكم تحيين فان قيسد الحلبا**
 فافحصان مع الجمال لوجبالجمال فيما احل وقوله تعالى **اجللكم بيمة لانفلا**
 الا ما يلى عليكم اذ اعرفت هذا فبهيما فاولا الدلالة هي التبتد المرفوعة
 وجاعة من العامة الى ان اية الترفه وهي قوله تعالى **والشاذف فافكا**
 ايدها بجملة باعتبار البد وقيل باعتبار القطع ايضا والاكثرون على خلاف ذلك
 وهو الاظهر لسانا للبداد ومن لفظه البد عند الاطلاق وهو كل العضو الذي
 فيكون خفيقة فيه وظاهر منه حال الاستعمال فلا اجمال ويتبادر ايضا لفظ
 القطع ابانة التي عما كان متصلا وهو ظاهرا فان الاجمال اخج التبتد بان البد
 يقع على العضو بأكمله وعلى ابعاضه وان كان لها اسما يختصها فيقولون **خوت**

[illegible]

ان الله يامركم ان تدعوا بقرعة في اظهر الوجهين وكقولهم فيما سفت التما بالعرض
فانهم بيان لفقد الزكوة المأمور ما يتاها والفعل من الرسول كصلوته فانه بيان
لقوله تعالى اقموا الصلوة وكجته فانهم بيان لقوله تعالى والله على الناس حج البيت
ويعلم كون الفعل بياناً ثانياً بالضرورة من قصده واخرى بنصه كقوله مصلوا كما
رايتوني اصلي وخذوا عني مناسككم وجنا بالدليل العقلي لانه كرجل وقت
الحاجة الى العمل به ثم فعل فعلاً يصلح بان لم يصد عنه غيره فانه يعلم ان
له ذلك الفعل هو البيان والآن لم نأخذه عن وقت الحاجة اذا عرفت هذا فاعلم
انه لا خلاف بين اهل العدة في عدم جواز تأخير البيان عن وقت الحاجة واما
عن وقت الخطاب الى وقت الحاجة فاجازه قوم معاً ومنعوا اخرون معاً وفصل
المقصود من هذا الذي نذهب اليه ان المجل من الخطاب يجوز تأخير بيانته الى وقت
الحاجة والعموم لو كان باقياً على اصل اللفظة في ان الظاهر محل الجواز ايضاً تأخير
بيانته لا نرى في حكم الجواز اذا انفصل عن عرف الشرع الى وجوب الاستغراق بظاهر
فلا يجوز تأخير بيانته وحكي العمل امته في التماينة عن بعض العامة بعد نقله
التي ذكرناها وغيرها قولاً اخر هو جواز تأخير بيان مالم يسقط كالمجل واما
ما لظاهره وقد استعمل في غيره كالعام والطلق والمنسوخ فيجوز تأخير بيانته
انفصلي لا لاجمالي بان يقوله وقت الخطاب هذا العام مختص بهذا العلم
مقيد وهذا الحكم سينسخ وقال انه الحق ولا يكاد يظفر بلبينه وبين قول السيد بعد

ان الله يامركم ان تدعوا بقرعة في اظهر الوجهين وكقولهم فيما سفت التما بالعرض
فانهم بيان لفقد الزكوة المأمور ما يتاها والفعل من الرسول كصلوته فانه بيان
لقوله تعالى اقموا الصلوة وكجته فانهم بيان لقوله تعالى والله على الناس حج البيت
ويعلم كون الفعل بياناً ثانياً بالضرورة من قصده واخرى بنصه كقوله مصلوا كما
رايتوني اصلي وخذوا عني مناسككم وجنا بالدليل العقلي لانه كرجل وقت
الحاجة الى العمل به ثم فعل فعلاً يصلح بان لم يصد عنه غيره فانه يعلم ان
له ذلك الفعل هو البيان والآن لم نأخذه عن وقت الحاجة اذا عرفت هذا فاعلم
انه لا خلاف بين اهل العدة في عدم جواز تأخير البيان عن وقت الحاجة واما
عن وقت الخطاب الى وقت الحاجة فاجازه قوم معاً ومنعوا اخرون معاً وفصل
المقصود من هذا الذي نذهب اليه ان المجل من الخطاب يجوز تأخير بيانته الى وقت
الحاجة والعموم لو كان باقياً على اصل اللفظة في ان الظاهر محل الجواز ايضاً تأخير
بيانته لا نرى في حكم الجواز اذا انفصل عن عرف الشرع الى وجوب الاستغراق بظاهر
فلا يجوز تأخير بيانته وحكي العمل امته في التماينة عن بعض العامة بعد نقله
التي ذكرناها وغيرها قولاً اخر هو جواز تأخير بيان مالم يسقط كالمجل واما
ما لظاهره وقد استعمل في غيره كالعام والطلق والمنسوخ فيجوز تأخير بيانته
انفصلي لا لاجمالي بان يقوله وقت الخطاب هذا العام مختص بهذا العلم
مقيد وهذا الحكم سينسخ وقال انه الحق ولا يكاد يظفر بلبينه وبين قول السيد بعد

ان الله يامركم ان تدعوا بقرعة في اظهر الوجهين وكقولهم فيما سفت التما بالعرض
فانهم بيان لفقد الزكوة المأمور ما يتاها والفعل من الرسول كصلوته فانه بيان
لقوله تعالى اقموا الصلوة وكجته فانهم بيان لقوله تعالى والله على الناس حج البيت
ويعلم كون الفعل بياناً ثانياً بالضرورة من قصده واخرى بنصه كقوله مصلوا كما
رايتوني اصلي وخذوا عني مناسككم وجنا بالدليل العقلي لانه كرجل وقت
الحاجة الى العمل به ثم فعل فعلاً يصلح بان لم يصد عنه غيره فانه يعلم ان
له ذلك الفعل هو البيان والآن لم نأخذه عن وقت الحاجة اذا عرفت هذا فاعلم
انه لا خلاف بين اهل العدة في عدم جواز تأخير البيان عن وقت الحاجة واما
عن وقت الخطاب الى وقت الحاجة فاجازه قوم معاً ومنعوا اخرون معاً وفصل
المقصود من هذا الذي نذهب اليه ان المجل من الخطاب يجوز تأخير بيانته الى وقت
الحاجة والعموم لو كان باقياً على اصل اللفظة في ان الظاهر محل الجواز ايضاً تأخير
بيانته لا نرى في حكم الجواز اذا انفصل عن عرف الشرع الى وجوب الاستغراق بظاهر
فلا يجوز تأخير بيانته وحكي العمل امته في التماينة عن بعض العامة بعد نقله
التي ذكرناها وغيرها قولاً اخر هو جواز تأخير بيان مالم يسقط كالمجل واما
ما لظاهره وقد استعمل في غيره كالعام والطلق والمنسوخ فيجوز تأخير بيانته
انفصلي لا لاجمالي بان يقوله وقت الخطاب هذا العام مختص بهذا العلم
مقيد وهذا الحكم سينسخ وقال انه الحق ولا يكاد يظفر بلبينه وبين قول السيد بعد

هذا هو الوجه الثاني في وجوب التمسك بالكتاب والسنن

هذا هو الوجه الثالث في وجوب التمسك بالكتاب والسنن

امعان النظر في الفرق الا في جهة النسخ فان التمسك لم يبرهن له في اصل البحث وانما كان
في انشاء الاحتجاج ان الاجماع من الكل واقع على انه تعالى يحسن منه تاخير بيان
مدة الفعل لما مودبه والوقت الذي ينسخ فيه عن وقت الخطاب ان كان
مراد بالخطاب والعجب بعد هذا من دغية العلامة عن قول التمسك وهو
لذلك الفاعل على وجوب اقتران بيان المنسوخ به مع تأخير من البعد والمخا
لما هو المعروف بينهم من اشتراط تاخير التماسك حتى ان في مباحث النسخ عنه
شروطا من غير توقف ولا اشكال وجعله كغيره وجهما للفرق بين التخصيص
النسخ واقام ما يوجبها عبارة التمسك من تخصيص المنع من جواز التاخير بل العلم
وعلم تعرضه للمراد من التمسك هو التمسك بغيره بحيث بعد ان وجهين في
لذلك القول اذ عظم فيه المنع لكل ما هو ظاهر اريد منه خلافا واكفى التمسك
فقد نوح بان كلام التمسك في الاحتجاج يعبر عن الموافقة في كلا الوجهين سواء
وكان العلامة لم يثبت الحق في النظر والالتفات لهذا هذا والذي يفوى في
نسخه هو الاول لنا انا نصور مانعا من التاخير كما يمكنه الحضم من قبح
الخطاب معه على ما سنعده وسنبين ضعفه ولا يمتنع عند العقل فرض مصلحة
فيه يجب الاجابة انهم المكلف وتوطن نفسه على الفعل الى وقت الحاجة فان
الغرم وصار بحيث لا يتوعد بالثواب عليها وفيه مع ذلك تمثيل للفعل المأمور
به بجهة المانعين على عدم جواز تاخير بيان الجبل انه لو جاز لكان له ان يترجى
بما يترجى

هذا هو الوجه الرابع في وجوب التمسك بالكتاب والسنن

هذا هو الوجه الخامس في وجوب التمسك بالكتاب والسنن

بما يترجى

بالزنجية من غير ان يبين له في الحال والجامع كون السامع لا يعرف المراد بهما
 والجواب منع الملازمة وابداء الفرق بان العربي لا يفهم من الزنجية شيئا بخلاف
 المخاطب باللفظ الجمل فانه يعلم ان المراد واحد لولائه فطبع ويصعب العزم على
 الفعل والتولد اذا ثبت له واما حجته على منع ما خبر بيان غير الجمل ايضا يعلم من
 حجة المفضل وكذا الجواب واحتج الرضي به على جواز ما خبر بيان الجمل نحو
 ما ذكرناه وهو انه لا يمنع ان يفرض فيه مصلحة دينية بحسن الاجلها قال
 وليس لهم ان يقولوا هي ساجدة فهو الخطاب بالايههم المخاطب معنا
 فان هذه الكثرة منهم غير صحيحة لانا نعلم ضرورة انه يحسن من الملك ان يدعو
 بعض عماله فيقول قد وليتكم البلد الفلاني وغوت على كفايتكم فاخرج اليه
 في غدا وفي وقت بعينه وانا اكتب لك مذكرة تفصيل ما تعمل وتاثيره
 تدره اسلمها اليك عند توديعك وانفذها اليك عند استغفارك في
 عملك وايضا فاختار العلم بتفصيل صفات الفعل ليس بالكثرة من احوال قد
 المكلف على الفعل ولا خلاف في انه لا يجب ان يكون في حال الخطاب قادرا ولا
 سائر وجوه الممكنة كمال العلم بصفة الفعل هذا المختص كلامه في الاحتجاج
 الاول من مذهبه وهو جيد واضح لا نزاع فيه واحتج على الثاني اعني منع
 تلخيص بيان العام المختص بوجوه ثلثة الاول ان العام لفظ موضوع
 ولا يجوز ان يخاطب الحكم بلفظ له حقيقة وهو لا يريد بها من غير ان يدل
 بها على انقاد في حيز العلم

تدبره اسلمها اليك عند توديعك وانفذها اليك عند استغفارك في عملك وايضا فاختار العلم بتفصيل صفات الفعل ليس بالكثرة من احوال قد المكلف على الفعل ولا خلاف في انه لا يجب ان يكون في حال الخطاب قادرا ولا سائر وجوه الممكنة كمال العلم بصفة الفعل هذا المختص كلامه في الاحتجاج الاول من مذهبه وهو جيد واضح لا نزاع فيه واحتج على الثاني اعني منع تلخيص بيان العام المختص بوجوه ثلثة الاول ان العام لفظ موضوع ولا يجوز ان يخاطب الحكم بلفظ له حقيقة وهو لا يريد بها من غير ان يدل بها على انقاد في حيز العلم

تدبره اسلمها اليك عند توديعك وانفذها اليك عند استغفارك في عملك وايضا فاختار العلم بتفصيل صفات الفعل ليس بالكثرة من احوال قد المكلف على الفعل ولا خلاف في انه لا يجب ان يكون في حال الخطاب قادرا ولا سائر وجوه الممكنة كمال العلم بصفة الفعل هذا المختص كلامه في الاحتجاج الاول من مذهبه وهو جيد واضح لا نزاع فيه واحتج على الثاني اعني منع تلخيص بيان العام المختص بوجوه ثلثة الاول ان العام لفظ موضوع ولا يجوز ان يخاطب الحكم بلفظ له حقيقة وهو لا يريد بها من غير ان يدل بها على انقاد في حيز العلم

تدبره اسلمها اليك عند توديعك وانفذها اليك عند استغفارك في عملك وايضا فاختار العلم بتفصيل صفات الفعل ليس بالكثرة من احوال قد المكلف على الفعل ولا خلاف في انه لا يجب ان يكون في حال الخطاب قادرا ولا سائر وجوه الممكنة كمال العلم بصفة الفعل هذا المختص كلامه في الاحتجاج الاول من مذهبه وهو جيد واضح لا نزاع فيه واحتج على الثاني اعني منع تلخيص بيان العام المختص بوجوه ثلثة الاول ان العام لفظ موضوع ولا يجوز ان يخاطب الحكم بلفظ له حقيقة وهو لا يريد بها من غير ان يدل بها على انقاد في حيز العلم

في حال الخطاب انه مقبوض ولا اشكال في فهم ذلك والعلة في فهمه انه خطاب

اريد به غير ما وضع له من غير دلالة قال والذي يدل على ذلك انه لا يحسن

ان يقول الحكيم منا غيره افعل كذا وهو يريد التهديد والوعيد واقتل زيدا

وهو يريد اضربه ضربا الشبه الذي جرت العادة ان يتخى قتل المجاز ولا

ان يقول رابت حماد وهو يريد رجلا يلبس من غير دلالة تدل على ذلك

ولهذا المعنى بانه الحقيقة من غيرها لان الحقيقة تستعمل بلا دليل والمجاز

لا بد له من دليل وليس تاخير بيان المجل جاريا هذا المجري لان المجل لا يريد به

الاما هو حقيقة فيه ولم يعدل به عما هو وضع له الا ترى ان قوله تعالى

خذ من اموالهم صدقة زاد بها قدران مخصوصا فلم يرد باللفظ الا ما هو

اللفظ بحقيقته موضوع له وذلك اذا قال له عندك شيء فاما استعمل اللفظ

الموضوع في اللغة للأجل فيما وضعوا له وليس كذلك مستعمل لفظ العموم

وهو يريد الخصوص لانه اراد باللفظ ما لم يوضع له ولم يدل عليه دليل القائل

ان جواز التاخير يقتضي ان يكون المخاطب قد دل على الشيء بخلاف ما هو به

لأن

لفظ العموم مع تحريمه يقتضي الاستغراق فاذا خاطب به مطلق لا يخفى من ان يكون

دل به على الخصوص وذلك يقتضي كونه انما لا دلالة فيه او يكون قد دل

دل به على العموم فقد دل على خلاف مراده لان مراده الخصوص فكيف يدل

عليه بلفظ العموم فان قيل انما يستفاد كونه والاعتماد الحاجة الى الفعل قلنا

صنوع

هذا هو اللفظ المستعمل في اللغة للأجل فيما وضعوا له وليس كذلك مستعمل لفظ العموم وهو يريد الخصوص لانه اراد باللفظ ما لم يوضع له ولم يدل عليه دليل القائل ان جواز التاخير يقتضي ان يكون المخاطب قد دل على الشيء بخلاف ما هو به لأن لفظ العموم مع تحريمه يقتضي الاستغراق فاذا خاطب به مطلق لا يخفى من ان يكون دل به على الخصوص وذلك يقتضي كونه انما لا دلالة فيه او يكون قد دل دل به على العموم فقد دل على خلاف مراده لان مراده الخصوص فكيف يدل عليه بلفظ العموم فان قيل انما يستفاد كونه والاعتماد الحاجة الى الفعل قلنا

صنوع

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

والغاية ولو على سبيل الإجمال وبحسب ما يحتاج في تفصيلها دليل على صحة ما قلناه وهو ما
هو هذا الفعل إلى أن ينضم عنكم وح فلا بد من كون اللفظ المنسوخ ظاهراً في
المدام والاستمرار وبعد فرض صحة يعلم أن المراد خلاف ذلك الظاهر
لفظ الذي له حقيقة في غير ذلك الحقيقة من غير ذلك لانه في حال الخطاب على المراد
ومن هنا التماس بعض أصحاب هذا القول إلى طرد المنع في التنسخ أيضاً كما حكينا
عن العلامة فواجب أن يبين المراد باللفظ المنسوخ فإما من هذا المذهب
ولكن التمسيد له ادعى الإجماع على خلاف هذه المقالة كما مر إليه الأثر
وجعله وجهاً للرد على من منع من تأخير بيان المجل فقال قد اجتمعنا على أنه
يجوز منه تأخير بيان مدة الفعل لما مر به والوقت الذي ينسخ فيه عن
الخطاب وإن كان مراد بالخطاب لانه إذا قال صلوا وأراد بذلك غاية
معينة فلا تنهاها اليها من غير تجاوز لمراد في حال الخطاب وهو من
مراد الخطاب به وهذا هو نفس مذهب الفاتنين يجوز تأخير بيان المجل ولم
يجوز ذلك عند أحد مجري خطاب العبرة بالرتبة فأن قالوا ليس يجب أن يبين
في حال الخطاب كل مراد بالخطاب قلنا أصبتم فاقبلوا في الخطاب بالمجل مثل
ذلك فأن قالوا الحاجة إلى بيان مدة التنسخ وغاية العبادة لأن ذلك بيان
لما لا يجب أن يفعل وإنما يحتاج في هذه الحال إلى بيان صفته ما يجب أن
يفعله قلنا هذا الحق ما يعتمدون عليه في تبيينكم تأخير البيان لا أنهم توجبوا

خبر

[illegible]

140

بأن يرجع إلى الخطاب لا لأمر يرجع إلى إناضة علتة المكلف في الفعل فان كنتم إنما
تفتنون من أخير البيان لأمر يرجع إلى إناضة علتة والتمكن من الفعل فانتم تحبون
ان يكون المكلف في حال الخطاب غير قادر ولا متمكن بالآلات وذلك بالغ
في رفع التمكن من فقد العلم بصفة الفعل وان كان متاعلم لأمر يرجع إلى
وجوب حسن الخطاب وإلى ان الخطاب لا بد من ان يكون له طريق إلى العلم بجميع
فوائده فهذا يقتضيه مبدء الفعل وغايته لأنها من جملة المراتب وقد اجتزتم نأيا
بأنها وقلم نظري قول من يجوز تأخير بيان الجمل لأنها يذهب إلى انه يستفيد
بالخطاب الجمل بعض فوائده دون بعض وقد اجتزتم مثله فالرجوع إلى إناضة علتة
نقض منكم لهذا الاعتبار كلمة هذه عبارته بعينها وانما نقلنا بطولها لنعلمها
تحقيق المقام له وعليه فخص نعيد عليه هيئتها كلامه ونفرض استدلاله بعين
ما نفرض به دليل خصمه غير محتاجين إلى تثبيت التقرير فان مواضع الأمتياز
على زائدتها لا يكاد يخفى على المتأمل طريق تغييرها وسوقها بحيث ينظم مع
التزاع وانما ثانيا فبالحل وتحقيقه انه لا ريب في افتقار استعمال اللفظ في
غير العنق الموضوع له إلى القرينة وان ذلك هو المايز بين الحقيقة والمجاز
في منع تأخير القرينة عن وقت الحاجة وانما تأخيرها عن وقت التكلم التي
الحاجة فلم ينقل على المنع منه مطم من جهة الموضوع دليل وما يتجمل من استلزام
الأغراض بالجميل فيكون فيها عقلا مدفوع بأن الأغراض انما يحصل حيث ينتفي

سر
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷

أنه تكلم على المانعين من تأخير بيان الجمل بمثل هذا ولم يثبت به ورود نظيره عليه
 حيث قال ومن هوئى ما يلزمونه ان يبقا اذا جوز ثم ان يخاطب الجمل ويكون بيان
 فى الاصول ويكلف المخاطب بالرجوع الى الاصول يعرف المراد فالذى يجب ان يعتقد
 هذا المخاطب ان يعرف من الاصول المراد فان قالوا يتوقف عن اعتقاد القضا
 ويعتقد فى الجملة انه يشتمل ما بين امر قلنا ان يفرق بين هذا القول وبين قوله
 جوز تأخير البيان فاذا قالوا الفرق بينهما اننا اذا خاطب وفى الاصول بيان
 فهو ممكن من الرجوع اليها ومعرفته المراد ولا كذلك اذا احو اليان فانما لا يكون
 متفكرا قلنا انه اذا كان البيان فى الاصول فلا بد من زمان يرجع فيه اليها يعلم
 المراد وهو فى هذا الزمان قصير او طويلا مكلف بالفعل وما مور باعتقا
 وجوبه والعزم على انه على طريق الجملة من نحو يمكن من معرفة المراد وانما يصح
 ان يعرف المراد وبعد هذا الزمان فقد عا د الامر الى انه مخاطب بما لا يمكن فى
 الحال من معرفة المراد به وهذا قول من جوز تأخير البيان ولا فرق فى هذا
 بين طويل الزمان وقصيره فان قالوا هذا الزمان الذى اشترطه ليس لا يمكن فيه
 معرفة المراد فيجرب مجرى زمان مملئة النظر الذى لا يمكن وقوع المعرفة فيه
 ليس الامر كذلك لان زمان مملئة النظر لا بد منه ولا يمكن ان يقع المعرفة المكتبة
 فى قصوره وليس كذلك اذا كان البيان فى الرجوع الى الاصول لانه تعالى قال
 على ان يقرن البيان الى الخطاب فلا يحتاج الى زمان الرجوع الى ما قبل الاصول

من اجل ان هذا

ان يثبت به المانع من تأخير بيان الجمل بمثل هذا ولم يثبت به ورود نظيره عليه
 حيث قال ومن هوئى ما يلزمونه ان يبقا اذا جوز ثم ان يخاطب الجمل ويكون بيان
 فى الاصول ويكلف المخاطب بالرجوع الى الاصول يعرف المراد فالذى يجب ان يعتقد
 هذا المخاطب ان يعرف من الاصول المراد فان قالوا يتوقف عن اعتقاد القضا
 ويعتقد فى الجملة انه يشتمل ما بين امر قلنا ان يفرق بين هذا القول وبين قوله
 جوز تأخير البيان فاذا قالوا الفرق بينهما اننا اذا خاطب وفى الاصول بيان
 فهو ممكن من الرجوع اليها ومعرفته المراد ولا كذلك اذا احو اليان فانما لا يكون
 متفكرا قلنا انه اذا كان البيان فى الاصول فلا بد من زمان يرجع فيه اليها يعلم
 المراد وهو فى هذا الزمان قصير او طويلا مكلف بالفعل وما مور باعتقا
 وجوبه والعزم على انه على طريق الجملة من نحو يمكن من معرفة المراد وانما يصح
 ان يعرف المراد وبعد هذا الزمان فقد عا د الامر الى انه مخاطب بما لا يمكن فى
 الحال من معرفة المراد به وهذا قول من جوز تأخير البيان ولا فرق فى هذا
 بين طويل الزمان وقصيره فان قالوا هذا الزمان الذى اشترطه ليس لا يمكن فيه
 معرفة المراد فيجرب مجرى زمان مملئة النظر الذى لا يمكن وقوع المعرفة فيه
 ليس الامر كذلك لان زمان مملئة النظر لا بد منه ولا يمكن ان يقع المعرفة المكتبة
 فى قصوره وليس كذلك اذا كان البيان فى الرجوع الى الاصول لانه تعالى قال
 على ان يقرن البيان الى الخطاب فلا يحتاج الى زمان الرجوع الى ما قبل الاصول

هذا الكلامه وليت شعري كيف غفل عن ورود مثل ذلك عليه فبقوله انما هو
 اسماع العام المخصوص بكون اسماع مخصص لكنه يكون موجودا في الاصل
 والمخاطبه مكلفا بالرجوع اليها ما الذي يجب ان يفهم المكلف من العلم
 ان يعثر على المختص في الاصول فان قلت يتوقف على اعتقاد احد الايديين
 ويعتقد انه يمثل العموم ان لم يظهر له المختص قلنا ما الفرق بين هذا وبين
 ما قلناه من ما خبر البيان فان قلت الفرق بينهما وجود القرينة ويمكن
 الرجوع اليها هناك وانما الايديين في موضع التزاع قلنا القرينة وان كانت
 موجودة لكن العلم بما موقوف على زمان يرجع فيه اليها ففي ذلك الزمان
 هو مخاطب بلغة حقيقة لم يردها الخطاب به من غير دلالة على انه متجاوز
 هو الذي نفت الاشكال عن فحمة فان قلت هذا الزمان مشتق عن المين
 انما يستفهم المخلوع من الدلالة فيما بعده قلنا فاقبل مثل ذلك في موضع التزاع
 ويبقى الكلام على ما ادعاه من دلالة العرف على فحمة ما خبر القرينة عن حال
 الخطاب مطلقا مستشهدا بما ذكره من الوجوه الثلاثة فانه يقول عليه لا يتم
 دلالة العرف على الفحمة في الكل نعم هي في غير محل التزاع موجودة وتجرى الاشتراك
 في مفهوم الجوز لا يقتضي التوسية في جميع الاحكام واما الوجوه التي استشهد
 بها فلا دلالة فيها لان وقت الحاجة في الاول وهو الاخر جاز من الفعل المند
 عليه مقام الخطاب فلا بد من الاقتوان به وايضا فحقيقة التمدد يعرفا

هذا الكلامه وليت شعري كيف غفل عن ورود مثل ذلك عليه فبقوله انما هو
 اسماع العام المخصوص بكون اسماع مخصص لكنه يكون موجودا في الاصل
 والمخاطبه مكلفا بالرجوع اليها ما الذي يجب ان يفهم المكلف من العلم
 ان يعثر على المختص في الاصول فان قلت يتوقف على اعتقاد احد الايديين
 ويعتقد انه يمثل العموم ان لم يظهر له المختص قلنا ما الفرق بين هذا وبين
 ما قلناه من ما خبر البيان فان قلت الفرق بينهما وجود القرينة ويمكن
 الرجوع اليها هناك وانما الايديين في موضع التزاع قلنا القرينة وان كانت
 موجودة لكن العلم بما موقوف على زمان يرجع فيه اليها ففي ذلك الزمان
 هو مخاطب بلغة حقيقة لم يردها الخطاب به من غير دلالة على انه متجاوز
 هو الذي نفت الاشكال عن فحمة فان قلت هذا الزمان مشتق عن المين
 انما يستفهم المخلوع من الدلالة فيما بعده قلنا فاقبل مثل ذلك في موضع التزاع
 ويبقى الكلام على ما ادعاه من دلالة العرف على فحمة ما خبر القرينة عن حال
 الخطاب مطلقا مستشهدا بما ذكره من الوجوه الثلاثة فانه يقول عليه لا يتم
 دلالة العرف على الفحمة في الكل نعم هي في غير محل التزاع موجودة وتجرى الاشتراك
 في مفهوم الجوز لا يقتضي التوسية في جميع الاحكام واما الوجوه التي استشهد
 بها فلا دلالة فيها لان وقت الحاجة في الاول وهو الاخر جاز من الفعل المند
 عليه مقام الخطاب فلا بد من الاقتوان به وايضا فحقيقة التمدد يعرفا

فما يحصل مع مقدار قرن في اللفظ فالقبح الثاني من اخبار القرنين

باعتبار عدم تحقق معنى التمدد المطلوب حصوله لا بمجرد كونه متأخرا والوجه

الثاني ان فرض وقت الحاجة فيه متأخر عن وقت الخطاب منافع التأخير

ان فرض مقدار الخطاب سلمناه ولا يجزئنا والوجه الثالث ليس من محل الترخ

في حق لا من قبل الاخبار وليس لها وقت حاجته فيكون التأخير بالاجيب

افتوان القرنين فيها بالخطاب وقضا العرف بذلك فيما لا يصح

عن القرنين المبينة للمرافة باحوال العدول عن موضوعها بصيرتها كذا على

ما هو التحقيق في تفسيره من عدم المطابقة للخارج وتجب له علوم ومن هذا

التحقق بظهر الجواب عن الثاني فان لا نسلم انه بالتأخير يكون قد دل على شيء

بخلاف ما هو به قوله لان لفظ العموم مع تجزئه اه قلنا ولكن لا بد من

محل التجزئة فان جعلته وقت الخطاب فم لا تهو له لدعي وان كان ما بينه

بين وقت الحاجة فسلم ولا ينفعكم قوله فاه اخطاب به مطلق لا يصح من ان يكون

دل به على الخصوص اه قلنا هو لم يدل به فقط على الخصوص بل مع القرنين التي

منصمها على ذلك بحيث لا يستقل واحد منهما بالدلالة عليه ولا يلزم

عدم صلاحيته للدلالة لمجرد اعدامها مع انضمام القرنين والالاتي الجا

رأسا اذن من العلوم ان اللفظ لا دلالة له لمجرده على المعنى المجازي قوله

بما ان الحاضر ليس مؤثرا في دلالة اللفظ الحق قلنا ما المانع من تأنيده معني

اللفظ في وقت الحاجة فسلم ولا ينفعكم قوله فاه اخطاب به مطلق لا يصح من ان يكون

دل به على الخصوص اه قلنا هو لم يدل به فقط على الخصوص بل مع القرنين التي

منصمها على ذلك بحيث لا يستقل واحد منهما بالدلالة عليه ولا يلزم

عدم صلاحيته للدلالة لمجرد اعدامها مع انضمام القرنين والالاتي الجا

اللفظ في وقت الحاجة فسلم ولا ينفعكم قوله فاه اخطاب به مطلق لا يصح من ان يكون
دل به على الخصوص اه قلنا هو لم يدل به فقط على الخصوص بل مع القرنين التي
منصمها على ذلك بحيث لا يستقل واحد منهما بالدلالة عليه ولا يلزم
عدم صلاحيته للدلالة لمجرد اعدامها مع انضمام القرنين والالاتي الجا

اللفظ في وقت الحاجة فسلم ولا ينفعكم قوله فاه اخطاب به مطلق لا يصح من ان يكون
دل به على الخصوص اه قلنا هو لم يدل به فقط على الخصوص بل مع القرنين التي
منصمها على ذلك بحيث لا يستقل واحد منهما بالدلالة عليه ولا يلزم
عدم صلاحيته للدلالة لمجرد اعدامها مع انضمام القرنين والالاتي الجا

اللفظ في وقت الحاجة فسلم ولا ينفعكم قوله فاه اخطاب به مطلق لا يصح من ان يكون
دل به على الخصوص اه قلنا هو لم يدل به فقط على الخصوص بل مع القرنين التي
منصمها على ذلك بحيث لا يستقل واحد منهما بالدلالة عليه ولا يلزم
عدم صلاحيته للدلالة لمجرد اعدامها مع انضمام القرنين والالاتي الجا

اللفظ في وقت الحاجة فسلم ولا ينفعكم قوله فاه اخطاب به مطلق لا يصح من ان يكون
دل به على الخصوص اه قلنا هو لم يدل به فقط على الخصوص بل مع القرنين التي
منصمها على ذلك بحيث لا يستقل واحد منهما بالدلالة عليه ولا يلزم
عدم صلاحيته للدلالة لمجرد اعدامها مع انضمام القرنين والالاتي الجا

اللفظ في وقت الحاجة فسلم ولا ينفعكم قوله فاه اخطاب به مطلق لا يصح من ان يكون
دل به على الخصوص اه قلنا هو لم يدل به فقط على الخصوص بل مع القرنين التي
منصمها على ذلك بحيث لا يستقل واحد منهما بالدلالة عليه ولا يلزم
عدم صلاحيته للدلالة لمجرد اعدامها مع انضمام القرنين والالاتي الجا

اللفظ في وقت الحاجة فسلم ولا ينفعكم قوله فاه اخطاب به مطلق لا يصح من ان يكون
دل به على الخصوص اه قلنا هو لم يدل به فقط على الخصوص بل مع القرنين التي
منصمها على ذلك بحيث لا يستقل واحد منهما بالدلالة عليه ولا يلزم
عدم صلاحيته للدلالة لمجرد اعدامها مع انضمام القرنين والالاتي الجا

وما اعتذر به عنهم التمسيد في اتكافهم من تسمية الشهور اجماعا او بعد
الاعتدال بامتناع ادوارها والظن فيه بل هو على ما ذكرنا من ان جملة الناس لا يعرفون
الظفر حين دعوى الأجر الخالفوا وتناول الخلاف على وجه يمكن مجامعة
لدعوى الأجر وان بعد ادراكهم إجماع معنى وابته بمعنى تدويره في كنه
منوبيا الى الأئمة لا يخفى عليك ما فيه فان تسمية الشهور اجماعا لا ينجح
المناقشة التي ذكرناها وهي العذر عن المعنى المصطلح المتقرر في علم الأصول
من غير افتراض قرينة على ذلك مما مع ما فيه من الاعتناء بالبيان
جريمة شله كما سنذكر وسأعود الفتن بالخلاف عند دعوى الإجماع واضح
حال في الفساد من ان بين وقرب منه تأويل المخالف فانا زير في مواضع
لا يكاد نساولها يدلتا ويل وبالجملة فالاعتراف بالمخاطبة في كثير من المواضع
اخفف من ارتكاب الاعتذار ولعل هذا الموضوع من مباحث العلم اذا عرفت
فيمهنا فوالله الذي الحق امتناع الطلاء عادة على حصول الإجماع في زماننا
هذا وما ضاهاه من غير جهة النقل الا لسبيل الى العالم بقوله الامام كيف هو
موقوف على وجود المجتهدين المحبوبين ليدخل في جملتهم ويكون قوله مستورا
بين اقوالهم وهذا مما يقطع بانتفاء كل إجماع يدعى كلام الأصحاب ما يقرب
من عصر الشيخ الى زماننا هذا وليس مستندا الى نقل متواتر واحدا حيث
يعتبو ومع القرن المفيدة للعلم فلا بد من ان يراد به ما ذكره الشهيد من
الشهرة واما الزمان السابق عما ذكرناه المقدّر لبعض علماء الإمامية واسكان

[illegible]

الحمد لله

Handwritten text in a cursive script, likely a manuscript or a letter, written on aged paper. The text is dense and fills most of the page, with some lines starting with large, ornate initial letters. The ink is dark, and the paper shows signs of wear and discoloration.

۱۵۴
 ۱۵۳
 ۱۵۲
 ۱۵۱
 ۱۵۰
 ۱۴۹
 ۱۴۸
 ۱۴۷
 ۱۴۶
 ۱۴۵
 ۱۴۴
 ۱۴۳
 ۱۴۲
 ۱۴۱
 ۱۴۰
 ۱۳۹
 ۱۳۸
 ۱۳۷
 ۱۳۶
 ۱۳۵
 ۱۳۴
 ۱۳۳
 ۱۳۲
 ۱۳۱
 ۱۳۰
 ۱۲۹
 ۱۲۸
 ۱۲۷
 ۱۲۶
 ۱۲۵
 ۱۲۴
 ۱۲۳
 ۱۲۲
 ۱۲۱
 ۱۲۰
 ۱۱۹
 ۱۱۸
 ۱۱۷
 ۱۱۶
 ۱۱۵
 ۱۱۴
 ۱۱۳
 ۱۱۲
 ۱۱۱
 ۱۱۰
 ۱۰۹
 ۱۰۸
 ۱۰۷
 ۱۰۶
 ۱۰۵
 ۱۰۴
 ۱۰۳
 ۱۰۲
 ۱۰۱
 ۱۰۰
 ۹۹
 ۹۸
 ۹۷
 ۹۶
 ۹۵
 ۹۴
 ۹۳
 ۹۲
 ۹۱
 ۹۰
 ۸۹
 ۸۸
 ۸۷
 ۸۶
 ۸۵
 ۸۴
 ۸۳
 ۸۲
 ۸۱
 ۸۰
 ۷۹
 ۷۸
 ۷۷
 ۷۶
 ۷۵
 ۷۴
 ۷۳
 ۷۲
 ۷۱
 ۷۰
 ۶۹
 ۶۸
 ۶۷
 ۶۶
 ۶۵
 ۶۴
 ۶۳
 ۶۲
 ۶۱
 ۶۰
 ۵۹
 ۵۸
 ۵۷
 ۵۶
 ۵۵
 ۵۴
 ۵۳
 ۵۲
 ۵۱
 ۵۰
 ۴۹
 ۴۸
 ۴۷
 ۴۶
 ۴۵
 ۴۴
 ۴۳
 ۴۲
 ۴۱
 ۴۰
 ۳۹
 ۳۸
 ۳۷
 ۳۶
 ۳۵
 ۳۴
 ۳۳
 ۳۲
 ۳۱
 ۳۰
 ۲۹
 ۲۸
 ۲۷
 ۲۶
 ۲۵
 ۲۴
 ۲۳
 ۲۲
 ۲۱
 ۲۰
 ۱۹
 ۱۸
 ۱۷
 ۱۶
 ۱۵
 ۱۴
 ۱۳
 ۱۲
 ۱۱
 ۱۰
 ۹
 ۸
 ۷
 ۶
 ۵
 ۴
 ۳
 ۲
 ۱

العلم باقوالهم فيمكن فيه حصول الإجماع والعلم به بطريق التبع والى مثل هذا نظر
بعض علماء أهل الخلاف حيث قال الأضاف أنه لا طريق الى معرفة حصول الإجماع
الافى من الصحابة حيث كان المؤمنون قليلين يمكن معرفتهم بأسرهم على التفضل
واغرضه العلامة بما ناجز بما سائل الجمع عليها جونا طبعيا ونعلم اتفاق الأئمة
عليها علما وجديا نحصل بالتامع وقطاف الأخبار عليها وانت بعد الأئمة
بما قد ناه خبر وجهه اندفاع هذا الاعتراض عن ذلك القائل لأن ظاهر كلامه
أن الوقوف على الإجماع والعلم به ابتداء من غير جهة النقل غير ممكن عادة لأنهم
وكلام العلامة أنما يدل على حصول العلم به بطريق النقل كما يصحح به قوله الخ
علما وجديا نحصل بالتامع وقطاف الأخبار الثانية فالأشبه بنحو الذكرى لما
اتفق جماعة من الأصحاب لم يعلم لهم مخالف فليس إجماعاً قطعاً خصوصاً علم
العين المحرم بعدم دخول الأمام ح ومع عدم علم العين لا يعلم أن الباقي أيها
موافقون ولا يكفي عدم علم خلافهم فإن الإجماع هو الوفاق لا عدم علم خلافه
وهل هو حجة مع عدم متمسك ظن من حجة بقلية أو عقلية الظم ذلك لأن
عندنا لم يمنع من الإقحام على الأقل بغير علم ولا يلزم من عدم الظفر بالدليل
عدمه الدليل وهذا الكلام عندى ضعيف لأن العلامة إنما يؤمن معها اقتداء
الأئمة بغير ما يظن بالإجماع ما دله لا وليس الخطأ بما مؤن على انظرون الشافعي
حكى فيها ايضاً عن بعض الأصحاب الخاق المشهور بالجمع عليهم واستقبره ان كان

واما في هذا الموضع
 بالقرعة في غير الجلب
 انما كان بالقرعة في الجلب
 واما في هذا الموضع
 بالقرعة في غير الجلب
 انما كان بالقرعة في الجلب

قوله ولم يعلم امرنا لطف الله والتعظيم من لا يكون من نعمة وهوان
 الامانة فلا يكون بشما صهم معلوم في اول فصيل له قول الله
 نيقم عليهم ما كانوا فاعادوا ولا ولا القدير بريح الماء يكون
 فيهم بوجه الزنباق في هذه الاحكام من خمسة
 ونحو واحد من هذه الاحكام
 نيقم في الاصل في قوله
 الشريعة لا تميزه
 في الحقيقة
 اجمع حقيق في بعضه اجماع في بعضه في بعضه اجماع في بعضه
 لا في ذلك في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه

مرارة تارة الحق في الحقيقة التي كونه اجماعا واحتج له بمثل ما قاله في الفتوى التي

لا يعلم لها مخالف وبقوة النظر في جانب الشهرة سواء كان اثما رافيا في الرواية

بأن يكون تدوينها في الفتوى بما لا يصف بمجوما ذكرناه في الفتوى وبأن لا يشبه

التي تحصل معها قوة الظن هي الحاصلة قبل زمن الشيخ رة لا الواضحة بعده ولا

ما يوجد شهودا في كلامهم حدث بعد زمان الشيخ رة كجانبه عليه والده

في كتاب الرعاية والذي الغد في رية الحديث مبتدئا الوجه وهو كثر التقيا

الذي نشأ وابتعد الشيخ كانوا يتبعونه في الفتوى تقليدا لكثرة اعتقادهم فيه

وحسن نظائهم به فلما جاء المتأخرون ووجدوا احكاما مشهورة قد جرى بها

الشيخ ومتابعوه فحبوها شهيرة بين العلماء ومادروا ان مرجعها الى الشيخ

وان الشهرة انما حصلت بتابعه قال والده وامن اطاع على هذا الزعم نجا

وتحققته من غير تقليد الشيخ الفاضل المحقق سيدنا الدين محمود الحضي والسيد

رضو الدين بن طائوس وجماعته وقال السيد رة في كتاب المعنى بالهجة ثم رة

اخبرني جدي الصالح ودام بن ابي فراس ان المحصى حدثه انه لم يبق للأمامية

مفتى على التحقيق بل كلهم حالي وقال السيد عقيب ذلك والآن فقد ظهر ان الذي

يقوى ويجاب على سبيل ما حفظ من كلام العلماء المتقدمين **كل** اختلاف

اهل العصر على قولين لا يحتاجون فيهما قبل يجوز احداث قول ثالث خلافا بين

اهل الخلاف ومثلوا له بمثله منها ان يطا المشتري في الكونم بحجة ما عجب فكا

بأن يكون تدوينها في الفتوى بما لا يصف بمجوما ذكرناه في الفتوى وبأن لا يشبه

التي تحصل معها قوة الظن هي الحاصلة قبل زمن الشيخ رة لا الواضحة بعده ولا

بأن يكون تدوينها في الفتوى بما لا يصف بمجوما ذكرناه في الفتوى وبأن لا يشبه

[illegible]

على وجهين أحدهما في صورة لمع أو أرفع مجزأ
 [والمجزأ هو الذي لا يجرى فيه جواز] والآخر في صورة
 فلم يجز وأما في صورة الجواز لم يخالف إجماعاً أو
 المنع مطلقاً لأن الأمام في أحد الطائفتين فرخه
 والأخرى على خلافه وإذا كانت الثانية بمنتهى
 الأولى وهكذا القول فيما زاد أصل أن لم يفرق
 نصت على المنع من الفصل فلا إشكال وأن ع
 علاقة بحيث يلزم من العمل بأحد بهما العمل بالآخر
 وإبوين وأسرة وإبوين فمن قال للأقم ثلثاً
 من قال ثلث الباقية قال في الموضوعين الآتين س
 بينهما علاقة فالجواز الفصل بينهما والذي

ما عليه يكون واجبا على الجميع
 من التمسك به ثم لا يجوز ان يتخلف به من
 لا مانع سواء فجاز والتجهر على
 ما قطعنا فالحق مع واحدة منهما
 في الصفة فالثالثة كل بطر
 فصل الأئمة بين مسلمين فان
 لم يكن بينهم من يشترط ائمة المراتب وهذا علمنا
 عدم النص فان كان بين السنية
 الأخرى لم يحز الفصل كما في رجب
 صل التركة قال في الموضعين
 بين فانه فصل وان لم يكن
 يأتي على مذهبا عدم الجواز لا

ووجودها بقائه في الجميع وهذا كله
من سلكها
واضح

فان كان مقتضى القولين على ما في الخبر من انهما معا في الخبرين
فان كان مقتضى القولين على ما في الخبر من انهما معا في الخبرين
فان كان مقتضى القولين على ما في الخبر من انهما معا في الخبرين

فان كان مقتضى القولين على ما في الخبر من انهما معا في الخبرين
فان كان مقتضى القولين على ما في الخبر من انهما معا في الخبرين
فان كان مقتضى القولين على ما في الخبر من انهما معا في الخبرين

فان كان مقتضى القولين على ما في الخبر من انهما معا في الخبرين
فان كان مقتضى القولين على ما في الخبر من انهما معا في الخبرين
فان كان مقتضى القولين على ما في الخبر من انهما معا في الخبرين

واصل في اختلاف الأمامية على قولين فان كانت حكما لاطاعة

معلومه النسب لم يكن الإمام أحدهم كما يخفى في الطائفة الأخرى وان لم يكن
معلومه النسب فان كان مع احكام الطائفتين دلالة قطعية توجب العلم
وجب العمل على قولها لان الامام معها قطعاً وان لم يكن مع احدهما دليل
فالمع فالتوجه بحكمه المحقق عن الشيخ الغدير في العمل بما يماثل في غيره الى
الاصحاب باطراح القولين والتمس دليل من غيرهما ثم نقل عن الشيخ تضعيف
هذا القول بانهم يلزم منهم اطلاق قول الامام ومبطل هذا بطل ما ذكره لان
الامامة اذا اختلفت على قولين فكل طائفة توجب العمل بقولها وتنعى
العمل بقول الآخر فلو تخيرنا الاستعانة ما حظره المعصوم قلت كلام المحقق
جيد الذي يميل الحبيب علينا بعدم وقوع مثل ما تقدمت الاشارة اليه
فان قال في المحقق انه اختلفت الامامة على قولين احدهما فمبطل
اتفاقهما بعد ذلك على احكام القولين قال الشيخ انه قلنا بالخير لم يصح
اتفاقهم بعد الخلاف لان ذلك بدعي على ان القول الآخر باطل وقد قلنا
انهم يخبرون في العمل ونفاه ان يقول لم لا يمتدح ان يكون الخبر مشروطاً
بعدم الاتفاق فيما بعد وعلى هذا الاحتمال يصح الاجماع بعد الخلاف وكان
المحقق يميناً كالسابق في ثمانية الحسن والوضوح **اصل** في اختلاف الناس في
ثبوت الاجماع بخبر الواحد بناء على كونه خبراً فاصلاً اليه قوم وانكروا خبره

واصل في اختلاف الامامة على قولين فان كانت حكما لاطاعة

معلومه النسب لم يكن الإمام أحدهم كما يخفى في الطائفة الأخرى وان لم يكن
معلومه النسب فان كان مع احكام الطائفتين دلالة قطعية توجب العلم
وجب العمل على قولها لان الامام معها قطعاً وان لم يكن مع احدهما دليل
فالمع فالتوجه بحكمه المحقق عن الشيخ الغدير في العمل بما يماثل في غيره الى
الاصحاب باطراح القولين والتمس دليل من غيرهما ثم نقل عن الشيخ تضعيف
هذا القول بانهم يلزم منهم اطلاق قول الامام ومبطل هذا بطل ما ذكره لان
الامامة اذا اختلفت على قولين فكل طائفة توجب العمل بقولها وتنعى
العمل بقول الآخر فلو تخيرنا الاستعانة ما حظره المعصوم قلت كلام المحقق
جيد الذي يميل الحبيب علينا بعدم وقوع مثل ما تقدمت الاشارة اليه
فان قال في المحقق انه اختلفت الامامة على قولين احدهما فمبطل
اتفاقهما بعد ذلك على احكام القولين قال الشيخ انه قلنا بالخير لم يصح
اتفاقهم بعد الخلاف لان ذلك بدعي على ان القول الآخر باطل وقد قلنا
انهم يخبرون في العمل ونفاه ان يقول لم لا يمتدح ان يكون الخبر مشروطاً
بعدم الاتفاق فيما بعد وعلى هذا الاحتمال يصح الاجماع بعد الخلاف وكان
المحقق يميناً كالسابق في ثمانية الحسن والوضوح **اصل** في اختلاف الناس في
ثبوت الاجماع بخبر الواحد بناء على كونه خبراً فاصلاً اليه قوم وانكروا خبره

فان كان مقتضى القولين على ما في الخبر من انهما معا في الخبرين
فان كان مقتضى القولين على ما في الخبر من انهما معا في الخبرين
فان كان مقتضى القولين على ما في الخبر من انهما معا في الخبرين

هذا هو الكلام الذي هو المراد بالعلم في هذا المقام وهو العلم بالحقائق والافعال
 والافعال هي التي هي في الوجود والعدم والحقائق هي التي هي في الوجود والعدم
 والافعال هي التي هي في الوجود والعدم والحقائق هي التي هي في الوجود والعدم
 والافعال هي التي هي في الوجود والعدم والحقائق هي التي هي في الوجود والعدم

هذا هو الكلام الذي هو المراد بالعلم في هذا المقام وهو العلم بالحقائق والافعال
 والافعال هي التي هي في الوجود والعدم والحقائق هي التي هي في الوجود والعدم
 والافعال هي التي هي في الوجود والعدم والحقائق هي التي هي في الوجود والعدم
 والافعال هي التي هي في الوجود والعدم والحقائق هي التي هي في الوجود والعدم

هذا هو الكلام الذي هو المراد بالعلم في هذا المقام وهو العلم بالحقائق والافعال
 والافعال هي التي هي في الوجود والعدم والحقائق هي التي هي في الوجود والعدم
 والافعال هي التي هي في الوجود والعدم والحقائق هي التي هي في الوجود والعدم
 والافعال هي التي هي في الوجود والعدم والحقائق هي التي هي في الوجود والعدم

المصدقين نقل بالنسبة الى نقل الخبر والنظر في باب التراجع الى مصدره مما
 مشروط بانقاء ما ياد بزيد عليه في الجانب الاخر كما تستعمل الثانية
 قد علمت ان بعض الاصحاب استعمل لفظ الابعاج في الشهور من غير ترتيب
 في كلامهم على تعيين المراد من هذا شأنه لا يستعمل ما يتبعه من الابعاج الا
 ان يبين ان المراد الغنى المصطلح على ايطته واحدا للكم لان منه في اهل
 مساواة الشهور للابعاج في الحجة كما اتفق ذلك فلا يجوز عليه في الاعتقاد
 به وذلك المطالب السادس في الاخبار اصليته

هذا هو الكلام الذي هو المراد بالعلم في هذا المقام وهو العلم بالحقائق والافعال
 والافعال هي التي هي في الوجود والعدم والحقائق هي التي هي في الوجود والعدم
 والافعال هي التي هي في الوجود والعدم والحقائق هي التي هي في الوجود والعدم
 والافعال هي التي هي في الوجود والعدم والحقائق هي التي هي في الوجود والعدم

الخبر الى متواز واحد فالتوازي هو خبر جاعل يفيد نفي العلم بصدقه ولا
 ريب في امكانه وهو نوع ولا يخبر بما يحكم من خلاف بعض وكذا الملل الفاع
 في ذلك فانه ثبت ومكافاة لاننا نجد العلم الضعيف بالبلاد النائية وانما
 الخالية كاجل العلم بالمحسوس والفرق بينهما فيما يعود الى الحجم وما ذلك الا
 بالاجزاء قطعاً وقد وردوا عليها اشكوكا منها ان وجود الكذب على كل واحد
 من الخبرين فيجوز على الجمل ان لا ينافي كذب واحد كذب الاخرين قطعاً ولا
 المجموع مركب من الاحاد بل هو نفسهما فاذا فرض كذب كل واحد فقد كذب
 الجميع ومع وجوده لا يحصل العلم ومنها انه يلزم تصديق اليقين والنقاد
 فيما نقلوه عن موسى وعيسى عليهما السلام انه قال لا نبى بعدى وهو ما
 وهو ما في نبوة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم فكذلك ومنها ان اجتماع الخلق الكثر على كذب

هذا هو الكلام الذي هو المراد بالعلم في هذا المقام وهو العلم بالحقائق والافعال
 والافعال هي التي هي في الوجود والعدم والحقائق هي التي هي في الوجود والعدم
 والافعال هي التي هي في الوجود والعدم والحقائق هي التي هي في الوجود والعدم
 والافعال هي التي هي في الوجود والعدم والحقائق هي التي هي في الوجود والعدم

هذا هو الكلام الذي هو المراد بالعلم في هذا المقام وهو العلم بالحقائق والافعال
 والافعال هي التي هي في الوجود والعدم والحقائق هي التي هي في الوجود والعدم
 والافعال هي التي هي في الوجود والعدم والحقائق هي التي هي في الوجود والعدم
 والافعال هي التي هي في الوجود والعدم والحقائق هي التي هي في الوجود والعدم

هذا هو الكلام الذي هو المراد بالعلم في هذا المقام وهو العلم بالحقائق والافعال
 والافعال هي التي هي في الوجود والعدم والحقائق هي التي هي في الوجود والعدم
 والافعال هي التي هي في الوجود والعدم والحقائق هي التي هي في الوجود والعدم
 والافعال هي التي هي في الوجود والعدم والحقائق هي التي هي في الوجود والعدم

[illegible][illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا العلم بالثواتر يوقف على اجتماع شرائط بعضها في الغيبين وبعضها في السامعين فالأول ثلاثة الأول ان يبلغوا في الكثرة حدا يمنع معنى العادة نواظروهم على الكذب الثاني ان يستند علمهم الى الحجة فانما في مثل حديث

اعا

الغيبين في الأول والأخرى الواسطة بالغاما بلغ عدد الثواتر والثاني امران الأول ان لا يكونوا علمين بما اخبروا عنه اخطار الا احتمال التحصيل الحاصل الثاني ان لا يكون السامع قد سبق بشبهة او تقليد نوذ الى اعتقاد نفى موجب الخبر وهذا الشرط ذكره السيد وهو جند وحكاة عنه جاز من الجهود ساكنين عنه فالاستدلال اذ كان هذا العلم يعنى الحاصل من الثواتر مستندا الى العادة وليس بموجب سبب جاز في شرط الزمان والنقصان بحسب ما يعلم الله نعم من المصلحة وانما احتجنا الى هذا الشرط لتأليف لنا في بين خبر البلدان والأخبار الواردة بمجرات النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الجذع وانفاق الفم وتبليغ الحصى وما اشبه ذلك اذ في خبرنا ايضا بين خبر البلدان وخبر النص الجلى على امي المؤمنين الذي في العامة ينقله والاخرى ان يكون العلم بذلك كله ضروريا كما جرت في أخبار البلدان وقد شرط بعض هذا شرط اخر ظاهرة الفساد في الأقاليم عنها اخرى فائدة فتشكروا الأخبار في الواقع وتختلف ولكن يشمل كل

هذا العلم بالثواتر يوقف على اجتماع شرائط بعضها في الغيبين وبعضها في السامعين فالأول ثلاثة الأول ان يبلغوا في الكثرة حدا يمنع معنى العادة نواظروهم على الكذب الثاني ان يستند علمهم الى الحجة فانما في مثل حديث

الغيبين في الأول والأخرى الواسطة بالغاما بلغ عدد الثواتر والثاني امران الأول ان لا يكونوا علمين بما اخبروا عنه اخطار الا احتمال التحصيل الحاصل الثاني ان لا يكون السامع قد سبق بشبهة او تقليد نوذ الى اعتقاد نفى موجب الخبر وهذا الشرط ذكره السيد وهو جند وحكاة عنه جاز من الجهود ساكنين عنه فالاستدلال اذ كان هذا العلم يعنى الحاصل من الثواتر مستندا الى العادة وليس بموجب سبب جاز في شرط الزمان والنقصان بحسب ما يعلم الله نعم من المصلحة وانما احتجنا الى هذا الشرط لتأليف لنا في بين خبر البلدان والأخبار الواردة بمجرات النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الجذع وانفاق الفم وتبليغ الحصى وما اشبه ذلك اذ في خبرنا ايضا بين خبر البلدان وخبر النص الجلى على امي المؤمنين الذي في العامة ينقله والاخرى ان يكون العلم بذلك كله ضروريا كما جرت في أخبار البلدان وقد شرط بعض هذا شرط اخر ظاهرة الفساد في الأقاليم عنها اخرى فائدة فتشكروا الأخبار في الواقع وتختلف ولكن يشمل كل

واحد

١٠٠٠
 ٩٩٩
 ٩٩٨
 ٩٩٧
 ٩٩٦
 ٩٩٥
 ٩٩٤
 ٩٩٣
 ٩٩٢
 ٩٩١
 ٩٩٠
 ٩٨٩
 ٩٨٨
 ٩٨٧
 ٩٨٦
 ٩٨٥
 ٩٨٤
 ٩٨٣
 ٩٨٢
 ٩٨١
 ٩٨٠
 ٩٧٩
 ٩٧٨
 ٩٧٧
 ٩٧٦
 ٩٧٥
 ٩٧٤
 ٩٧٣
 ٩٧٢
 ٩٧١
 ٩٧٠
 ٩٦٩
 ٩٦٨
 ٩٦٧
 ٩٦٦
 ٩٦٥
 ٩٦٤
 ٩٦٣
 ٩٦٢
 ٩٦١
 ٩٦٠
 ٩٥٩
 ٩٥٨
 ٩٥٧
 ٩٥٦
 ٩٥٥
 ٩٥٤
 ٩٥٣
 ٩٥٢
 ٩٥١
 ٩٥٠
 ٩٤٩
 ٩٤٨
 ٩٤٧
 ٩٤٦
 ٩٤٥
 ٩٤٤
 ٩٤٣
 ٩٤٢
 ٩٤١
 ٩٤٠
 ٩٣٩
 ٩٣٨
 ٩٣٧
 ٩٣٦
 ٩٣٥
 ٩٣٤
 ٩٣٣
 ٩٣٢
 ٩٣١
 ٩٣٠
 ٩٢٩
 ٩٢٨
 ٩٢٧
 ٩٢٦
 ٩٢٥
 ٩٢٤
 ٩٢٣
 ٩٢٢
 ٩٢١
 ٩٢٠
 ٩١٩
 ٩١٨
 ٩١٧
 ٩١٦
 ٩١٥
 ٩١٤
 ٩١٣
 ٩١٢
 ٩١١
 ٩١٠
 ٩٠٩
 ٩٠٨
 ٩٠٧
 ٩٠٦
 ٩٠٥
 ٩٠٤
 ٩٠٣
 ٩٠٢
 ٩٠١
 ٩٠٠
 ٨٩٩
 ٨٩٨
 ٨٩٧
 ٨٩٦
 ٨٩٥
 ٨٩٤
 ٨٩٣
 ٨٩٢
 ٨٩١
 ٨٩٠
 ٨٨٩
 ٨٨٨
 ٨٨٧
 ٨٨٦
 ٨٨٥
 ٨٨٤
 ٨٨٣
 ٨٨٢
 ٨٨١
 ٨٨٠
 ٨٧٩
 ٨٧٨
 ٨٧٧
 ٨٧٦
 ٨٧٥
 ٨٧٤
 ٨٧٣
 ٨٧٢
 ٨٧١
 ٨٧٠
 ٨٦٩
 ٨٦٨
 ٨٦٧
 ٨٦٦
 ٨٦٥
 ٨٦٤
 ٨٦٣
 ٨٦٢
 ٨٦١
 ٨٦٠
 ٨٥٩
 ٨٥٨
 ٨٥٧
 ٨٥٦
 ٨٥٥
 ٨٥٤
 ٨٥٣
 ٨٥٢
 ٨٥١
 ٨٥٠
 ٨٤٩
 ٨٤٨
 ٨٤٧
 ٨٤٦
 ٨٤٥
 ٨٤٤
 ٨٤٣
 ٨٤٢
 ٨٤١
 ٨٤٠
 ٨٣٩
 ٨٣٨
 ٨٣٧
 ٨٣٦
 ٨٣٥
 ٨٣٤
 ٨٣٣
 ٨٣٢
 ٨٣١
 ٨٣٠
 ٨٢٩
 ٨٢٨
 ٨٢٧
 ٨٢٦
 ٨٢٥
 ٨٢٤
 ٨٢٣
 ٨٢٢
 ٨٢١
 ٨٢٠
 ٨١٩
 ٨١٨
 ٨١٧
 ٨١٦
 ٨١٥
 ٨١٤
 ٨١٣
 ٨١٢
 ٨١١
 ٨١٠
 ٨٠٩
 ٨٠٨
 ٨٠٧
 ٨٠٦
 ٨٠٥
 ٨٠٤
 ٨٠٣
 ٨٠٢
 ٨٠١
 ٨٠٠
 ٧٩٩
 ٧٩٨
 ٧٩٧
 ٧٩٦
 ٧٩٥
 ٧٩٤
 ٧٩٣
 ٧٩٢
 ٧٩١
 ٧٩٠
 ٧٨٩
 ٧٨٨
 ٧٨٧
 ٧٨٦
 ٧٨٥
 ٧٨٤
 ٧٨٣
 ٧٨٢
 ٧٨١
 ٧٨٠
 ٧٧٩
 ٧٧٨
 ٧٧٧
 ٧٧٦
 ٧٧٥
 ٧٧٤
 ٧٧٣
 ٧٧٢
 ٧٧١
 ٧٧٠
 ٧٦٩
 ٧٦٨
 ٧٦٧
 ٧٦٦
 ٧٦٥
 ٧٦٤
 ٧٦٣
 ٧٦٢
 ٧٦١
 ٧٦٠
 ٧٥٩
 ٧٥٨
 ٧٥٧
 ٧٥٦
 ٧٥٥
 ٧٥٤
 ٧٥٣
 ٧٥٢
 ٧٥١
 ٧٥٠
 ٧٤٩
 ٧٤٨
 ٧٤٧
 ٧٤٦
 ٧٤٥
 ٧٤٤
 ٧٤٣
 ٧٤٢
 ٧٤١
 ٧٤٠
 ٧٣٩
 ٧٣٨
 ٧٣٧
 ٧٣٦
 ٧٣٥
 ٧٣٤
 ٧٣٣
 ٧٣٢
 ٧٣١
 ٧٣٠
 ٧٢٩
 ٧٢٨
 ٧٢٧
 ٧٢٦
 ٧٢٥
 ٧٢٤
 ٧٢٣
 ٧٢٢
 ٧٢١
 ٧٢٠
 ٧١٩
 ٧١٨
 ٧١٧
 ٧١٦
 ٧١٥
 ٧١٤
 ٧١٣
 ٧١٢
 ٧١١
 ٧١٠
 ٧٠٩
 ٧٠٨
 ٧٠٧
 ٧٠٦
 ٧٠٥
 ٧٠٤
 ٧٠٣
 ٧٠٢
 ٧٠١
 ٧٠٠
 ٦٩٩
 ٦٩٨
 ٦٩٧
 ٦٩٦
 ٦٩٥
 ٦٩٤
 ٦٩٣
 ٦٩٢
 ٦٩١
 ٦٩٠
 ٦٨٩
 ٦٨٨
 ٦٨٧
 ٦٨٦
 ٦٨٥
 ٦٨٤
 ٦٨٣
 ٦٨٢
 ٦٨١
 ٦٨٠
 ٦٧٩
 ٦٧٨
 ٦٧٧
 ٦٧٦
 ٦٧٥
 ٦٧٤
 ٦٧٣
 ٦٧٢
 ٦٧١
 ٦٧٠
 ٦٦٩
 ٦٦٨
 ٦٦٧
 ٦٦٦
 ٦٦٥
 ٦٦٤
 ٦٦٣
 ٦٦٢
 ٦٦١
 ٦٦٠
 ٦٥٩
 ٦٥٨
 ٦٥٧
 ٦٥٦
 ٦٥٥
 ٦٥٤
 ٦٥٣
 ٦٥٢
 ٦٥١
 ٦٥٠
 ٦٤٩
 ٦٤٨
 ٦٤٧
 ٦٤٦
 ٦٤٥
 ٦٤٤
 ٦٤٣
 ٦٤٢
 ٦٤١
 ٦٤٠
 ٦٣٩
 ٦٣٨
 ٦٣٧
 ٦٣٦
 ٦٣٥
 ٦٣٤
 ٦٣٣
 ٦٣٢
 ٦٣١
 ٦٣٠
 ٦٢٩

~~~~~

[illegible]





القبول فيه اجتنابا للحجج الخطاب فان قيل ذكر الثقة في الآية يدل على ان المراد بالآية  
نقد القوي وقبول الواحد فيها موضع وفاق قلت هذا موقوف على ثبوت  
عنفية المعنى المعروف بين الفقهاء والاصوليين للثقة في زمن الرسول  
على الوجه المعبر بحجج الخطاب عليه واثبت لكم هنا باثباته ومعناه اللغوي  
مطلق الثقة فيجيب المحل عليه لاصالة بقاءه حتى يعلم القائل عنه ولم يثبت حصوله  
في ذلك العصر الثاني قوله ثم ان جاكتم فاسق نبأ فثبتوا وجه الدلالة  
سجانه علق وجوب التثبت على محي الفاسق فينتفي عند استقائه عملا بمفهوم  
الشرط واذا لم يجب التثبت عند محي غير الفاسق فاما ان يجب القبول وهو المظن  
او الرد وهو بطلانه بقض كونه اسو، حالا من الفاسق وفساده بين رد  
يقال ان دلالة المفهوم ضعيفة مدفع بان الاحتجاج به مبني على القول  
بجتيته فيكون ح من الظواهر التي يجب التثبت بها الثالث اجاب قدا  
الاحتجاج الذين عاصروا الائمة واخذوا عنهم او قاربوا اصولهم على  
اخبار الاحاد وتدوينها والاعتناء بها الرداءة والتفحص عن المقبول والرد  
والبحث عن الثقة والضعيف واشتمار ذلك بينهم في كل عصر من تلك  
العصا وفي زمن امام بعد امام ولم ينقل عن احد منهم انكار ذلك او  
مصيب الى خلافه ولا روى عن الائمة حديث بضاده مع كثرة الروايات  
عنهم في فنون الاحكام قال العلامة في التمهيد اما الامامية فالاجابيون

[illegible]

[illegible][illegible]

ثم لم يقولوا في أصول الدين وفروعه إلا على أخبار الأئمة الموقرة عن الأئمة  
الأصوليون منهم كما في جعفر الطوسي وغيره وافقوا على قبول الخبر الواحد ولم  
يكره أحد من هؤلاء اتباعه وشبهته حصلت لهم وحكي المحققة عن الشيخ  
سلوة هذا الطريق في الاحتجاج للعمل بأخبار الرتبة عن الأئمة، مقصود  
عليه فادعى الإجماع على ذلك وذكر أن قديم الاحتجاج حديثهم إذا طوب  
بصحته ما اتفق به المفتي منهم عولوا على المنقول في أصولهم المعتمدة كتبهم  
المقدونة فبإسلام له خصم منهم الدعوى في ذلك وهذه حجيتهم من ضمن الخبر  
الذي فمن الأئمة عليهم السلام فلو أن العمل بهذه الأخبار جاز لا نكره وربما  
من العامليين وموافقونا من أهل الخلاف احتجوا بمثل هذه الطريقة أيضا  
فقالوا إن التابعين والصحابة أجمعوا على ذلك بدليل ما نقل عنهم من أن  
خبر الواحد وعلمهم به في الوقائع المختلفة التي لا تكاد تخص وقد ذكرنا ذلك  
مرة بعد مرة أخرى وشاع وذاع بينهم ولم ينكر عليهم أحد والآن نقول  
بوجوب العلم العادي باتفاقهم كما نقول في الرابع أن باب العلم القطعي  
بالأحكام الشرعية التي لم يعلم بالضرورة من الدين ومن مذهب أهل البيت  
في نحو ما أمسك قطعاً الوجود من إلهما لا يفيد غير الظن لفقد السنة  
للمتواترة وانقطاع طريق الإطلاع على الإجماع من غير جملة النقل بخبر الواحد  
ووضوح كون أصل البرائة لا يفيد غير الظن وكون الكتاب ظني الدلالة

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

إذا تحقق انشاده بما به العلم في حكم شرعي كان التكليف فيه بالظن قطعاً ولا  
 فاض من الظن إذا كان له جهات متعددة متفاوتة بالقوة والضعف لعدم  
 عن القوى منها إلى الضعيف فيجب ولا ريب أن كثيراً من أخبار الأحكام يحصل  
 بها من الظن بما لا يحصل بشئ من سائر الأدلة فيجب تقديم العمل بها لإيقان  
 لو تم هذا الدليل الوجوب فماذا حصل للحاكم من شهادة العدل الواحد في  
 ظن أقوى من الظن بالحاصل بشهادة العدلين إن يحكم بالواحد وبالآخر  
 وهو خلاف الأجماع لأننا نقول ليس الحكم في الشهادة منوطاً بالظن بل بالشهادة  
 العدلين فينتفى باستقامتهما ومثلها القوي والأقرب فيهما كإشاد اليه بالحق  
 في معنى الأسباب والشروط الشرعية كزوال الشمس وطول العجم بالنسبة إلى  
 الأحكام المتعلقة بها بخلاف محل النزاع فإن المفروض فيه كون التكليف  
 منوطاً بالظن لا بإيقان الحكم السقاء من ظ الكتاب معلوم لا مضمون وذلك  
 واسطة خفية مقدمة خارجية وهي فتح خطاب الحكيم بالخطأ هو  
 خلافه من غير دلالة يصور عنه ذلك الظاهر لسنا ولكن ذلك لمن خصص  
 من قبل الشهادة لا بعدل عنه إلى غيره لا بدليل لأننا نقول أحكام  
 كتاب حكيم من قبل خطاب الشافعية وقد مر أنه مخصوص بالوجود في  
 بيان الخطاب وإن ثبوت حكمه في حق من تأخر عما هو بالأجماع وقضاء  
 ضرورية باشتراك التكليف بين الكل ورح فمن الجائز أن يكون مما فرق بعض







من الحجة لما صورنا اليه دأى اجماع اوضوورة تقضى اشاركنا لهم في التكليف  
بمحصل العلم فجاء لا ريب في انفساد باب العلم به يحتاج ونام وهذا واضح لمن يتدبر

وتذكر ما ذكره السيد المصنف في جوابه اولا ان العلم الصوري وانما  
تكون العمل بخبر الواحد هم في حاصلنا الان قطعاً واعتمادنا في الحكم بذلك  
على نقله له فضل لغرضه اذ لم يحصل اليقينة منهم ما يخرج عن كونه خبراً واحداً  
وثانياً ان التكليف بالحال ليس بجائز عندنا ومعلوم ان تحصيل العلم القطعي

بالحكم الشرعي في محل الحاجة الى العمل بخبر الواحد الان مستحيل عادة وامكان  
في حصره وما قبله من ازمته ظهوراً لا يجدي بالشبهة الى زمان عدم  
الامكان ولعل الوجه في علومية مخالفة الامامية لغبرهم في هذا الفصل  
تمكنهم في تلك الاوقات من تحصيل العلم بالرجوع الى ائمتهم المعصومين  
فلم يحتاجوا الى اتباع الظن الحاصل من خبر الواحد كما منعوا مخالفة الفهم ولم  
يؤثروا على العلم وقد اورد السيد على نفسه في بعض كلامه سواء لاهذا

لفظه فان قيل ان اسد تم طريق العلم بالأخبار فلي اى شئ يقولون في الفقه  
كله واجاب بما حاصله ان معظم الفقه يعلم بالضرورة من مذاهبتنا  
بالاخبار المتواترة وما لم يتحقق في ان فيه راحة الاقل ونقول فيه على اجماع  
الامامية في كونه حجة على غيره ان كما ما يقع فيه الاختلاف بينهما  
انه اذا امكن تحصيل القطع بلحاذا الاقوال من طريق ما ذكرناه تعين العمل عليه

والأكتائحيين بين الأقوال المختلفة لفقد دليل التعيين ولا ريب أن ما أدعنا  
من علم معظم الفقه بالضرورة وبإجماع الأمامية أمر متنع في هذا الزمان و  
استباهة التكليف فيها بتحصيل العلم غير جائز والأكتفاء بالظن فيما بعد  
فيه العلم مما لا شك فيه ولا نزاع وقد ذكر في غير موضع كلامه أيضاً  
آخ الأخبار وغيرهما من الأدلة المفيدة للظن في الصلاحية لإثبات الأحكام

الشريعة في الجملة كما حققناه وأما مع إمكان تحصيل العلم فتوقف العمل  
بما لا يفيد على قيام الدليل القطعي عليه ولا حاجة لنا الآن إلى التحل في  
المبحث عن قيامه على العمل بخبر الواحد وعدمه مع أن السبق قد اتفق  
في جواب مسائل الثنائيات بأن أكثر أخبارنا المروية في كتبنا معلومة مقطوعة  
على صحتها أما بالنوازل وأما بامادة وعلامة دلت على صحتها وصحتها

فهي موجبة للعلم مقبضة للقطع وإن وجدناها مودعة في الكتب بسند  
مخصوص من طريق الأحاد وبقي الكلام في التذافع الواقع بين ما عراه إلى الآن  
وبين ما حكاه عن العلامة في التمايز فانه عجيب ويمكن أن يقال إن اعتماد  
المرضي فيما ذكره على ما عهده من كلام أوائل المتكلمين منهم والعمل بخبر الواحد  
بعيد عن طرفيهم وقد مرت حكاية المحقق عن ابن قيس وهو من جلهم القول  
بمنع القصد بعقلا وتعبلا العلامة على ما ظهر له من كلام الشيخ وأمثلة  
علمائنا المعشرين بالفقه والحديث حيث اردوا الأخبار في كتبهم واسترجعوا

والأكتائحيين بين الأقوال المختلفة لفقد دليل التعيين ولا ريب أن ما أدعنا  
من علم معظم الفقه بالضرورة وبإجماع الأمامية أمر متنع في هذا الزمان و  
استباهة التكليف فيها بتحصيل العلم غير جائز والأكتفاء بالظن فيما بعد  
فيه العلم مما لا شك فيه ولا نزاع وقد ذكر في غير موضع كلامه أيضاً  
آخ الأخبار وغيرهما من الأدلة المفيدة للظن في الصلاحية لإثبات الأحكام  
الشريعة في الجملة كما حققناه وأما مع إمكان تحصيل العلم فتوقف العمل  
بما لا يفيد على قيام الدليل القطعي عليه ولا حاجة لنا الآن إلى التحل في  
المبحث عن قيامه على العمل بخبر الواحد وعدمه مع أن السبق قد اتفق  
في جواب مسائل الثنائيات بأن أكثر أخبارنا المروية في كتبنا معلومة مقطوعة  
على صحتها أما بالنوازل وأما بامادة وعلامة دلت على صحتها وصحتها  
فهي موجبة للعلم مقبضة للقطع وإن وجدناها مودعة في الكتب بسند  
مخصوص من طريق الأحاد وبقي الكلام في التذافع الواقع بين ما عراه إلى الآن  
وبين ما حكاه عن العلامة في التمايز فانه عجيب ويمكن أن يقال إن اعتماد  
المرضي فيما ذكره على ما عهده من كلام أوائل المتكلمين منهم والعمل بخبر الواحد  
بعيد عن طرفيهم وقد مرت حكاية المحقق عن ابن قيس وهو من جلهم القول  
بمنع القصد بعقلا وتعبلا العلامة على ما ظهر له من كلام الشيخ وأمثلة  
علمائنا المعشرين بالفقه والحديث حيث اردوا الأخبار في كتبهم واسترجعوا





[illegible]

[illegible]

على الطائفة علويها جماعة هذا صفهم ثم قال الحق ونحن نمنع هذه الذمى وكذا  
بليها ولو سلمنا هذا الاقتصار على الواضح التي عملت فيها باخبارنا صحت  
ولم يجر التعدي في العمل الى غير ما يدعى الخوض في الكذب مع ظهور البطلان  
وهذا الكلام جيد والقول باسقاط العدالة عندي هو الاقرب لئلا نلحق

بحسب الواقع بين وصف العدالة والفق في موضع الحاجة من أعباء هذا العلم  
لأن الملكية المذكورة إن كانت حاصلة فهو العدل والآفاق وتوسطها  
الحال إنما هو بين علم فقره وعدلته ولا يسيان تقدم العلم بالوصف لا  
يدخل في حقيقته ووجوب التثبت في الأية متعلق بفرض الوصف لا بما تقدم  
العلم به منه ومقتضى زيادة البحث والتقصص عن حصوله وعدمه الذي

ان قولنا ان الله اعطى كل ما يشاء من هذا الجملة مثلاً وما يقتضيه اداء  
 التوالد والخص من جميع هذين الوصفين لا الافتضار على من سبق العلم بهما  
 فيه وبتكون المراد من الآية هذا المعنى ان قوله تعالى ان تصبوا قوماً  
 بهما لـه فصبوا على ما علمتم فادمين تعليل للامرا بالتبتي اي كراهة ان

ومن البتة ان الوقوع في التدم لظهور عدم صدق المحسن بحصل من قبوله  
من الصفة الفوق في الواقع حيث لا يحجر مع باع الكذب ولا مدخلية لـ  
العلم بحصولها في ذلك اذا عرفت هذا فظهر لك انه يصير مقتضى نتائج  
وجوب التثبت عند خبر من له هذه الصفة في الواقع ونفس الامر في توقف

[illegible][illegible]



القول على العلم بانتقاما وهو يقتضي بلا حظه في الوساطة اشتراط العلم  
وبهذا التحقيق يظهر بطلان القول بقوله رواية المحمولى لا تتم مبنى على توسيط المحلل  
المستدل بالانقضاء من رواية يعقوب بن جرير بن العبد مشروفاً بالمشي فاذن لا أثر له في الاستدلال ولا في منع منقطع  
بين الفسق والعدالة وقد تبين فساد ما قالوا الشيخ فلا يتعلق له بجواب الوا  
وانما نظره فيه الى قضية العمل التي اذ عاه ولو لم يضر ليل لا تختص بانه عوظم  
الذية لكنه مره وبما اشار اليه المحقق وحاصله منع اصل العمل او لا بمعنى في العلم  
بحصوله فيحتاج متعبه الى اثباته وتبديل التثنية للموافقة على الحصول زود  
الاحتجاج ثانيا بان علمهم انما يدل على قبول تلك الاخبار بخصوصه لا مطلق  
ومن الجائز ان يكون العمل منوطا بانضمام القبر اليها لا بمجرد الاخبار وبقي في القفا  
اشكالاً شرعياً اليه بتقييد في الوساطة في ضد الحاجة وبوضع الحاجة وتغيره ان  
انتفاء الوساطة التفسير الذي ذكر انما يتم فبين بعد عمده عن اول زمان التكلف  
كما هو الغالب والواقع في رواية الاخبار التي هي محل الحاجة الى هذا البحث فان العلم  
قاضية بعدم انفكاك من هو كل من احد الوصفين واما حديث العبد المتكلمين  
فيمكن في حقه تحقق الوساطة بان لا يقع منه معصية نوجب الفسق ولا يكون له  
ملكه تصدق بها العدالة فان ذلك غير متنع وح ثبتت الوساطة فلا تقوم الحاجة  
باشتراط العدالة مطلقاً وحلها ان الوساطة المذكورة وان كانت ممكنة بالنظر  
الى فضل الامر ولكن العلم بوجودها متعذر لان العاصي غير منحصرة في الاعمال  
الظاهرة ولا ريب ان العلم بانتقام الباطنة متنع عادة بدون الملكة سلماً

[illegible]

122

[illegible]

بالاں صحیح و عالی الحق لا یقبل فیہما الزم ما یقبل فی ربیعہ الشاہد وهو فہمۃ

وهذا عندى هو الحق لنا انما شهادة ومن شأنها اعتبار العدد فيها كما هو  
ظوان مقتضاها شرطا لاعتبار حصول العلم بها والبيئة تقوم مقام  
شراعتي عنه وما يجوز ذلك يتوقف الاكفا به على الدليل الاحتجوا بان الحكم  
شرط الزاية فلا يزيد على شرطه وقد اكتفى في أصل الزاية بالواحد ونحو  
لهم بعض فاضل المتأخرين فاحتج بعموم المفهوم في إثباته ان جهالكما فاستنوا  
الى ان تركيبة الواحد داخله فيه بحيث يكون المركب عدلا لا يلزم التثبت عند  
خبره واللازم من ذلك الاكفا به والجواب عن الاول المطالبة بالدليل  
على نفي الزيادة على الشرط فلا نزاع الا يخرج دعوى سنا ولكن الشطرنج  
الزاية هو العدالة لا التعديل نعم هو احد الطرق الى المعرفة بالشرط سنا ولكن  
نعمادة الشطرنج هذا المعنى على شرطه بهذه الزيادة الخصوصية اظهره  
الشرعية عند من يحمل الجواب الواحد ان يبين ان الذي شرطها نفي المعرفة  
بمصولها على بعض الوجوه الى شهادة الشاهدين والشرط يكفي فيه الواجب  
والعجب من توجيه بعض فضلا المعاصرين لهذا الوجه من الحجية بانه ليس  
الاحكام الشرعية شرط يزيد على شرطه هذا الذي يقتضيه الاعتبار ان  
القول في هذا الحكم ينبغي زيادة بناسب طريق اهل القياس فكانه وضع في  
كلامهم وتعميم عليه من غير تأمل من لا يذكر العمل بالقياس ومما يثبت على ذلك  
ما وجدته في كلام بعض العامة حكاية عن بعض اخي منهم لم الاكفا بالواحد



[illegible]

وراجع فكل ما استندوا في هذه الأقوال على اعتبارات وأهية ووجوه دلالة  
لأن المعاد لا يتغير في زمانه ولا مكانه ولا اتصال بها فلا بد من ذكر السبب ليقرب التوضيح عن غيره بكونه لا يتغير زمانا  
لا بد في التعرض لذلك ما ولا علم في الأصحاح فلا بد من ذكرها لأنها لا بد من التعرض منها  
بالبحث في هذا الفصل قليل على ما وصل إلينا والذي استوجهه العلامة فكل ما

ان التوكيد والجراح ان كانا عارفين بالاسباب قبل الاطلاق فيها ما يجب ذكره  
 التبيين ما ذهب والى رة الى الاكتفاء بالاطلاق فيها ما يجب يعلم عدم الحاجة  
 فيما به يتحقق العدالة والوجوب ومع انتفاء ذلك يكون القبول موقوف على ذكر السبب  
 القوي وجهه لا يحتاج الى البيان ومنه يعلم ضعف ما استوفى العلم به

اصل ان تعارض الجمع والتعديلا قال اكثر الناس بقدم الجمع لان فيه حجة  
بينها اذ غاية قول العبد انه لم يعلم فسق والجرح يقول انا علمته فلو حكمنا  
بعدالته كان الجرح كاذبا واذا حكمنا بفسقه كانا صادقين والجمع اول ما  
امكن وهذه الحجة مدخولة ومن ثم قال السيد العلامة جمال الدين بن تاج  
ان كان مع احد هاتين الحجتين التبرر الصحيح باعتبار ما لم يعلم على الجمع  
والاوجب التوقف وما قاله هو الوجه في العلم اذا قال العبد حدثني عبد  
لم يكف في العلم برأيه على تقدير الاكتمال بتوكيد الواحد وكذا لو قال العبد  
ذلك بنا على اعتبارهما وهو اختيار والدي وذهب المحقق الى الاكتمال  
بغير بيان ونم حيث قال اذا قال اخبرني بعض اصحابنا عنى الأمانة بغير  
وان لم يصفه بالعدالة اذ لم يصفه بالفسق لان اخباره بمذمبه شهادة بما  
محمدا

من اهل

من اهل الامانة ولم يعلم منه الشك المانع من القبول فان قيل عن بعض اصحاب  
 لم يقبل لامكان ان يعنى نسبة الى الزيادة واهل العلم فيكون البحث في كل جملة  
 هذا كلامه وهو عجيب منه بعد ان طرأ عليه العبدية في الراوى لان الاحتجاج  
 ينحصر في الغد فلا سلمنا لكن التعديل لما يقبل مع انتفاء معارضة الحجج  
 له وانما يعلم الحال مع تعيين المعتدل وتعيينه لينظر هل جرح اولاد مع  
 الابهام لا يؤمن وجوده للمقتضى في نفسه بالاصل غير متوجه بعد العلم  
 الاختلاف في شأن كثير من الزيادة وبالجملة فلا بد للجهل به في البحث عن كلاما  
 يمكن ان يكون له معارض حتى يغلب على ظنه انتفاءه كما سبق التنبه عليه في  
 العمل بالعام قبل التخصيص اذا عرفت هذا فاعلم ان وصف جماعة من الصحابة  
 كثير من الروايات بالصحة من هذا القبيل لان في الحقيقة شهادة بتعديل  
 روايتها وهو محذور غير كاف في جواز العمل بالحديث بل لا بد من مراجعة السند  
 والنظر في حال الرواية ليؤمن من معارضة الحجج **اصل** لا بد للراوى من  
 يصح له من اجله رواية الحديث وتقبل منه بسببه وهو في الرواية عن الصحف  
 نفسه ظم عرف واما في الرواية عن الراوى فله وجوه اعلمها التماع عن  
 سواء كان بقوله في كتابه او باعلامه من حفظه وذهبه القرائة عليه مع  
 به وتصريحه بالاعتراف بمضمونه وذكذلك اجازته وادراكه لضعفه  
 ويجوز عن بعض الناس انكار جواز الرواية بالاجازة ويعزى الى ذلك خلافه

من اهل الامانة ولم يعلم منه الشك المانع من القبول فان قيل عن بعض اصحاب  
 لم يقبل لامكان ان يعنى نسبة الى الزيادة واهل العلم فيكون البحث في كل جملة  
 هذا كلامه وهو عجيب منه بعد ان طرأ عليه العبدية في الراوى لان الاحتجاج  
 ينحصر في الغد فلا سلمنا لكن التعديل لما يقبل مع انتفاء معارضة الحجج  
 له وانما يعلم الحال مع تعيين المعتدل وتعيينه لينظر هل جرح اولاد مع  
 الابهام لا يؤمن وجوده للمقتضى في نفسه بالاصل غير متوجه بعد العلم  
 الاختلاف في شأن كثير من الزيادة وبالجملة فلا بد للجهل به في البحث عن كلاما  
 يمكن ان يكون له معارض حتى يغلب على ظنه انتفاءه كما سبق التنبه عليه في  
 العمل بالعام قبل التخصيص اذا عرفت هذا فاعلم ان وصف جماعة من الصحابة  
 كثير من الروايات بالصحة من هذا القبيل لان في الحقيقة شهادة بتعديل  
 روايتها وهو محذور غير كاف في جواز العمل بالحديث بل لا بد من مراجعة السند  
 والنظر في حال الرواية ليؤمن من معارضة الحجج **اصل** لا بد للراوى من  
 يصح له من اجله رواية الحديث وتقبل منه بسببه وهو في الرواية عن الصحف  
 نفسه ظم عرف واما في الرواية عن الراوى فله وجوه اعلمها التماع عن  
 سواء كان بقوله في كتابه او باعلامه من حفظه وذهبه القرائة عليه مع  
 به وتصريحه بالاعتراف بمضمونه وذكذلك اجازته وادراكه لضعفه  
 ويجوز عن بعض الناس انكار جواز الرواية بالاجازة ويعزى الى ذلك خلافه

من اهل الامانة ولم يعلم منه الشك المانع من القبول فان قيل عن بعض اصحاب  
 لم يقبل لامكان ان يعنى نسبة الى الزيادة واهل العلم فيكون البحث في كل جملة  
 هذا كلامه وهو عجيب منه بعد ان طرأ عليه العبدية في الراوى لان الاحتجاج  
 ينحصر في الغد فلا سلمنا لكن التعديل لما يقبل مع انتفاء معارضة الحجج  
 له وانما يعلم الحال مع تعيين المعتدل وتعيينه لينظر هل جرح اولاد مع  
 الابهام لا يؤمن وجوده للمقتضى في نفسه بالاصل غير متوجه بعد العلم  
 الاختلاف في شأن كثير من الزيادة وبالجملة فلا بد للجهل به في البحث عن كلاما  
 يمكن ان يكون له معارض حتى يغلب على ظنه انتفاءه كما سبق التنبه عليه في  
 العمل بالعام قبل التخصيص اذا عرفت هذا فاعلم ان وصف جماعة من الصحابة  
 كثير من الروايات بالصحة من هذا القبيل لان في الحقيقة شهادة بتعديل  
 روايتها وهو محذور غير كاف في جواز العمل بالحديث بل لا بد من مراجعة السند  
 والنظر في حال الرواية ليؤمن من معارضة الحجج **اصل** لا بد للراوى من  
 يصح له من اجله رواية الحديث وتقبل منه بسببه وهو في الرواية عن الصحف  
 نفسه ظم عرف واما في الرواية عن الراوى فله وجوه اعلمها التماع عن  
 سواء كان بقوله في كتابه او باعلامه من حفظه وذهبه القرائة عليه مع  
 به وتصريحه بالاعتراف بمضمونه وذكذلك اجازته وادراكه لضعفه  
 ويجوز عن بعض الناس انكار جواز الرواية بالاجازة ويعزى الى ذلك خلافه

من اهل الامانة ولم يعلم منه الشك المانع من القبول فان قيل عن بعض اصحاب  
 لم يقبل لامكان ان يعنى نسبة الى الزيادة واهل العلم فيكون البحث في كل جملة  
 هذا كلامه وهو عجيب منه بعد ان طرأ عليه العبدية في الراوى لان الاحتجاج  
 ينحصر في الغد فلا سلمنا لكن التعديل لما يقبل مع انتفاء معارضة الحجج  
 له وانما يعلم الحال مع تعيين المعتدل وتعيينه لينظر هل جرح اولاد مع  
 الابهام لا يؤمن وجوده للمقتضى في نفسه بالاصل غير متوجه بعد العلم  
 الاختلاف في شأن كثير من الزيادة وبالجملة فلا بد للجهل به في البحث عن كلاما  
 يمكن ان يكون له معارض حتى يغلب على ظنه انتفاءه كما سبق التنبه عليه في  
 العمل بالعام قبل التخصيص اذا عرفت هذا فاعلم ان وصف جماعة من الصحابة  
 كثير من الروايات بالصحة من هذا القبيل لان في الحقيقة شهادة بتعديل  
 روايتها وهو محذور غير كاف في جواز العمل بالحديث بل لا بد من مراجعة السند  
 والنظر في حال الرواية ليؤمن من معارضة الحجج **اصل** لا بد للراوى من  
 يصح له من اجله رواية الحديث وتقبل منه بسببه وهو في الرواية عن الصحف  
 نفسه ظم عرف واما في الرواية عن الراوى فله وجوه اعلمها التماع عن  
 سواء كان بقوله في كتابه او باعلامه من حفظه وذهبه القرائة عليه مع  
 به وتصريحه بالاعتراف بمضمونه وذكذلك اجازته وادراكه لضعفه  
 ويجوز عن بعض الناس انكار جواز الرواية بالاجازة ويعزى الى ذلك خلافه



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

to

تجربہ

کتابخانه

تاریخ

یہ ان ہی کے لیے ہے

مسائل و مسائل

ج: ویکسیر باقرینه و...

برو نفس الله مريم الخاتون

أدلة القول بالشارب المضم

فہم انہما را جلالہ اے دیمہم میں انہما

ابو ذر غفیل بن عبد اللہ بن

الحمد لله رب العالمين

مجلس الشورى

الاجابة: نعم لانه

۱-۲-۱

معاً مہمدا ہو

صانعة في كل عام

القراءة على الراوى لأن

مفتی محمد رفیع الرحمن

قبولہ واثباتہ کر کے یہ ہم ان قبول

۱۰۰

نعم ان جمعا من الناس اجازوا في صور

والله اعلم بالصواب

حَدَّثَنِي وَشَوْهَدَ بِهِ غَيْرُ ثَلَاثِينَ قَوْلَهُ قَوْلَهُ

ازدواج اینها در مقابل دین و معاشرت

مقدما اذكنا الى المقتضى وحقنا به منعم است

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ

فصل در بیان فضیلت و کمالات ائمه اطهار علیهم السلام

پیر و ما را به جسد با دوید و می نمود بیا هم می بیند

نکاح و کراه او و غیره

قرآن مجید کی تعلیمات کے مطابق انسان کی زندگی کا مقصد اللہ کی رضا و مرضی کا حصول ہے۔

١٠٥

مع التبریر و التفسیر بقوله: يا ايها الذين آمنوا انزلوا من كل ثوب مما على الجاهل فانزلوه لان قولهم قد وجدوا هذا على ايمانهم فليبدلوه

وہم لکھی ہوئی ہے

من لفظه وادله وبرهانه عليه بعضه بعضا لك ولله المنة

سیدنا محمدؐ اور سیدنا ابوبکرؓ کے درمیان جو باتیں ہوئی ہیں ان سے ہمیں یہ سبق ملتا ہے کہ

أثبت وهذه من السيرة في عناية العرب فانه سد باب حجاز وما من

وَأَمَّا الْفُلُ فَأُرْسِلَتْ بِرَحْمَةٍ مِنَّا لِيُبَيِّنَ لَكُمْ آيَاتِنَا فَتَدَارَكُوا أَلَمًا لَّيِّنًا

این است قال الفراهی علی السج (ج ۱)

من عبادك ذكرك عبدك

وهذا البحث غير متفق في كلام الأصحاب وتحقيق القول فيه أن لجواز الرقابة  
بالأجازه معينين وضع الخلاف عن بعض أهل الخلاف في كل منها أحدهما قول  
الحديث والعلمية ونقل من المجازلة إلى غيره بلفظ يدل على الواقع كما خبرني  
أجازة ونحوه والقول بغيره في غاية التقوط لأن الأجازة في العرف أجازة  
بأمور مضبوطة معلومة ما موعن عليها من الغلط والتحريف ونحوها وما  
هذا شأنه لا وجه للتوقف في القبول والتبعية عنه بلفظ أخبرني وما في  
معناه مقيدا بقبوله أجازة تجوز مع القرينة فلا مانع منه ومثله أن في  
القرينة على الراوي لأن الاعتراف أخبارا إجماليا ولم يلتفتوا إلى الخلاف في  
قبوله وإنما ذكر بعضهم أن قبوله موضع وفاق وإن خالف فيه من لم يعتبر  
ثم اتبعوا من الناس أجازة وفي صورة الاعتراف أن يقول الراوي أخبرني  
حدثني ونحوها من غير تقييد بقوله قراءة عليه ونحوه والباقيون على جواز  
مقيد بما ذكرنا إلا أن قضى <sup>وهو محتمل</sup> بأنه منعه من استعمال هذه الألفاظ ونحوها  
فإن كان كذلك <sup>لأنه لا خلاف في أنه ينطق الراوي وليس له أن ينطق فهو ليس بـ</sup> كان مقيدا  
فيه وإن كانت مقيدة حيث قال وأما قول بعضهم يجب أن يقول حدثني  
قرأته عليه فيقتضي نفي ذلك فكانه نفي ما احتج به الأبهام ويعلم أن  
لفظ حدثني ليست على ظاهرها فناقضه لأن قوله حدثني يقتضي أنه سمعه  
من لفظه وأدله به وقوله قرأته عليه فيقتضي نفي ذلك فكانه نفي ما  
أوردته <sup>أوردته سمعوا أنما يثبت ما أوردته ما أوردته</sup> أثبت وهذه من السند في غاية الغرابة فانه سد باب المجازة ما من

الأصم

فوقه ثم ان جاسوسا انما سرقه من شهره ما به اربعة اشد الف الف ثوب  
 ما لم يستند به على جاسوسين حيث قال القراءه على سبيل خبر  
 من عروا وقد ما شديدا على ذلك ونظر له في ربه  
 قوله في غايه اذ كانه انما سرقه من شهره ما به اربعة اشد الف الف ثوب  
 في ربه انما سرقه من شهره ما به اربعة اشد الف الف ثوب

الامة قرينة تعاند الحقيقة وتناقضها واذا كان معنى حديثي ما ذكره فهو

بعد ذلك قرينة عليه قرينة على ان ليس المراد حقيقة اللفظ بل مجازة وهو

الاعتواف بما قرأه عليه فشيء ما له بالحديث لما بينهما من المناسبة في المعنى

وقد نقل العلامة زده هذا الكلام عن السيد في التباينة ونظر فيه قائلا ان

اقتضا حديثي حال انضمامها الى لفظة قرانته سمعته من لفظه وادركته

به وهو جيد وتفصيل ما ذكرناه واذ قد تبين ضعف ما ذهب اليه السيد

واتفاق من عده من علماءنا على صحة اطلاق المفيد على القرانته مع

فان ما ع من اجزاء مثله في صورة الاجازة والاعتبار فيهما واحد والمعنى

لجواز الرواية بالاجازة تسويج قوله الراوي بها حديثي واخبرني

ذلك من الالفاظ التي يفيد ظاهرها وقوع الاخبار وتفصيلا وقد عرفت

جمع من العامة القول به وهو بالاعراض عنه حقيق هذا ويظهر من كلام

العامة في بقرانته فهم من كلام السيد المقتضى انه القول بعدم جواز الرواية

بالاجازة مطبقا على العمل الجنبى الواحد حيث قال واما الاجازة فلا حكم

لها لان ما للمتحقق ان يرويه له ذلك اجازة له اولم يحج به وما ليس له ان يروي

يحكم عليه مع الاجازة وقد عدها وعبارة السيد هذه وان افهم ظاهرها

القول بنفى الجواز على الإطلاق لان التباينة في سابقها ولا يحقها بطلم على

غرضه نفي جواز الرواية بها بلفظ حديثي واخبرني ونحوه فانه ذكر قبل ذلك

والمعنى ان السيد قد عطف على قوله بالاجازة قوله لا يرويه له ذلك اجازة له اولم يحج به وما ليس له ان يروي يحكم عليه مع الاجازة وقد عدها وعبارة السيد هذه وان افهم ظاهرها القول بنفى الجواز على الإطلاق لان التباينة في سابقها ولا يحقها بطلم على غرضه نفي جواز الرواية بها بلفظ حديثي واخبرني ونحوه فانه ذكر قبل ذلك

البحث عن القرينة على الروايات كل من حثف اصول الفقهاء اذ ان يقول من

قرأ الحديث على غيره ممن قرأه عليه فاقرب حديثي واخبرني فاجزه بحجتي

يتمعه من لفظه ثم قال والصحيح انه اذا قرأه عليه واقر له به انه يجوز ان يعمل

به اذا كان ممن يذهب الى العمل بخبر الواحد ويعلم انه حديثه وانه سمعه لقرا

له بذلك ولا يجوز ان يقول حديثي واخبرني لانه معنى حديثي واخبرني انه

نقل حديثا وخبر عن ذلك وهذا كذب محض لم يجوز ذكر بعد هذا ان الثالث

وهو ان يشافه الحديث غيره ويقول له في كتاب اشار اليه هذا سماعي من فلان

يجوز بحجتي ان يقرأه عليه ويعترف به انه في علمه بانه حديثه قال فان كان

ممن ذهب الى العمل باخبار الاحاد عليه ولا يجوز ان يقول حديثي لا يجوز

ثم ذكر حكم الاجازة بتلك العبارة وقال بعدها واكثر ما يمكن ان يدعى ان قضا

اصحاب الحديث ان في ان الاجازة جارية بحجتي ان يقول في كتاب بعينه هذا

حديثي وسماعي فيجوز العمل به عند من علم باخبار الاحاد فانما ان يروى

اخبرني وحديثي فذلك كذب سوفي هذا الكلام كله كما ترى يدل على ان

نفى حكم الاجازة انما هو بالنسبة الى خصوص الرواية بلفظ حديثي ينويه

لامكم وقد حكم بمشاذلك في القرينة على الرواية كما عرفت فهاهنا في هذا

الوجه سواء وتفاوت عبارة في التام يتر عن القبول في ما حيث حتى يجوز

العمل في صورة القرينة وعبرها هنا بما يشترع نوع شك نظره الى ان

الاجازة

فان قيل انما يجوز ان يقرأه عليه اذا كان ممن يذهب الى العمل بخبر الواحد ويعلم انه حديثه وانه سمعه لقرا له بذلك ولا يجوز ان يقول حديثي واخبرني لانه معنى حديثي واخبرني انه نقل حديثا وخبر عن ذلك وهذا كذب محض لم يجوز ذكر بعد هذا ان الثالث وهو ان يشافه الحديث غيره ويقول له في كتاب اشار اليه هذا سماعي من فلان يجوز بحجتي ان يقرأه عليه ويعترف به انه في علمه بانه حديثه قال فان كان ممن ذهب الى العمل باخبار الاحاد عليه ولا يجوز ان يقول حديثي لا يجوز ثم ذكر حكم الاجازة بتلك العبارة وقال بعدها واكثر ما يمكن ان يدعى ان قضا اصحاب الحديث ان في ان الاجازة جارية بحجتي ان يقول في كتاب بعينه هذا حديثي وسماعي فيجوز العمل به عند من علم باخبار الاحاد فانما ان يروى اخبرني وحديثي فذلك كذب سوفي هذا الكلام كله كما ترى يدل على ان نفى حكم الاجازة انما هو بالنسبة الى خصوص الرواية بلفظ حديثي ينويه لامكم وقد حكم بمشاذلك في القرينة على الرواية كما عرفت فهاهنا في هذا الوجه سواء وتفاوت عبارة في التام يتر عن القبول في ما حيث حتى يجوز العمل في صورة القرينة وعبرها هنا بما يشترع نوع شك نظره الى ان

فان قيل انما يجوز ان يقرأه عليه اذا كان ممن يذهب الى العمل بخبر الواحد ويعلم انه حديثه وانه سمعه لقرا له بذلك ولا يجوز ان يقول حديثي واخبرني لانه معنى حديثي واخبرني انه نقل حديثا وخبر عن ذلك وهذا كذب محض لم يجوز ذكر بعد هذا ان الثالث وهو ان يشافه الحديث غيره ويقول له في كتاب اشار اليه هذا سماعي من فلان يجوز بحجتي ان يقرأه عليه ويعترف به انه في علمه بانه حديثه قال فان كان ممن ذهب الى العمل باخبار الاحاد عليه ولا يجوز ان يقول حديثي لا يجوز ثم ذكر حكم الاجازة بتلك العبارة وقال بعدها واكثر ما يمكن ان يدعى ان قضا اصحاب الحديث ان في ان الاجازة جارية بحجتي ان يقول في كتاب بعينه هذا حديثي وسماعي فيجوز العمل به عند من علم باخبار الاحاد فانما ان يروى اخبرني وحديثي فذلك كذب سوفي هذا الكلام كله كما ترى يدل على ان نفى حكم الاجازة انما هو بالنسبة الى خصوص الرواية بلفظ حديثي ينويه لامكم وقد حكم بمشاذلك في القرينة على الرواية كما عرفت فهاهنا في هذا الوجه سواء وتفاوت عبارة في التام يتر عن القبول في ما حيث حتى يجوز العمل في صورة القرينة وعبرها هنا بما يشترع نوع شك نظره الى ان

فان قيل انما يجوز ان يقرأه عليه اذا كان ممن يذهب الى العمل بخبر الواحد ويعلم انه حديثه وانه سمعه لقرا له بذلك ولا يجوز ان يقول حديثي واخبرني لانه معنى حديثي واخبرني انه نقل حديثا وخبر عن ذلك وهذا كذب محض لم يجوز ذكر بعد هذا ان الثالث وهو ان يشافه الحديث غيره ويقول له في كتاب اشار اليه هذا سماعي من فلان يجوز بحجتي ان يقرأه عليه ويعترف به انه في علمه بانه حديثه قال فان كان ممن ذهب الى العمل باخبار الاحاد عليه ولا يجوز ان يقول حديثي لا يجوز ثم ذكر حكم الاجازة بتلك العبارة وقال بعدها واكثر ما يمكن ان يدعى ان قضا اصحاب الحديث ان في ان الاجازة جارية بحجتي ان يقول في كتاب بعينه هذا حديثي وسماعي فيجوز العمل به عند من علم باخبار الاحاد فانما ان يروى اخبرني وحديثي فذلك كذب سوفي هذا الكلام كله كما ترى يدل على ان نفى حكم الاجازة انما هو بالنسبة الى خصوص الرواية بلفظ حديثي ينويه لامكم وقد حكم بمشاذلك في القرينة على الرواية كما عرفت فهاهنا في هذا الوجه سواء وتفاوت عبارة في التام يتر عن القبول في ما حيث حتى يجوز العمل في صورة القرينة وعبرها هنا بما يشترع نوع شك نظره الى ان



١٨٦  
 من هذا الاستثناء وهو الوجه ما سنبتنه وحكي في بقية القول بالقبول عن  
 جماعة من العامة ثم قال وهو قول محمد بن خالد من قدام الامامية وقال  
 المحقق اذا ارسل الراعي الترابية قال الشيخ انه ان كان ممن عرف انه لا يترك  
 الا عن ثقة قبلت مطم وان لم يكن كذلك قبلت بشرط ان لا يكون لها معارف  
 من المايعة الصحيحة واجتبه لذلك بان الطائفة علت بالمراسل عندئذ  
 عن المعارض كما علت بالمائيد فمن اجاز عظمها احدهما اجاز الاخر  
 عبارة المحقق بلفظها وهي تدل على توقفه في الحكم حيث اقتص على نقل عن  
 الشيخ بحجة من غير اشعار بالقبول والرد لان من شر ايد القول معرفة  
 عدالة الراوي كما تقدم بيانه وهي منتفبة في موضع النزاع اذا لم يوجد  
 يصلح للدلالة عليها سوى رواية العدا عنه وهو غير مفيد لان العلم  
 بالعيان ان العدل يتكمن عن مثله وغيره ومع فرض انصاره على الرواية عن

منها وذلك ليدل على جواز نسبة المعنى الى القائل وان تغاير اللفظ **اكتفا**  
 ارسل العدل الحديث بان رواه عن المعصوم ولم يلقه سواء ترك ذكر الواسطة  
 راسا وذكرها معها بالنسب او غيره كقوله عن رجل او عن بعض اصحابنا ففي  
 قبوله خلاف بين الخاصة والعامة والاقوى عندي عدم القبول مطم وهو  
 مختار والذي رد وقال العلامة في ثمة الوجه المنع الا اذا عرف انه لا يرسل الا  
 مع عدالة الواسطة كمراسل محمد بن ابي عمير من الامامية وكلامه في مجال  
 عن هذا الاستثناء وهو الوجه ما سنبتنه وحكي في بقية القول بالقبول عن  
 جماعة من العامة ثم قال وهو قول محمد بن خالد من قدام الامامية وقال  
 المحقق اذا ارسل الراعي الترابية قال الشيخ انه ان كان ممن عرف انه لا يترك  
 الا عن ثقة قبلت مطم وان لم يكن كذلك قبلت بشرط ان لا يكون لها معارف  
 من المايعة الصحيحة واجتبه لذلك بان الطائفة علت بالمراسل عندئذ  
 عن المعارض كما علت بالمائيد فمن اجاز عظمها احدهما اجاز الاخر  
 عبارة المحقق بلفظها وهي تدل على توقفه في الحكم حيث اقتص على نقل عن  
 الشيخ بحجة من غير اشعار بالقبول والرد لان من شر ايد القول معرفة  
 عدالة الراوي كما تقدم بيانه وهي منتفبة في موضع النزاع اذا لم يوجد  
 يصلح للدلالة عليها سوى رواية العدا عنه وهو غير مفيد لان العلم  
 بالعيان ان العدل يتكمن عن مثله وغيره ومع فرض انصاره على الرواية عن

العدل فهو يروى عن معتقد عدالة وذلك غير كاف لجواز ان يكون الحكم  
لا يجعله كاذكراه انفا وبدون تعيينه لا يندفع هذا الاحتمال فلا يتوجه  
القبول ومن هذا يظهر ضعف ما ذهب اليه العلامة في النهاية من قبول نحو  
مراسيل بن ابى حمزة عن عرفان الراوى فيه لا يرسل الامع عدالة الواسطة لا  
العلم بجمالة الواسطة ان كان مستندا الى اخبار الراوى بانه لا يرسل الا  
عن الثقة فهو عمل بشهادة على مجهول العين وقد علم حاله وان كان مستندا  
الى استقرار مراسيل والاطلاع من خارج على ان المحدث وفيها لا يكون الا  
ثقة فهذا معنى الاسناد ولا نزاع فيه والعجب ان العلامة ذكر في الاحتجاج  
على مختاره في النهاية ما هذا نضد عدالة الفصل بجهولة لأن عينه غير معتد  
فصحة اولى بالجهالة ولم يوجد الرواية الفرع عنه وليست تعدى  
فان العدل قد يروى عن اوسل عنه لتوقف فيه وجوجه ولو عدله لم  
عدلا لجواز ان يخفى عنه حاله فلا يعرفه بفسق ولو عينه لعرفنا فسقة  
لم يطالع عليه العدل وهذا الكلام كما ترى يدل على الموافقة فيما ذكرناه من عدم  
قبوله تعديل مجهول العين محججه فتعين ان يكون المستند عنده في ذلك الاستقرار  
وحصوله في نهاية البعد وعلى تقديره يخرج عن محل النزاع كما عرفت واما  
كلام الشيخ في رد على ما ورد على العلامة رده وعلى اخيه ان على ثقة  
يتوقف التمسك به عندنا على بلوغه حد الاجماع ولا نعلم حجة القائلين



وہاں سے آکر اپنے گھر پہنچا تو اس نے اپنے گھر کے دروازے پر دستکوب لگا دیا۔

۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱  
 ۴۷۲  
 ۴۷۳  
 ۴۷۴  
 ۴۷۵  
 ۴۷۶  
 ۴۷۷  
 ۴۷۸  
 ۴۷۹  
 ۴۸۰  
 ۴۸۱  
 ۴۸۲  
 ۴۸۳  
 ۴۸۴  
 ۴۸۵  
 ۴۸۶  
 ۴۸۷  
 ۴۸۸  
 ۴۸۹  
 ۴۹۰  
 ۴۹۱  
 ۴۹۲  
 ۴۹۳  
 ۴۹۴  
 ۴۹۵  
 ۴۹۶  
 ۴۹۷  
 ۴۹۸  
 ۴۹۹  
 ۵۰۰  
 ۵۰۱  
 ۵۰۲  
 ۵۰۳  
 ۵۰۴  
 ۵۰۵  
 ۵۰۶  
 ۵۰۷  
 ۵۰۸  
 ۵۰۹  
 ۵۱۰  
 ۵۱۱  
 ۵۱۲  
 ۵۱۳  
 ۵۱۴  
 ۵۱۵  
 ۵۱۶  
 ۵۱۷  
 ۵۱۸  
 ۵۱۹  
 ۵۲۰  
 ۵۲۱  
 ۵۲۲  
 ۵۲۳  
 ۵۲۴  
 ۵۲۵  
 ۵۲۶  
 ۵۲۷  
 ۵۲۸  
 ۵۲۹  
 ۵۳۰  
 ۵۳۱  
 ۵۳۲  
 ۵۳۳  
 ۵۳۴  
 ۵۳۵  
 ۵۳۶  
 ۵۳۷  
 ۵۳۸  
 ۵۳۹  
 ۵۴۰  
 ۵۴۱  
 ۵۴۲  
 ۵۴۳  
 ۵۴۴  
 ۵۴۵  
 ۵۴۶  
 ۵۴۷  
 ۵۴۸  
 ۵۴۹  
 ۵۵۰  
 ۵۵۱  
 ۵۵۲  
 ۵۵۳  
 ۵۵۴  
 ۵۵۵  
 ۵۵۶  
 ۵۵۷  
 ۵۵۸  
 ۵۵۹

بالبقرة ثم وجوه منها أن رواية العدل عن الأصل المسكوت عنه تعدل له  
لأنه لو روى من ليس بعدله ولم يبين حاله لكان ملتبساً غاشاً وعدائته تنافي  
ذلك ومنها أن أسناد الحديث إلى الرسول صلى الله عليه وسلم يقتضيه صدقه لأن أسناد الكذب  
تنافي وإذا ثبت صدقه تعين قبوله وذكرنا وجوهاً أخرى دلت على نقلها بغير  
الظهور فسادها والجواب عن هذين الوجهين ظاهراً حققناه فلا يلزم تغيره  
**تمت** نفهم خيال الواحد باعتبار اختلاف أحواله رواته في الأضاف  
بالإيمان والعدالة والضبط وعدمها إلى أربعة أقسام يختص كل قسم منها في  
الأصطلاح باسم **الأول** الصحيح وهو ما اتصل أسنده إلى المعصم بنقل العدل  
الضابط عن مثله جميع الطبقات وتبما يطلق هذا اللفظ مضافاً إلى ما  
يعين على ما جمع السند إليه الشريط خلافاً لانتهاه إلى المعصوم وإن اعتراه بعد  
ذلك إرسال أو غيره من وجوه الاختلاف في جميعه فلأن بعض أصحابنا  
الضاد في ٤ مثلاً وقد يطلق على جملة من الأسناد جامعة للشريط مضافاً  
بالمعصم محدوفة للاختصار فيقول مثلاً روى الشيخ في الصحيح عن فلان بغير  
بذلك بيان حال تلك الجملة المحدوفة وأكثر ما يقع هذا الاستعمال جليل  
المذكور من رجال السند أكثر من واحد **الثاني** الحسن وهو متصل السند  
بالأما حتى الممدوح بغير من غير معارضة ذم وقبوله ولا بثبوت عدلته في جميع  
أوبعضها مع كون الباقي بصفة رجالاً بغير صحيح وقد يستعمل على قياس ما ذكرناه



يمكن ان يقال ان هذا الموضع قد مر في وقت الفتح  
 من ان هذا الموضع قد مر في وقت الفتح  
 من ان هذا الموضع قد مر في وقت الفتح

انه تعالى امر ابراهيم بفتح ابنة ثم نسخ عنه قبل وقت الفعل الثالث ما كان  
 ان النبي صلى الله عليه واله وسلم المخرج بحسين صلوة ثم راجع الى ان عادت الحسن وولد  
 نسخ قبل وقت الفعل الرابع ان المصلحة قد تعلق بنفس الامر والهي فجاز ان لا

عليه ما من دون رادة الفعل والجواب عن الاول ان المحو والاثبات متعلقان  
 على المثبتة ولا تم اثباتا، مثل هذا وعن الثاني ان ابراهيم لم يؤمر بالذبح الذي  
 هو في الازمان بل بالقدما كما يدل عليه قوله تعالى قد صدقت الزبانا

ولو كان ما فعله بعض الامور به لكان مصدقا للربا وقد سبق بيان ذلك  
 وعن الثالث المطالبة بصفة الزمان مع ان فيها طعنا على الالفاظ بالاذن  
 على كل اجتهاد في الامر المطلقه وعن الرابع ان الامر والهي يتبعان متعلما  
 فان كان حسنا كانا كذلك ولا فيما على انه لو صدق ذلك لم يكن متعلقا الامر

مراد فلا يكون ما مورا وينفتح النسخ **اصلي** نسخ كل من الكتاب  
 والسنة المتواترة والاحاد بمثل ولا ريب فيه ونسخ الكتاب بآية منه المتواترة  
 وهي لا تعرف فيه من الاصحاح الف وجوه هذا الخلاف واقفة ونافية  
 انكره شذوذ منها وهو ضعف جد الابلتق اليه ولا يجوز نسخ الكتاب  
 السنة المتواترة بالاحاد عند كل العلماء لان خبر الواحد مضمون وهما مملو  
 لا يجوز ان المعلوم المظنون وذهب شذوذ منه من العامة الى جوازه ونسخ  
 بعضهم الخلاف في الجواز متعبا ان محله هو الوقوع واما اصل الجواز فموضع

في نسخ الكتاب بآية منه المتواترة  
 في نسخ الكتاب بآية منه المتواترة  
 في نسخ الكتاب بآية منه المتواترة

وفاق وادى البحث في ذلك فليد الجدل وفتوى الاشتغال بمحققه اخرى دافعا  
 عن قوله لا يشترط ان يتحقق ان الخلاف في الجواز او الامر فروع وكونه قد اوردى بها على ان  
 المسئلة كونه قد اوردى بها على ان كونه جازيا على نزع فاس سلطان

الاجماع ففي جواز النسخ والنسخ به خلاف مبني على الخلاف في ان الاجماع  
 هل يمكن استقراره قبل انقطاع الوحي ولا قاله الرضا به واعلم ان مصنف  
 اصول الفقه وهو اكابرهم الى ان الاجماع لا يكون تاما ولا منسوخا واعتلوا  
 في ذلك بانه دليل مستقر بعد انقطاع الوحي فلا يجوز نسخ ولا النسخ به  
 وهذا القدر غير كاف لان لقائل ان يعترضه فيقول اما الاجماع عندنا  
 الذي هو دعوى مستقر بعد انقطاع الوحي غير كاف من ثبوت ما ادعى فينا من ان  
 فدلالة مشفرة في كل حال قبل انقطاع الوحي وبعده واذا ثبت ذلك انه  
 في الاحوال كلها مستقرة لان الله تعالى امر باتباع المؤمنين وهذا حال  
 قبل انقطاع الوحي وبعده والنبى اخبر على مذهبهم بان ائمة لا يجمع  
 على خطأ وهذا ثابت في باب الاحوال وان كان الاجماع دليلا على ذلك كما  
 كابد الكتاب والسنة والنسخ لا ينافوا الادلة وانما ينافوا الاحكام  
 يشتملها فما النافع من ان ثبت حكم باجماع الامة قبل انقطاع الوحي ثم  
 ينسخ بآية تنزله او يثبت حكم بآية تنزله وينسخ باجماع الامة على خلافه  
 الاقرب ان يقول ان الامة مجمعة على ان ما ثبت بالاجماع لا ينسخ ولا ينسخ به  
 هذا كلام السند وحكي المحقق عن الشيخ بعد ان نقل مضمون كلام السيد  
 انه قال الاجماع دليل عقلي والنسخ لا يكون الا بدليل شرعي فلا يتحقق  
 فيما يكون مستند العقل ثم حكى عن بعض المتأخرين انه قد لا يجمع لا يكون

قد علم من طريقنا ان نسخ النسخ في كل ما كان له في الأصل من القوة والقدرة  
نفسه في كل ما كان له في الأصل من القوة والقدرة

انما يكون من نسخ النسخ في كل ما كان له في الأصل من القوة والقدرة  
نفسه في كل ما كان له في الأصل من القوة والقدرة

انما يكون من نسخ النسخ في كل ما كان له في الأصل من القوة والقدرة  
نفسه في كل ما كان له في الأصل من القوة والقدرة

اتفاقا وانما يكون عن مستند قطعي فيكون الناسخ ذلك المستند لا نقل  
جماع فاللحق في هذه الوجوه اشكال والذي يجب على مذهبا انه يصح  
النسخ فيه بناء على ان الاجماع انضمام اقوال الى قول وانفردت لكاتب الحق  
فما يرد حصوله مثل هذا في زمن النبي ثم ينسخ ذلك الحكم بدلالة شرعية  
ولذلك يجوز نسخ الحكم المعلوم من السنة او القران باقوال التي جعلها قولا  
النسخ وهذا الكلام جيد غير انه لا يثبت عليه فائدة مهمة كما لا يخفى

انما يكون من نسخ النسخ في كل ما كان له في الأصل من القوة والقدرة  
نفسه في كل ما كان له في الأصل من القوة والقدرة

**اصل** نسخ النسخ شرعا هو الاعلام بزوال الحكم الثابت بالدليل الشرعي  
بدليل اخر شرعي متوخ عنه على وجه لولاه لكان الحكم الاذلة ثابتا وعلى

زيادة العبادة المستقلة على العبادات ليست نسخا للمزيد عليه صا  
كانت تلك العبادة او غيرها وهو مذهب بهود العلماء ويعزى القوم  
من العامة القول بان زيادة صلوة على الصلوة المحسنة لانها نسخ

انما يكون من نسخ النسخ في كل ما كان له في الأصل من القوة والقدرة  
نفسه في كل ما كان له في الأصل من القوة والقدرة

عن كونها وسطى وهو ظ الفساد واما العبادة الغير المستقلة فقد اختلف  
الناسخ ان زيادتها هل هي نسخ او لا والمحققون على انها ان رخصت حكم

شرعا مستفاد من دليل شرعي كانت نسخا والا فلا وهو الظاهر لعلم  
من يقنيه وقال المرتضى ان كانت الزيادة منفية بالحكم الذي عليه الشرع

انما يكون من نسخ النسخ في كل ما كان له في الأصل من القوة والقدرة  
نفسه في كل ما كان له في الأصل من القوة والقدرة

حتى يصير لودع مستقلا من دون تلك الزيادة لكان عاديا من كل  
تلك الاحكام الشرعية التي كانت له وبعضها فائدة الزيادة يقتضي النسخ





الشرع كان المنسوخ اجزاها منفردة بين لا وجوبها اذا عرفت هذا فان علم

انما هذا الاختلاف يظهر في جواز اثبات الحكم بخبر الواحد بناء على انه لا  
يلغى به الدليل المقطوع به فكل ما ثبت كونه ناسخا لا يجوز اثباته وهذا

في خمسة عشر موضعاً من كتابه

التحقيق اربعين كغيره من آثاره اكثر مما بحث هذا الباب **المطلب الثامن**

في القياس والاستصحاب **أصل** القياس هو الحكم على معلوم بمثل الحكم

الثابت لمعلوم اخر لا اثر اكلها في علة الحكم فوضع الحكم الثابت يبيح صلا

رموضع الاخر يبيح فرعاً والمشتري لجامعاً وعلة وهي اما مستنبطة او

منصوصة وقد اطلق اصحابنا على منع العمل بالمستنبطة الا من شذحكي

اجماعهم فيه غير واحد منهم هم ونواز الاخبار بانكاره عن اهل البيت

وبالحجة فمنعه بعيد في خي وزيات للمذهب واما المنصوصة ففي العمل بها

بما خلاف بينهم فظاهر المقتضى من المنع منه ايضا وقال المحقق رحمه الله

على العلة وكان هذا الشاهد حاله يد على سقوط اعتبارها مع ذلك

العلة في ثبوت الحكم جاز تعدية الحكم وكان ذلك بها نا وقال العلامة

الافوي عندي ان العلة اذا كانت منصوصة وعلم وجودها في الفرع

كان حجة واحتج في غير ذلك بان الاحكام الشرعية تابعة للمصالح الخفية

والشرع كاشف عنها فان انقض على العلية عرفنا انها بالاعثة والموجبة لذلك

الحكم فان وجد وجب وجود العلوة ثم حكى عن المانعين الاجتهاد بان

في خمسة عشر موضعاً من كتابه

فوالشارع حرمت الخمر لكونها مسكرة فيحمل ان يكون العلة هي الاسكار وان  
يكون اسكار الخمر بحيث يكون قبدا لاضافته الى الخمر معتبرا في العلة واذا  
الامر ان لم يحج القياس واجاب بالمنع من احتمال اعتبار القيد في العلة فان  
يجوز له ان يستلزم تجوز مثله في العقليات حتى يقال الحوكمة انما اقتضت  
المتحركة لقيامها بالجدل خاص وهو عملها فان حوكمة القائمة بغيره لا يكون  
للمتحركة سلبا امكان كون القيد معتبرا في الجملة لكن العرف يفسد  
القيد عن درجة الاعتبار فان قوله الاب لا ينسب لاناكل هذه الخبيثة  
لانها سم يقتضى منع من اكل كل خبيثة تكون سما سلبا عدم ظهورها  
الفيد لكن دليلكم انما ينشئ فيما اذا قال الشارع حرمت الخمر لكونه مسكرا  
اما لو قال علة حرمة الخمر هي الاسكار تنفي ذلك الاحتمال ثم اورد عليه  
بان الحوكمة ان عيبهم امر اخر يتأني منه ذلك الاحتمال فبانه ثم انه لا ينافي  
ابطاله من دليل منفصل فقولكم العرف يقتضى الغاء هذا القيد قلنا ذلك  
عرف بالقرينة وهي شقفة الاب المانعة من تناول المصروف فلم انه في  
العلة المخصوصة كل قولكم لو صرح بان العلة هي الاسكار تنفي ذلك  
الاحتمال قلنا في هذه الصورة يستلزم الاسكار المحمدين وجدا لكنه  
ليس بقياس لان العلم بان الاسكار من حيث هو اسكار يقتضى الحمق  
العلم بثبوت هذا الحكم في كل محالة ولم يكن العلم بحكم بعض تلك المحالات

عن العلم بالبعض فلم يكن جعل البعض فرعاً لافعاله الأولى من العكس فلا يكون  
 هذا قياساً وقال بعد ذلك والتحقيق في هذا الباب أن بقى النزاع هنا لفظي لا  
 المانع إنما منع من التعدية لأن قوله حرم الخمر لكونه مسكراً محتمل لأن يكون  
 تقديره التعليل بالأسكار المحض بالخمر فلا يعبر عن أن يكون في تقديره التعليل بمجرى  
 الأسكار فيجوز والمثبت بطلان التعليل بالأسكار المحض بالخمر غير عام وإن  
 التعليل بغيره ظاهر أنهم متفقون على ذلك نعم النزاع وقع في أن قوله حرم  
 الخمر لكونه مسكراً هل هو بمنزلة علة التوقيف الأسكار أم لا فيجب أن يجعل الخمر  
 في هذا لأن النص على العلة هل يقتضي ثبوت الحكم في جميع موارد هاتان  
 ذلك متفق عليه وأقول كان العلامة قد لم يقف على احتجاج المرتضى في هذا  
 الباب فلذلك حسب النزاع فيه بين القوم لفظياً وإنهم متفقون في المعنى  
 وكلام المرتضى مصحح بخلاف ما ظنّه فانه احتج على المنع بأن علل الشارع إنما  
 ينبئ عن الدواعي إلى الفعل وعن وجه المصلحة فيه وقد ثبت ترك الشبان  
 في صفرة واحدة ويكون في أحدهما داعية إلى فعله دون الأخذ مع ثبوتها  
 فيه وقد يكون مثل المصلحة فيه مفسدة وقد يدعى الشيء إلى غيره في حوائج  
 دون حال وعلى وجه دون وجه وقد رمنه دون قد رفاً وهذا باب  
 في الدواعي معروفة ولهذا جاز أن يعطى بوجه الإحسان فقير دون  
 فقير ودرهم دون درهم وفيه ثمة دون أخرى وإن كان فيما لم يفعل له



اللغوي الى المنع من انواع الذي وهو صحيح كلام المحقق به حجة التاهيين الى  
 كون مثله قياسا انه لو قطع النظر عن المعنى المناسب المشترك المقصود من  
 الحكم كالاكرام في منع التايفف وعن كونه اكدا في الفرع لما حكم به ولا معفو  
 للقياس الا ذلك واجيب بان المعنى المناسب لم يعتبر لاثبات الحكم حتى يكون  
 قياسا بل لكونه شرطا في دلالة الملفوظ على حكم المفهوم لغته ولهذا يقول  
 كل من لا يقول بحجية القياس ولو كان قياسا لما قال به الثاني له ورده بانه  
 لان في القياس الجلي اعني ما يعرف بالحكم فيه بطريقا <sup>بسيط</sup> ولي حتى يقال لانه قائل  
 بهذا المفهوم دون القياس وتجعل ذلك حجة على انه ليس بقياس وحجة التايفف  
 القطع بافادة الصيغة في مثله للمعنى المذكور من غير توقف على استحضار  
 القياس واجيب بان التوقف على استحضاره هو القياس الشرعي لا الجلي فانه  
 مما يعرفه كل من يعرف اللغة من غير افتقار الى نظر واجتهاد واذا عرفت ذلك  
 فالحق ما ذكره بعض المحققين من ان انواع ههنا لفظي لا حائل <sup>فمن</sup> **حله**  
 اختلاف الناس استصحابا للحال ومحله ان يثبت حكم في وقت ثم يجيء وقت  
 اخر ولا يقوم دليل على انتفاء ذلك الحكم فهل يحكم ببقائه على ما كان وهو  
 الاستصحاب ام ينقصر الحكم به في الوقت الثاني الى دليل المقتضى وجماعته من  
 على الثاني ويحكى عن المفيد المصير الى الاول وهو اختيار الاكثر وقد مثلوا  
 له بالمتيجم اذا دخل في الصلوة ثم رأى الماء في ثائمه والافتقار واقع على <sup>حقيق</sup>

المضي فيها قبل الرؤية فهل تستمر على فعلها بعده استصحابا بالحالة الأولى أم لا  
يستأنفها بالوضوء فمن قال بالاستصحاب قال بالأول ومن أطرحه قال بالثاني  
استجيب للرخصة بان في استصحاب الحال اجمع بين الحالين في حكم من غير دلالة  
لأن الحالين مختلفان من حيث كان غير واحد لهما في احدهما واجد له في  
الاخرى فكيف سوى بين الحالين من غير دلالة قال واذا كنا قد اثبتنا الحكم في  
الأولى بدليل فالواجب ان ننظر ان كان الدليل تناسلا والحالين سويين لهما  
فيه وليس ههنا استصحاب وان كان تناسلا الدليل انما هو للحال الأولى فقط  
والثانية عارضة من دليل فلا يجوز اثبات مثل الحكم لهما من غير دليل ويجب  
هذه الحالة مع الخلو من الدليل مجرى الأولى ودخلت من دلالة فانه لم يثبت  
الحكم للأولى الا بدليل فكذلك الثانية ثم اردت السؤال احمله ان ثبوت الحكم  
الحالة الأولى يقتضي استمراره الا مانع اذ لو لم يجب لذلك لم يعلم استمرار  
الأحكام في موضع وحدوث الحوادث لا يمنع من ذلك كما لا يمنع حكمة  
الفلك وما جرى مجراه من الحوادث فيجب استصحاب الحال ما لم يمنع مانع  
واجاب بانه لا بد من اعتبار الدليل الدال على ثبوت الحكم في الحالة الأولى  
بكيفية اثباته وهل يثبت ذلك في حالة واحدة او على سبيل وهذا يتعلق بغير  
مرعى ولم يتعلق قال ان الحكم الثابت في الحالة الأولى انما يثبت بشرط قدسنا

في وجه الحكم في الحالة الأولى بان لا يتقدم دليل على انتفاء الحكم انهم بعد رؤيته لم يمتنع  
وأنه من العدميات الدالة على انتفاء الوضوء في تقدير وجوده انما يتبعه انتفاء  
ذلك الحكم فيقول بان استصحاب حكمه لا يتم فيبقى الحكم بقا انتم خالفوا القول  
بقائه انتم كنتم كنتم كونه سببا على غير الاستصحاب ويكون الحالين في حكم واحد  
في تلك الحالة ان الواو بشتراوا الفصل مع وجود الدال بالوضوء والعدول  
منه لا يثبت ادراككم قدسنا

فان في وجه الحكم في الحالة الأولى بان لا يتقدم دليل على انتفاء الحكم انهم بعد رؤيته لم يمتنع  
بالوجه انهم لم يمتنع من الادراك بانهم لم يمتنع من الادراك بانهم لم يمتنع من الادراك بانهم لم يمتنع  
لعلنا لم يمتنع من الادراك بانهم لم يمتنع من الادراك بانهم لم يمتنع من الادراك بانهم لم يمتنع

بأنما لم يمتنع من الادراك بانهم لم يمتنع من الادراك بانهم لم يمتنع من الادراك بانهم لم يمتنع  
بأنما لم يمتنع من الادراك بانهم لم يمتنع من الادراك بانهم لم يمتنع من الادراك بانهم لم يمتنع



والمار في الحالة الثانية موجودة وانفتحت الامة على ثبوت في الاولى وخلف  
 في الثانية في الحالتان مختلفتان وقد ثبت في العقول ان من شاهد زيد في الدار  
 ثم غاب عنه لم يحسن ان يعتقد استمرار كونه في الدار الا بدليل متجده فصار  
 كونه في الدار في الثاني وقد زالت الرقبة بمنزلة كونه في الدار مع فقد الرقبة  
 واما القضايا بان حركة الفلك وما جرى مجرى ما لا يمنع من استمرار الاحكام  
 فذلك معلوم بالادلة وعلى من ادعى ان رؤية الماء لم يغير الحكم للدلالة  
 ثم قاله بمثل ذلك فيجب من قال فيجب ان لا ينقطع خبره من اخبرنا عن مكة و  
 ما جرى مجرى ما من البلدان على استمرار وجودها وذلك انه لا بد للقطع  
 على الاستمرار من دليل اعادة او ما يقوم مقامها ولو كان البلد الذي  
 اخبرنا عنه على ساحل البحر جوفنا زواله بغلبة البحر الا ان يمنع من ذلك  
 خبر منواته للدليل على ذلك كماله لا بد منه بحجة القول الا في وجود الاول  
 ان المقضي بالحكم لا قول ثابت والعارض لا يصلح رافعا له فيجب الحكم بثبوت  
 في الثاني اما ان مقتضى الحكم الاول ثابت فلا نكاح على هذا التقدير و  
 اما ان العارض لا يصلح رافعا فلا نكاح العارض انما هو احتمال التجدد ما وجد  
 زوال الحكم لكن احتماله يعارضه احتمال عدمه فيكون كل واحد منهما مانعا  
 بمقابل فيقي الحكم الثابت سليما عن دافع الثاني ان اثبات اوله لا يثبت  
 ثانيا والا لا يتسلب من الامكان الثاني الى الاستحالة فيجب ان يكون في الثاني

والمراد من قوله في الثاني ان مقتضى الحكم الاول ثابت والعارض لا يصلح رافعا له فيجب الحكم بثبوت في الثاني اما ان مقتضى الحكم الاول ثابت فلا نكاح على هذا التقدير واما ان العارض لا يصلح رافعا فلا نكاح العارض انما هو احتمال التجدد ما وجد زوال الحكم لكن احتماله يعارضه احتمال عدمه فيكون كل واحد منهما مانعا بمقابل فيقي الحكم الثابت سليما عن دافع الثاني ان اثبات اوله لا يثبت ثانيا والا لا يتسلب من الامكان الثاني الى الاستحالة فيجب ان يكون في الثاني



هذا القول محل الوطى ثابت قبل النطق بهذه فيجب ان يكون ثابتا بعد هذا لان  
استدلالا صحيحا لان المقضى للتحميل وهو العقد اقضاءه مكم ولا نعلم  
الالفاظ المذكورة رافعة لذلك الاقضاء فيكون الحكم ثابتا عملا بانقضى  
لا يبقى المقضى هو العقد ولم يثبت انه باق فلم يثبت الحكم لانا نقول وقوع  
العقد اقضى حل الوطى لا مقتدا بوقت فلزم رد وام الحل نظر الى وقوع المقضى  
لا الى د وانه فيجب ان يثبت الحل حتى يثبت الرافع فان كان الخصم يعني بالاختلاف  
ما اشترنا الب فليس ذلك عملا بغير دليل وان كان يعني به امر واداء ذلك  
فحق مضربون عنه وهذا الكلام جيد لكنه عند التحقيق جوع عما انتم  
اولا ومصير الى القول الاخر كما يرشد اليه تبليهم لموضع النزاع ببلية  
المتبهم وبفصح عنه حجة المقضى فكانت ردا استشعرا ما يرد على احتجاج من  
المنافسة فاستدل به هذا الكلام فقد اختلف في الاعتبار قول المرتضى  
هو الاقرب **المطلب التاسع** في الاجتهاد والتقليد **الكل**

في الاجتهاد والتقليد

الاجتهاد في اللغة تحمل الجهد وهو المشقة في امر يقا الاجتهاد في حمل الثقل  
يقولون في الحق وانما في الاصطلاح فهو استفراغ الفقيه وسعة في  
فحص الظن بحكم شرعي وقد اختلف الناس في قوله للتجنية بمعنى جناية  
في بعض المسائل ومن بعض ذلك بان يحصل للعالم ما هو مناط الاجتهاد  
في بعض المسائل فقط فخرج ان يجتهد فيها اولادنا هب العلامة في تب والتغير

الذكر والدردس والد في جملة من كتبه وجمع من العامة الى الاول واما  
قوم الى الثاني حجة الاولين انرا اذا اطلع على دليل مسئلة بالاستقصاء فقد

الجهت المطلق في تلك المسئلة وعدم علمه بانه غيها لا مدخل فيها  
فكما جاز ذلك الاجتهاد فيها فلما اهلل الخرج الاخرين بان كل ما يقتضيه

يجوز تعلقه بالحكم المفروض فلا يحصل له من عدم المانع من مقتضى ما يعلم  
من الدليل واجاب الاولون بان المفروض حصوله جميع ما هو دليل في المسئلة

بمبطله وجب على النجوى المذكور يخرج عن الفرض والتحقق عند في هذا  
المقام ان فرض الاقتداء على استنباط بعض المسائل دون بعض على

استنباط الجهد المطلق لها غير متنع ولكن القبول في جواز الاعتماد على  
الاستنباط بالسواة فيه للجهت المطلق قياس لا نقول به نعم لو علم ان العلة

في العمل بغير الجهد المطلق هي قدرته على استنباط المسئلة امكن القول في  
باب منصوص العلة ولكن الشان في العلم بالعلة لفقد النص عليها ومن الجا

ان تكون هي قدرته على استنباط المسائل كلها بل هذا القرب الى الاعتبار من  
ان يحوم القدره انما هو لاجل القوة ولا شأن بالقوة الكاملة ابعاد من

الخطا من اننا قمنا فبكت لنبينا ان سلمنا لكن التعويل في اعتماد على الجهد المطلق  
انما هو على دليل قطعي وهو اجتماع ائمة عليه وقضاء الشريعة به واذن

يصور في موضع التراجع ان يحصل دليل قطعي يدل على مسالة النجوى

بكت في كتابي وانا ما فعلت بغيره من كتبهم ولا في كتابي ولا في كتابي  
فقد جاز ذلك الاجتهاد فيها فلما اهلل الخرج الاخرين بان كل ما يقتضيه  
يجوز تعلقه بالحكم المفروض فلا يحصل له من عدم المانع من مقتضى ما يعلم  
من الدليل واجاب الاولون بان المفروض حصوله جميع ما هو دليل في المسئلة  
بمبطله وجب على النجوى المذكور يخرج عن الفرض والتحقق عند في هذا  
المقام ان فرض الاقتداء على استنباط بعض المسائل دون بعض على  
استنباط الجهد المطلق لها غير متنع ولكن القبول في جواز الاعتماد على  
الاستنباط بالسواة فيه للجهت المطلق قياس لا نقول به نعم لو علم ان العلة  
في العمل بغير الجهد المطلق هي قدرته على استنباط المسئلة امكن القول في  
باب منصوص العلة ولكن الشان في العلم بالعلة لفقد النص عليها ومن الجا  
ان تكون هي قدرته على استنباط المسائل كلها بل هذا القرب الى الاعتبار من  
ان يحوم القدره انما هو لاجل القوة ولا شأن بالقوة الكاملة ابعاد من  
الخطا من اننا قمنا فبكت لنبينا ان سلمنا لكن التعويل في اعتماد على الجهد المطلق  
انما هو على دليل قطعي وهو اجتماع ائمة عليه وقضاء الشريعة به واذن  
يصور في موضع التراجع ان يحصل دليل قطعي يدل على مسالة النجوى

هذا هو الوجه الثاني في رد المحتار على ما ذهب اليه من ان الرجوع الى القواعد الشرعية لا يقتضي الرجوع الى القواعد الشرعية بل يقتضي الرجوع الى القواعد الشرعية

المطلق واعتماد المخبر عليه في نفي الدور لانه يخرج مسألة المخبر وتعلق  
 بالنظر في العمل بالظن ورجوعه في ذلك الى قوى المجتهدين المطلق وان كان ممكنا  
 لكنه خلاف المراد اذ الغرض الحاقه ابتداء بالمجتهد وهذا الحاقه بالمقلد كالحاق  
 وان كان بالغرض الحاقه بالاجتهاد ومع ذلك فالحكم في نفسه مستبعدا لفتنة  
 ثبوت الواسطة بين اخذ الحكم بالاستنباط والرجوع فيه الى التقليد وان  
 قلت تركيب التقليد والاجتهاد وهو غير معروف **كل** الاجتهاد  
 المطلق شرطا فيوقف عليها وهي بالاجمال ان يعرف جميع ما يتوقف عليه **فان**  
 الأدلة على المسألة الشرعية الشرعية وبالتفصيل ان يعلم من اللغة ومعاني  
 الالفاظ العرف ما يتوقف عليه استنباط الاحكام من الكتاب والسنة  
 الرجوع الى الكتب المعتمدة وتدخل في ذلك معرفة النحو والصرف ومن  
 قدر ما يتعلق بالاحكام بان يكون عالما بمواقفها ويمكن عند الحاجة من  
 الرجوع اليها ولو في كتب الاستدلال ومن السنة الاتحاد بالمتعلقة بالاحكام  
 بان يكون عنده من الأصول الصحيحة ما يجمعها ويعرف موضع كل باب بحيث يمكن  
 من الرجوع اليها وان يعلم احوال الروايات في الحجج والتعديل ولو بالمرجعة وان  
 مواقع الامعاء ليجوز عن مخالفته وان يكون عالما بالمطالب الاصولية من احكام  
 لأوامر ونواهي وعموم والخصوص الى غير ذلك من مقاصده التي يتوقف  
 الاستنباط عليها وهي أهم العلوم للمجتهد كما نبه عليه بعض المحققين ولا بد ان

هذا هو الوجه الثاني في رد المحتار على ما ذهب اليه من ان الرجوع الى القواعد الشرعية لا يقتضي الرجوع الى القواعد الشرعية بل يقتضي الرجوع الى القواعد الشرعية

يكون ذلك بطريق الاستدلال على كمال أصالة ما فيها من الاختلاف لا كما  
 توهم القاصرون وان يعرف شرائط البرهان لا متاع الاستدلال بدني  
 الآمن فإز بقاء قدسية تغنيه عن ذلك وان يكون له ملكة مستقيمة و  
 قوة ادراك يقدر بها على اقتناص الفروع من الأصول ودرء الجزئيات <sup>عليها</sup> إلى قوا  
 والرجوع في موضع التعارض إذ عرفت هذا فاعلم ان جمعا من الأصحاب  
 غيرهم عدوا في الشرائط معرقة ما يتوقف عليه العلم بالشارع من حدوث  
 العالم وافقاره المصانع موصوف بما يجب مثله عما يمنع باعث للأدب  
 مصدق بأهم بالمعجزات كل ذلك بالدليل الإجمالي وان لم يقدر على التحقيق  
 التفصيل على ما هو دأب المتبحرين في علم الكلام وناقشهم في ذلك بعض المحققين  
 بان هذا من لوازم الاجتهاد وتوابعه لا من مقتضاته وشرائطه وهو حسن  
 ان ذلك لا يختص بالمجتهد اذ هو شرط الإيمان واما معرفة فروع الفقه فلا يتوقف  
 عليها أصل الاجتهاد ولكنها قد صارت في هذا الزمان طريقا يحصل به الدربة  
 فيه ويعين على التوصل اليه وما يلحق به جهلا او نجاهلا بعض أهل العصر  
 توقف الاجتهاد المطلق على امور وراء ما ذكرناه من الجاهلات التي تسمى <sup>بها</sup> البدعة  
 بفسادها والدعاوى التي تقضي ضرورة من الدين بكنها **أصل** اشق  
 للمجهود من المسلمين على ان المصيبين المجتهدين المختلفين في العقليات الخوارج  
 التكليف بها واحد وان الاخر مخطئ ثم لان الله تعالى كلف فيها بأمره ونصب عليه



قوله وهذا القول هو الأقرب إلى الصواب وقد ذكرنا الأدلة على ٣٠

فيما بعد اجتماع الأدلة لا بد من  
شروط ثلاثة الأولى أن لا يكون  
المعنى الذي هو المراد من النص  
الظاهر من ظاهره ولا من ظاهره  
والثانية أن لا يكون المراد من النص  
الظاهر من ظاهره ولا من ظاهره  
والثالثة أن لا يكون المراد من النص  
الظاهر من ظاهره ولا من ظاهره

هذا القول هو الأقرب إلى الصواب وقد ذكرنا الأدلة على ٣٠

دليلا على صحة القول في هذه المسألة وخالف في ذلك شذوذ من أهل الخلاف  
وهو يمكن من الضعف وأما الأحكام الشرعية فان كان عليها دليل فاطع  
لمصيب فيها أيضا واحد لا يخفى مع ذلك وان كانت مما ينظر إلى النظر فلا  
فالواجب على من سئل في الواسع فيها ولا ثم عليه ح طعا غير خلاف بعباء بن  
اختلف الناس في التصويب فقيل كل مجتهد مصيب يعني انه لا حكم مجتهد فيها  
بل حكم الله فيها ما يع لظن المجتهد فما ظنهم فيها كل مجتهد فحكم الله في حقه  
مقلده وقيل ان المصيب فيها واحد لان الله تعالى فيها حكما معينا فان احدا  
فهم مصيب غيره مخطئ مع ذلك وهذا القول هو الاقرب إلى الصواب وقد  
العلماء في النهاية رأى الأمامية وهو مؤيد بعدم الخلاف بينهم فيه كيف  
كان فلا ريب في ذلك بعد الحكم بعدم التمايز كثير طاب له الاجور كان  
تلا الاستغناء بغير حججهم علموا فيها من الأشكال او في مقتضى الحال  
والقليد هو العمل بقوله الغير من غير حجة كأخذ العامي المجتهد بقوله مثله  
على هذا فالرجوع إلى الرسول مثلا ليس تقليدا له وكذا الرجوع إلى المفتي  
الحجة في الأول بانجزة وفي الثاني بان ذكر هذا بالنظر إلى أصل الاستعمال فلا  
ري في تسمية اخذ المقلد العامي بقوله المفتي تقليدا في العرف وهو ظاهر انما  
هذا فاكث العلماء على جواز التقليد لمن لم يبلغ درجة الاجتهاد سواء كان  
عاميا ام عالما بطرف من العلوم وعرف في الذكر إلى بعض قدماء الاصحاب

حَلَبٍ مِنْهُمْ الْقَوْلُ بِجَوَابِ اسْتِدْلَالِ عَلَى الْعَوَامِ وَأَنَّهُمْ أَلْقَوْا فِيهِ بِمَعْرِفَةِ الْأَ  
 جْمَاعِ الْحَاصِلِ مِنْ مَنَاقِبَةِ الْعُلَمَاءِ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَى الْوَقَائِعِ وَالنُّصُوصِ <sup>الْمُتَّفَقَةِ</sup>  
 وَلِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْمَنَافِعِ الْأَبَاحَةِ فِي الْمَضَارِّ الْحَيِّثُ مَعَ فَقْدِ نَصِّ قَاطِعٍ وَمِنْهُ  
 دَلَالَةُ النَّصِّ وَحُصُولُ مَحْصُوتِهِ وَضَعْفُ هَذَا الْقَوْلِ وَقَدْ حُكِيَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ الْأَ  
 ثَرَاءِ بِإِدْفَاعِهِ بِمَا قَالُوا أَنَّهُمْ كَيْفَ يَعْلَمُونَ فَقَدْ نَصَّ قَاطِعٌ فِي النَّصِّ مَحْصُوتُهُ <sup>مُتَّفَقَةٌ</sup>  
 اتَّفَاقِ الْعُلَمَاءِ عَلَى الْأَذْنِ لِلْعَوَامِ فِي الْأَسْتِثْنَاءِ مِنْ غَيْرِ تَأْكُرٍ وَاجْتِهَادٍ مَعَ ذَلِكَ  
 بَأَنَّهُ لَوْ جَبَّ عَلَى الْعَامِيِّ الطَّرْفُ فِي آدَاءِ الْمَسَائِلِ الْمُفْقِيَةِ لَكَانَ ذَلِكَ أَمَّا قَبْلُ  
 وَفَوْقَ الْحَادِثَةِ أَوْ عِنْدَهَا وَالْقِيَامَانِ بِاطْلَانِ أَمَّا قَبْلُهَا فَبِالْإِجْمَاعِ وَلِأَنَّهُ  
 يُوَدَّى إِلَى السَّبْعَاءِ فِي قَبْرِهَا بِالنَّظَرِ فِي ذَلِكَ فَيُودَى إِلَى الشَّرِّ بِإِمْرٍ الْعَاشِ الْخَطَرِ  
 إِلَيْهِ وَأَمَّا عِنْدَ زَوَالِ الْوَاقِعَةِ فَلَا ذَلِكَ مُتَعَدِّرًا لِاسْتِحْصَالِهِ أَتَّصَفَ كُلُّ  
 عَامِيٍّ عِنْدَ زَوَالِ الْحَادِثَةِ بِصِفَةِ الْمُجْتَهِدِينَ وَبِالْحُجْمَةِ فِي هَذَا الْحُكْمِ لِأَجْلِ الْأَلْفِ  
 فِيهِ **أَصْلُ الْحَقِّ** مَعَ الْقَلِيلَةِ فِي أَصُولِ الْعَقَائِدِ وَهُوَ قَوْلُ جَمْعِهِمْ عَلَيْنَا  
 الْإِسْلَامَ الْأَمِنْ شَيْءٍ مِنْ أَهْلِ الْخِلَافِ الْبُرْهَانِ الْوَاضِحِ قَائِمٌ عَلَى خِلَافِهِ فَلَا  
 الْقِفَاتِ إِلَيْهِ إِنْ عَرَفْتَ هَذَا فَاعْلَمْ أَنَّ الْحَقَّ قَدْ بَعْدَ صِيَرِهِ إِلَى الْبَغْيِ فِي هَذَا  
 الْأَصْلِ وَذَكَرَهُ الْاجْتِمَاعُ عَلَيْهِ قَالَ وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ عَيْنَ جَارِ فِي هَذَا الْخَطِّ  
 مَوْضُوعٌ عَنْهُ قَالَ أَيْخَانُ أَبُو جَعْفَرٍ نَعَمْ وَخَالِفُهُ الْأَكْثَرُ وَنَاخِجٌ بِالْبَقِيَّةِ  
 فَقَهَاءُ الْأُمُصَارِ عَلَى الْحُكْمِ لِشَهَادَةِ الْعَامِيِّ مَعَ الْعِلْمِ بِكَوْنِهِ لَا يَعْلَمُ تَحْيِيًا عَقْلًا  
 بِالْأَدَلَّةِ الْقَاطِعَةِ لَا يَبْقَى قَوْلُ الشَّهَادَةِ أَمَّا كَانَ لِأَنَّهُمْ يَخْتَرِفُونَ وَأَمَّا الْأَدَلَّةُ

بِمَا جَاءَ فِي الْمَسَائِلِ وَالْمُتَّفَقَةِ  
 كَمَا وَجَدَ فِي كِتَابِهِ لَا يَدْرِي أَوَّلُ الدُّوَابِّ مَا يَدْعُو بِهِ بَأَنَّهُ بَعْدَ تَوَرُّدِهِ يَكُونُ  
 كَمَا قَالَ الْمَلِكُ الْبَاشِيرُ لَعَلَّ الْخَطَّ لَكِنْ دِيَارِيَّةً تَعْبُرُ عَنْ كَلَامِ جَمْعٍ لَا يَدْرِي

بأنه لا يمكن أن يكون العلم بحصول تلك الأدلة  
مكلفاً لهم لأن يكون الحكم بالشهادة موقوفاً على العلم بحصول تلك الأدلة  
الشاهد منهم لكن ذلك محال ولأن النبي كان يحكم بالإسلام الإعرابي  
من غير أن يعرض عليه أدلة الكلام ولا يلزمه بها بل يأمروا بتعلم الفقهية  
اللازمة كالصلوة وما أشبهها وفي هذا الكلام إشعار بعلم المحقق في فقه  
الشيخ له على ما حكاه عنه وترد فيه مع أنه ليس بشي لأن محذور الأدلة  
بالعبادات المصطلح عليها ودفع الشهادة الواحدة فيها ليس يلزم بل الكلام  
معرفة الدليل الإجمالي بحيث يوجب الطمانينة وهذا يحصل بأبسط نظر فلذا  
لم يشترط قبول الشهادة على استعلام المعرفة ولم يكن النبي يعرض الدليل  
على الإعرابي المسلم إذا كانوا يعلمون منهم العلم بهذا القدر كما قال الإعرابي  
البعرة ند على البعير وند الأقدام يدل على البير أقصاء ذات الجراح وأيضاً  
ذات فجاج التمدلن على اللطيف الخبير **أصل** وينتهي في المقفى الذي  
يرجع إليه المقادير مع الاجتهاد أن يكون مؤمناً عدلاً وفي حجة وجوع المقادير  
إليه علمه بحصول الشرائط فيه أمّا بالجملة المطلقة أو بالاجزاء المنوطة  
والقرائن الكثيرة المتعاضدة أو بشهادة العدلين العارفين لا بما حجة شرعية  
لأن اجتماع شرائط قبولها في هذا الموضع عزيز الوجود كما لا يخفى على المتأملين

والمعروف أن العلم بحصول تلك الأدلة  
مكلفاً لهم لأن يكون الحكم بالشهادة موقوفاً على العلم بحصول تلك الأدلة  
الشاهد منهم لكن ذلك محال ولأن النبي كان يحكم بالإسلام الإعرابي  
من غير أن يعرض عليه أدلة الكلام ولا يلزمه بها بل يأمروا بتعلم الفقهية  
اللازمة كالصلوة وما أشبهها وفي هذا الكلام إشعار بعلم المحقق في فقه  
الشيخ له على ما حكاه عنه وترد فيه مع أنه ليس بشي لأن محذور الأدلة  
بالعبادات المصطلح عليها ودفع الشهادة الواحدة فيها ليس يلزم بل الكلام  
معرفة الدليل الإجمالي بحيث يوجب الطمانينة وهذا يحصل بأبسط نظر فلذا  
لم يشترط قبول الشهادة على استعلام المعرفة ولم يكن النبي يعرض الدليل  
على الإعرابي المسلم إذا كانوا يعلمون منهم العلم بهذا القدر كما قال الإعرابي  
البعرة ند على البعير وند الأقدام يدل على البير أقصاء ذات الجراح وأيضاً  
ذات فجاج التمدلن على اللطيف الخبير **أصل** وينتهي في المقفى الذي  
يرجع إليه المقادير مع الاجتهاد أن يكون مؤمناً عدلاً وفي حجة وجوع المقادير  
إليه علمه بحصول الشرائط فيه أمّا بالجملة المطلقة أو بالاجزاء المنوطة  
والقرائن الكثيرة المتعاضدة أو بشهادة العدلين العارفين لا بما حجة شرعية  
لأن اجتماع شرائط قبولها في هذا الموضع عزيز الوجود كما لا يخفى على المتأملين

ويظهر من الاصحاب هذا نزاع اختلاف فان العلامة قد قال في باب الفقه  
في الفتوى علمه بصفحة اجتهاد المفتي لقوله نعم فاستأوا اهل الذكر من غير  
تقييد بل يجب عليه ان يقلد من يغلب ظنه انه من اهل الاجتهاد والريح  
انما يحصل له هذا الظن برؤيته له منسجبا للفتوى بمشاهدة من الخلق واجماع  
المسلمين على استغنائه وتعظيمه وقال المحقق قد لا يكتفى العامي بشاهد  
المفتي منصددا ولا داعيا الى نفسه ولا مدعي ولا باقبا الى العامة عليه ولا  
بانقصا من الزهد والوديع فانه قد يكون غالطا في نفسه او غالطا بل لا بد  
ان يعلم منه الاتصاف بالشروط المعتمدة من مهارته وممارسة العلم  
وشهادته ثم لا يستحقاق منصب الفتوى وبلوغه آياه والاختلاف بين هذين  
الكلامين كما ترى فكلام المحقق قد هو الاقوى ووجهه واضح لا يحتاج الى  
البيان واجتماع العلامة قد بالادلة على ما صار اليه مرده اما ان لا  
العموم فيها وقد نبه عليه في آخر اما ثانيا فلانه على تقدير العموم لا بد من  
تخصيص اهل الذكر بمن جمع شرايط الفتوى بالنظر الى حال الاستغناء والقدرة  
على عدم وجوب استغنائه غير مبلوغيه جوازهم فلا بد من العلم بمجود  
الشرط او ما يقوم مقامه وهو شهادة العدلين ويظهر من كلامه ان  
الموافق لما ذكره المحقق حيث قال والعامي طريق الى معرفة صفته من غير  
ان يستفيه لانه يعلم بالخاطرة والاجابة المتوازنة حال العلماني في البعد

يسكنه ورتبهم في العلم والقبالة ايضا والذيانة قال وليس يطعن في هذه الحجة  
 قوله من بطل القياس بان يقول كيف يعلمه علما وهو لا يعلم شيئا من علومه لذنا  
 نعلم اعلم الناس بالتجارة والصناعة في البلد وان لم يعلم شيئا من التجارة والقبالة  
 وكان العلم بالقوى واللغة وفنون الاداب اذ اعرفت هذا فاعلم ان حكم القليد  
 مع اتحاد المفتي وكذا مع الخدم والاتفاق في الفتوى واتمام الاختلاف في  
 علم استوائهم في المعرفة والعدالة فخير المستفتي في تقليد ايهم شأ وان كان  
 بعضهم ارجح في العلم والعدالة من بعض تعين عليه تقليده وهو قول الاخفا  
 الذين وصل اليه كلامهم ووجههم عليه ان الثقة بقول الاعلم اقرب واوكد  
 ويجوز عن بعض الناس القول بالتمييز هنا ايضا والاعتماد على ما عليه اصحابنا  
 ولو ترجح بعضهم بالعلم والبعض بالورع قال المحقق انه يقدم الاعلم لان  
 الفتوى يستفاد من العلم لا من الورع والقد الذي عنده من الورع مجزئ  
 الفتوى بما لا يعلم فلا اعتبار برجحان ورع الآخر وهو من اصله  
 العلامة في سبيل الجواز بنا المجتهدين في الفتوى بالحكم على الاجتهاد السابق  
 ومنع من ذلك المحقق فعلى شرط تنويع الفتوى ان يكون المفتي بحيث  
 اذا سئل عن ايته الحكم في كل واقعة فتوى بها ثم في جميع اصوله التي ينبغي عليها  
 وقال في موضع اخر اذا اتفق المجتهد عن نظري واقعة ثم وقعت بينه في ثبوت  
 اخر فان كان ذاكر الدليل لها جازله الفتوى وان نسيه ففقر الى استنباط نظري





[illegible]





وان كان راجحاً من حيث انهما كانت الرواة اقل كان احتمال الخطأ والغلط  
 اقل الا انه مرجوح باعتبار زنده وايضاً فان احتمال الخطأ والغلط في الحديث  
 الاقل انما يكون اقل لو احدثنا شخص الرواة في الخبرين في الصفات واما اذا  
 تعددت وكانت صفات الأكثر كثر فلا وهذا الكلام ليس بشئ لان ما  
 التدد وفي مثل غير معقول واشتراط الاتحاد والمساواة في الصفات  
 مستدرك لان المفروض في باب التراجع استيثار احد الدليلين بجملة الرواة  
 وهو انما يكون مع الاستواء فيما عدلها اذ لو وجد مع الاخر ما ينافيها  
 او ترجح عليها ما لم يقع اسناد التراجع اليها وبالمجمل فهو في غاية الظهور منها  
 الترجيح باعتبار الرواية في ترجيح المروي بلفظ المعصوم على المروي بمعناه وكما  
 المحققة عن الشيخ انه قال اذا روى احد الراويين اللفظ والاخر المعنى وقعا  
 فان كان راوي المعنى معروفاً بالضبط والمعرفة فلا ترجح بينهما وان لم يوثق  
 منه بذلك ينبغي ان ياخذ المروي لفظاً ثم قال المحققة هذا حق الا انه  
 من الزلل والعجب منه كيف رضى من الشيخ بالتفصيل الذي حكاه عنه مع صحة  
 الرواية بالمعنى المشروط بالضبط والمعرفة وتعليله ترجيح اللفظ بانه بعد  
 الزلل يقتضي التقديم مطلقاً مع عدم الضبط والمعرفة في راوي المعنى كما سطر  
 الشيخ ومنها الترجيح بالنظر الى المتن وهو من وجوه احدها ان يكون احد اللفظ  
 الخبرين فصيحاً واللفظ الاخر دكياً كما بعيد عن الاستعمال في ترجيح الفصح ووجهه

وهذا هو الذي ذكره في هذا الموضع وهو انما يكون مع الاستواء فيما عدلها اذ لو وجد مع الاخر ما ينافيها  
 او ترجح عليها ما لم يقع اسناد التراجع اليها وبالمجمل فهو في غاية الظهور منها  
 الترجيح باعتبار الرواية في ترجيح المروي بلفظ المعصوم على المروي بمعناه وكما  
 المحققة عن الشيخ انه قال اذا روى احد الراويين اللفظ والاخر المعنى وقعا  
 فان كان راوي المعنى معروفاً بالضبط والمعرفة فلا ترجح بينهما وان لم يوثق  
 منه بذلك ينبغي ان ياخذ المروي لفظاً ثم قال المحققة هذا حق الا انه  
 من الزلل والعجب منه كيف رضى من الشيخ بالتفصيل الذي حكاه عنه مع صحة  
 الرواية بالمعنى المشروط بالضبط والمعرفة وتعليله ترجيح اللفظ بانه بعد  
 الزلل يقتضي التقديم مطلقاً مع عدم الضبط والمعرفة في راوي المعنى كما سطر  
 الشيخ ومنها الترجيح بالنظر الى المتن وهو من وجوه احدها ان يكون احد اللفظ  
 الخبرين فصيحاً واللفظ الاخر دكياً كما بعيد عن الاستعمال في ترجيح الفصح ووجهه

وأما الأضعف فلا يرجح على الفصح خلافا للعلامة في التهذيب إذ المتكلم الفصح  
 لا يجب أن يكون كل كلامه اضعف وثانيهما أن يتأكد الدلالة في أحدهما بأن يتعد  
 جهات دلالة أو يكون أقوى ولا يوجد مثله في الآخر فيرجح متأكد الدلالة  
 ومن أمثله ما جاء في بعض أخبار القصار للمسافر بعد دخول الوقت من قوله  
 فتهربان لم تفعل فقد والله خالفت رسول الله وثالثهما أن يكون مدلول اللفظ  
 في أحدهما حقيقيا وفي الآخر مجازيا وليس يغالب فيرجح ذو الحقيقة أو يكون  
 مجازيا لكن مصطلح التوضيح اعني العائدة في أحدهما أشهر وأقوى وأظهر منه في الآخر  
 فيجب ترجيح الأشهر الأقوى والأظهر وأبعهما أن يكون دلالة أحدهما على المراد  
 منه غير محتاجة إلى توسط امر آخر ودلالة الآخر متوقفة عليه فيرجح غير محتاجة  
 وقد ذكر بعض الناس ههنا وجوها أخرى كثيرة والمقبول منها ما أخلفه عموم كذا  
 وإن كان في كلام الحكم مفردا بالذكر كترجيح العام الذي لم يختص بالظلم الذي  
 لم يقتصر على المختص والمقتد وكترجيح ما فيه تعرض للعلمة على ما اقتضيه  
 على الحكم وكترجيح ما يكون اللفظ فيه أقل احتمالا على ما هو أكثر كالمشركين  
 معينين على الشرك بين ثلثة معان ووجه دخولها فيما ذكرناه أن الأول يرجح  
 إلى ترجيح الحقيقة على المجاز والثاني إلى ترجيح الأقوى دلالة على الأضعف لأن  
 التعليل يشهد بقوة الحكم وكذا الثالث ومنها التي ترجح بالأمور الخارجية وهي  
 أربعة الأول اعتضاد أحدهما ببليل آخر فانه يرجح به على ما لا يؤيده دليل

الشأن عمل أكثر السلف بأحد هما فيرجع به على الأقران المحقق إذ عمل أكثر السلف

على إحدى الروايتين كانت أولى أجزائها تكون الأقسام في جملتها ثم لأن الكثرة  
أولى من القلة تكون الأقسام فيها لأن في عمليتهم قسماً دائماً  
إمامة الرجحان والعمل بالراجح وإيجاب الثالث في الفقرة أحدها الأصل وهو

الأخضر في رجب المخالف عند العلامة وأكثر العامة وقد ذهب بعضهم إلى رجب

الموافق وهو اختيار الشيخ رحمه الله الاول وجهان احدهما ان المخالف للأصل

يعتبرونه عنه بالنفاق ليستفاد منه ما لم يعلم الاضنه والوافق يمتونه بالمقار

حكمه معلوم بالعقل فكان اعتبار الأولى والثانية، العمل بالتأمل في

عليه السخ لانه زيل حلم العقل فقط بخلاف المقرب فانه يوجب تكثيره لا

فلم أتو بعداً والتمسوا لحكم العقل وحنة الثاني ان صبح الحديث على ما لا

فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ عَذَابِ اللَّهِ الَّذِي هُوَ عَذَابٌ أَلِيمٌ

ما قاما من ايام الحكم بتقديم الفرع على ذال بقضه كونه واراد ذال

اجنه اليه لان مضمونه معلوم اذ ذلك بالعقلا فلا يفيد في التاكيد قد

موجوديته بخلاف ما افادته المقرون فان ترجمه يقضي تقديم الناول

ففيكون كل منهما واردا في موضع الحاجة اما النافلة فظا واما المقر فظو

هـ فيؤتى من ما رفعه الناس فليكون هذا أولى وكلنا المحبتين إن نهضنا إلى

عني قال المحقق رحمه الله بعد نقله للقولين وحاصل المجتنبين ونعم ما قال المحقق انه



ان يكون الخبران عن النبوة او عن الائمة فان كان عن النبوة وعلم التاريخ كان  
 المتأخراولى سواء كان مطابقا للاصل او لم يكن ومع جمل التاريخ يجب التوقف  
 كما يحتمل ان يكون احدهما ناسخا يحتمل ان يكون منسوخا وان كان عن الائمة وجب  
 القول بالتخيير سواء علم تاريخهما او جهل لان فائدة التاريخ مفقودة هنا نسخ  
 لا يكون بعد التبيح الرابع ان يكون احدهما موافقا لأهل الخلاف والأوفا  
 فيرتج المخالف لاحتمال النقية في الموافق وقد حكى المحقق انه قال اناس ات  
 الروايتان في العدالة والعدد عمل باحدهما من قول العامة ثم قال المحقق رحمه  
 الله والظاهر ان احتجاجه في ذلك برواية رويت عن الصادق وهو اثبات  
 لمسئلة علمية بخبر واحد ولا يخفى عليك ما فيه مع انه قد طعن فيه فضلا  
 الشيعة كالمفيد وغيره فان احتج بان الابعد لا يحتمل الا الفتوى والموافق  
 للعامة يحتمل النقية فوجب الرجوع الى ما لا يحتمل قلنا لان سلم انه لا يحتمل الا  
 لانه كما جاز الفتوى لصلحته رآها الامام كذا يجوز الفتوى بما يحتمل التأويل  
 مراعاة لصلحته رآها ويعلمها الامام وان كنا لانعلمها فان قيل ذلك  
 يسد باب العمل بالحديث قلنا انما نصير الى ذلك على تقدير التعارض وهو  
 مانع يمنع من العمل مطلق فلم يلزم سد باب العمل هذا كلامه وهو ضعيفا  
 اولاً فلان رد الاستدلال بالخبر بانه اثبات لمسئلة علمية بخبر الواحد  
 ليس بجيد اذ لا مانع من اثبات مسئلة بالخبر المعبر عن الاحاد ونحن نطلب

بدليل منعه نعم هذا الخبر الذي اشار اليه لم يشه صحته فلا يهضجته واما ثانيا فلا تن  
الافتاء بما يحتمل التأويل وان كان محتملا الا ان امرنا بالثقة على ما هو معلوم من احوال  
الائمة اقرب ما ظهر وذلك كاذب في الترجيح فكلام الشيخ عندي هو الحق تمت بركة

**خاتمة الطبع** بعد الحمد لله والصلاة على رسوله وآله فلا يخفى على ذوي النعمى قائلين ان  
بروغ بهذا الفقاهة وبحث في المعرفة مما قرع الاسماع وبلغ الاصفاع وكاد يضيق على النافذين ويؤلف  
على القريدين وهذا قائل للبدن من ان يتابدد وما احسن من قال اذا ما اعتزذ وعلم يعلم  
فقد الفقه اشرف ما عزازي فكم طيب يفتح ولا كسك وكلم طير طير ولا كبازي وان مس  
بلا علم الاصول وكما هم بلا اصول وفروع بلا اصول بل كجثة بلا راس وجثة بلا نفس فبالطقت  
شجرة لا تجتث من فوق الارض الهام من حرار ولا تجتث من الجمار فلهذا ما بدد اهل الفضل من  
الاخبار وعلماء الامم على جميع شانه وتبيين نكاته فمن سبق قرائه علامته حضوره وادانه  
افاض له عليه شايك الغفران واسكن بجزوة الجنان قد سبق منا بعض القول في هذا الموضع الشريف  
ومقاماته النيفة فصنف هذا الكتاب المستطاب معالما للدين وملاذ للجهل الذي لا يحل ان  
يصح ويخفى عن ان يرى كاشم كل اذنها نظرا زاد تلك تحيرا ولقد صدق من بهذا التصديق  
ما صنف الناس على علم ولا جمعوا مثل المعاليم في ضبط واجاز لو ادعى قسبا التيقوا حابدا  
كفتم انبذت باعحاد فجلمن ما حور عنه بفضل صحتهم ومن بجره معتقون فكم فيمن  
قوانين فليقر وضوابط شافته وهو الكاف للناسج الاصول ومحصولها والمغنى عن  
نساها وفصولها على ما بقيت فيه من ابواب غلقة لم تفتح بالمفاتيح وطرق مظلمة  
لم تسلك بالمصابيح فكيف ان العين عن الاثر والمنظر عن الخبر وكان فيما سلف من الزمان  
وسبق من الاوان قد طعنت مرة بعد اولة وكرة بعد اخرى واستن في هذا المعنى كما فضيل  
حتى الفرع في مما شتهر بحجوة الخطوط والاعمال الغلط التي لا تقطع في دالتا لست ليرزح

من الامور في عين الاكابر والاعاظم الاخذوا ولا يحتجوا على العلم الذي يفتخرون به العلماء فانها باطل لا غايه وصيقت الى

**السلامة العامة**

ما كنت أحتاجين دكا  
خاليه من الحناين  
اربعين من ربيع

الخاطر الحجامد

تجلیح بیجا

الجدد في ما بهما من الجهد والوقت، ذلك والطاقة التي لا تملكها وتحتفظ بها وتفتقر إليها

وقرط  
من الحروف وكيفية

عَدَا طَبِيعَ الْكَافِرِ فَخَصِّلَ رَجُلًا  
فَلَمْ تَعْنَهُ وَأَوْفَتْهُ مِنْهُ وَأَتَى وَلَدَ كُنْتَ الْأَخْيَرِ

بِأَلَمِ تَسْتَظِمُّ الْأَوَّلَ وَكُنْتَ فِي حَالِ شَيْءٍ مَا يَرَى

ما وشجرة أولاد الأماحيين من السابقين واللاحقين

ووجدت في السجادة المحقق الذي ليس له شأن في

الحاكم مولانا الصالح الذي قد اشتهر ب...

والله اعلم بالصواب

قائمة اعلیٰ ملکہ الفاحر الاتی مع هذا کل نظر  
الفرادہ تاہم ملکہ الفاحر الاتی مع هذا کل نظر

العلماء والرجح الذي لا ينفك عن العمل

وَمِنْ أَيْدِي السَّلَافِ فَاسْتَحْنَى بِذَوِّ السَّيْمِ وَالْأَخْرِيفِ وَأَكْلَهُ مَا كَانَتْ فِي الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصِ

الطبعة بحيث ان تكون شيئا فريسا بلكا  
وما من احد الا ان يسمع في الادب

إِلَى شَقَاتِهِمْ ثَوْبًا كَالْحِجَابِ يُكَرِّهُهُمْ إِلَى غَيْرِهِمْ

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
الذي كنا نكاد لنجدنا له

مَوْصُوفًا فَلَمْ يَرَهُ شَيْئًا يَنْتَمِيهِ شَوْهَةٌ دَقِيقَةٌ فَطَارَ

والحق  
الاستدلال على صحة ما قلنا من الحلا طاعة والأخيرة

القاسم الطغتك  
ونشر القاسم يفيض بها الى حبي

منزلة لادو الحاصلين واما  
للعب في الآف

الحمد لله الذي جعل في كل شيء  
لنا حكمة

[illegible]

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ ذِكْرًا وَأَنبَايَا فِيهَا مَلَكًا وَكَانَ الْفُلُ مَنبَأًا

يُفَضِّلُهَا عَلَى الْغَيْثِ

للعبد المذنب  
الحقير  
الحقير  
الحقير

المُصُومِينَ

تنبیہ فی طرح

نصاوی لایق

الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام



6353

---

S/A

